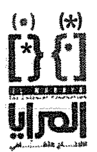
سردية الربيع العربي

ورهانات الواقع



سردية الربيع العربي ورهانات الواقع
هشام جعفر

تصميم الغلاف/ حسن جمال

الإخراج الداخلي/ حسن جمال

تدقيق لغوي/ أحمد الشبيني

الطبعة الأولى، القاهرة 2021
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: 2021/3017
الترقيم الدولي/ تدمك: 6-87-6648-977-978
1- العالم العربي- الأحوال السياسية.
أ- العنوان 320,965

دار المرايا للانتاج الثقافي
تليفون: 023961548-2+ / موبايل: 01030319318-2+
البريد الالكتروني: elmaraya@elmaraya.net
العنوان: 23 ش عبد الخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17، القاهرة، ج.م.ع

سردية الربيع العربي

ورهانات الواقع

هشام جعفر



الفهرس

إهداء

إلي زوجتي منار الطنطاوي

التي يتجسد فيها انتصارات يناير وانكساراتها،

وقوة 25 وضعفها،

دفعت أثمانًا غالية ولاتزال

لأنها صدقت الحلم وآمنت به

فهنيئا لمن ساهم في يناير

ولو بشق كلمة هنيئا له ثم هنيئا

التاريخ منصفه لا محالة.

المقدمة: النموذج الانتفاضي العربي

في عام 1989 أهدى إليّ أستاذنا د. عبد الوهاب المسيري -رحمة الله عليه- كتابه الذي حمل عنوان: «الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية: دراسة في الإدراك والكرامة». لعب الكتاب دورًا هامًا في تكويني المعرفي لأسباب عديدة، أهمها أنه يقدم نموذجًا معرفيًا مختلفًا في تحليل الأحداث والوقائع، ويلتقط منها ما يهمله كثير من المتابعين فتكتسب معنًى تحليليًا مختلفًا، ويصبح السؤال الأساسي: هل النظريات والمفاهيم المستخدمة أكثر تفسيرية للظواهر الإنسانية المركبة والمعقدة أم لا؟

وفق هذا الاقتراب كتبت في فبراير 2012 مقالًا حمل عنوان: «الثورة المصرية والإعلام الجديد: قراءة في النماذج المعرفية»، استفتحته بالقول: «يتحدث الكثيرون عن أن ثورات الربيع العربى هى بامتياز ثورات الميديا الجديدة، ومع اتفاقنا أن هذه الثورات قد استفادت مما أتاحته الميديا الجديدة من إمكانيات، لكن مشكل هذا التصور أنه يتعامل مع الميديا الجديدة باعتبارها أدوات للحشد والتعبئة وخلق الوعي وبناء الشبكات، ولم يلتفت

إليها باعتبارها تعبيراً عن نموذج معرفي جديد سيكون له تداعياته على مجمل الحراك الثوري ومستقبله».[1]

المدخل الذي أطرحه في هذه المقدمة وتدور حوله فصول الكتاب هو ضرورة الانطلاق من فهم أعمق لحقبة الربيع العربي وما خلفته من تداعيات وما أثارته من قضايا، وأنه دون الوصول إلى هذا الفهم مع السعي إلى التعبير عنه وصياغته في مشاريع لإعادة بناء الدولة العربية المأزومة، فسيظل ما يحكم نظرة الفواعل الدولية للمنطقة هو «الحد من الآثار السلبية لمشاكل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مناطق أخرى من العالم»، وهذا بالمناسبة مما يختلف معه موقف المواطن العربي الذي ترى أكثريته -وفق استطلاعات الرأي- أن الربيع العربي إيجابي وإن عانى تعثرات، فقد أظهرت نتائج المؤشر العربي 2019/2020 أن أكثرية الرأي العام العربي 58% ما زالت تعد هذه الثورات ظاهرة ايجابية، في مقابل 28% عدتها سلبية.[2]

يجادل كاتب هذه السطور -إذن- أن هناك سردية جديدة لانتفاضات الربيع العربي تعلن نهاية صيغ القرن العشرين، وفي

1- هشام جعفر، «الثورة المصرية والإعلام الجديد: قراءة في النماذج المعرفية»، جريدة الشروق، متاح على:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=04022012&id=e-9b0a301-fab6-4025-b026-64793bbdda9c

2- المؤشر العربي 2019/2020 في نقاط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، متاح على:
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Arab-Opinion-Index-2019-2020-Inbreef-Arabic-Version.pdf

القلب منها دولة ما بعد الاستقلال والحركات السياسية الإسلامية والعلمانية التي استندت إلى أيديولجيات شمولية، وأننا بصدد صيغ جديدة لم تتمأسس بعد، فقد غلب عليها الاحتجاج وافتقدت إلى بلورة قاعدتها الاجتماعية الحاضنة والدافعة لها، وإن اتخذت مظاهر قيمية وثقافية عميقة، فما ظهر بشكل ملموس هو عجز الحركات الاجتماعية أو اللاحركات الاجتماعية -مهما كان اتساعها ومهما بلغت مثابرتها، وحتى حين ترفع مطالب محددة- عن تحقيق ما تصبو إليه.

يحاول البعض إلصاق عدم الاستقرار وتصاعد الصراعات بحقبة الربيع العربي، ففي رأيهم أنه قوض الاستقرار السياسي والاقتصادي في عدد من الدول، وأشعل حتى الآن ثلاثة حروب أهلية، وترك 10 ملايين لاجئ معظمهم في سوريا ولبنان والأردن وتركيا. هذا الحديث يغفل اعتبارين هامين:

أولًا: ضرورة التمييز بين جوهر الربيع العربي وبين عدم القدرة على إدارة مقتضيات الفترات الانتقالية.

الربيع العربي -في موجتيه- تطلع الشعوب العربية وخاصة الفئات الشابة منها إلى الحرية والعدالة الاجتماعية والحكم الرشيد، واحتجاج على الفساد وسوء توزيع الدخل.[1] الربيع العربي هو

1 - انظر تدليلًا واقعيًا على ذلك نتائج المؤشر العربي 2020/2019 في المرجع السابق.

تعبير -من وجهة نظري- عن تحول تاريخي في المنطقة يعلن نهاية الصيغ القديمة في السياسة والثقافة والاجتماع، وبحث عن جديد لم يتبلور بعد. هو إعلان عن نهاية حقبة وبداية حقبة جديدة، فالمنطقة تعيش في طور انتقالي بين الحقبتين: القديم مرتحل والجديد لم يتمأسس بعد. ومن ثم فنحن نعيش مرحلة خلو العرش بتعبير زيجموند باومان في كتابه «الحداثة والهولوكوست».

أما الفشل في إدارة الفترات الانتقالية فحدِّث ولا حرج، ومن كل الأطراف: قوى التغيير لم تدرك طبيعة الزمن الانتقالي فلم تسعَ إلى بناء التوافقات وتعض عليها بالنواجذ، فنجاح مسار بعد الثورات لا يعد دائمًا أمرًا مؤكدًا، وأحد محددات تحقيق الثورات أهدافها هو كيف تتصرف نخب التغيير. وقوى الثورة المضادة -وطنيًا وإقليميًا- حرّكتها ولا تزال مصالحها الضيقة الآنية فأشعلت الصراعات في كل ركن.

القراءة التاريخية لانتفاضات الربيع العربي هي أننا أمام إعادة تشكل للتاريخ كله في المنطقة، نحن أمام محطة تاريخية فاصلة، فالقديم قاد إلى الانفجار، ولم يعد قادرًا على تقديم استجابات لتحديات المجتمع والدولة، لكن الجديد لم يتبلور بعد، وهذه هي مهمتنا التاريخية كما أعتقد، واللحظة تمتلئ بالكثير والكثير مما يصب في المستقبل، وبمقدار قدرة الفواعل الاجتماعية على التقاط

مقومات هذه اللحظة بمقدار ما سنكون على أول طريق الاستقرار.

أنا أدرك أن مشاريع الماضي المرتحل لم تكن مجرد صياغات وعبارات عابرة تحملها قوة السلطة بالمعنى الذي يقدمه فوكو، إنها شكل ومقترح للحياة، ولطبيعة المجتمع بشبكة علاقاته وهي خطاب وممارسة لتصورات وخيال سياسي واجتماعي واقتصادي، وتصور معرفي للحياة والدولة، تنبثق عنهما أعراف وتقاليد ومؤسسات ولغة وتصور للمجتمع ولأفراده، تصور للذات والآخر يعبر عن نفسه في قوانين وتشريعات ودستور وعلاقات إنتاج.

ثانيًا: عدم إدراك طبيعة الفترات الانتقالية، التي عادة ما تسودها الهواجس والمخاوف لا الحقائق والوقائع، ومن ثم فلا قدرة على بناء التوافقات المرحلية أو القطع مع الممارسات السياسية التي سبقت التغيير.

ما يميز الفترات الانتقالية هو انبعاث التناقضات المسكوت عنها، حين يتصاعد الجهوي/المحلي، والإثني، واللغوي، والطائفي، والمذهبي والديني، بالإضافة إلى المطالب الاقتصادية والاجتماعية، ومن دون تطوير مقاربات واقتراحات جديدة للتعامل مع هذه التناقضات فسيكون تحقيق الاستقرار أمرًا مستحيلًا.

كما تتسم الفترات الانتقالية بطرح سؤال الهوية الوطنية، وقد أجمعت الدراسات أنه لا نجاح لتحول ديمقراطي دون

التوافق على هوية وطنية جامعة. ومع قناعتي أن الانتفاضات الديمقراطية العربية سوف تساهم في بلورة الهوية الوطنية كما يجري في لبنان والعراق، إلا أنه يجب أن نكون متنبهين لاستخدام معارك الهوية لتبرير الصراع السياسي وكذا محاولة بعض الهويات الفرعية الهيمنة على المشهد السياسي، ساعين إلى تحقيق بعض المكاسب الجزئية على حساب بناء الهوية الوطنية الجامعة. وفاقم الأمر، انبعاث الوعي بمشاريع متناقضة تثير حماسة جهات معينة وهواجس فئات أخرى، مثل الحديث عن المشروع الإسلامي أو العثمانية الجديدة أو الهلال الشيعي.

في الفترات الانتقالية تهيمن الهواجس على الجميع، لذا فلا حكم إلا بالتراضي. ويجب أن تكون هناك دائمًا سياسات وخطابات الطمأنة لمواجهة الشعور بعدم الأمان على المصالح، مصالح الدول والفئات الاجتماعية، والهوية، والقوى السياسية والحزبية الأضعف.

يتسم الطور الانتقالي العربي بأن الدولة باتت محل تساؤل بحيث يصير المطلوب بناءها بإعادة التفكير فيها، فالتحدي الأساسي الذي تواجهه الجماعة الوطنية في كل قطر عربي هو إحداث تحول ديمقراطي ذي جوهر اجتماعي: أحد شروط نجاحه إعادة بناء الدولة ولكن من خلال طرح صيغ جديدة لإعادة البناء، فقد انتهت صيغة دولة ما بعد الاستقلال، ويجري ذلك في ظل تحلل

لمفهوم الدولة في مخيال المواطن العربي وتبديد للرأسمال التاريخي الذي أنجز على مدار القرن الأخير في بعض الأقطار، والذي سمح بإنشاء عدد من المؤسسات ذات التقاليد الراسخة التي أدت إلى قيام الدولة بأداء وظائفها باستقلال عن توجهات النظام السياسي، بحيث بتنا الآن أمام معضلة تصيب كل الدول العربية هي أن استمرار الدولة مرهون باستمرار النظام السياسي الحاكم، خاصة في ظل تحلل الدولة الوطنية إلى عناصرها الأولية من طائفية وقبلية وإثنية وجهوية ومذهبية.

سمات النموذج الانتفاضي

أولًا: الإنسان/السر الذي يتبدي في ثلاث ظواهر متكاملة، أولها عدم القدرة على توقع سلوكه وتصرفاته، وتعقيد الدوافع والأسباب المحركة له والتي لا يمكن تفسيرها بشكل مادي فقط وفي نفس الوقت لا يمكن إغفال الجوانب المادية منها، وأخيرًا الاهتمام بخصوصية الإنسان كإنسان بأبعاده الفريدة المركبة، وبخصوصية السياق الذي يعيش فيه.

أثبتت الانتفاضات العربية -في موجتيها- عدم القدرة على التنبؤ سواء من خبراء المنطقة أو محترفي المنظمات الدولية أو الفواعل الدولية والإقليمية أو حتى حكام الدول العربية وزعماء المعارضة فيها، وأزعم أن الحراك العربي قد تحدى النماذج

المعرفية التي بنى عليها كل طرف من هؤلاء نظرته إلى الشعوب العربية، ويمكن أن أسوق العديد من الأدلة والأمثلة على ذلك، ولكني أكتفي بنماذج ثلاثة: فقد رأى مبارك والقذافي بعد ثورة الياسمين في تونس أن بلدانهما وشعوبهما على خلاف تونس، أما البنك الدولي وصندوق النقد فقد كانا يبشران بالنمو الاقتصادي الذي حققه نموذجا بن علي ومبارك ومثلت الاحتجاجات العربية صدمة لهما دفعتهما لاحقًا إلى إعادة النظر في المفاهيم المستخدمة في تحليل الواقع العربي وتطوير اقترابات جديدة وإضافة مؤشرات مختلفة للنظر إليه،[1] أما الولايات المتحدة وأوروبا فقد فوجئتا بما حدث ما أربك متخذ القرار فيهما فلم يستطع أن يحسم موقفه إلا بعد زمن.[2]

شدة التعقيد، من الخصائص المميزة للقرن الواحد والعشرين بما يؤدي إلى تفاعل عوامل متعددة -مادية وقيمية- بعضها مع البعض، وزيادة التواصل بين ملايين البشر حيث يتأثر الكل بأفعال الآخرين في سياق عملية ديناميكية دائمة فيتواصل التغيير والتعديل. ففي النظم المعقدة يمكن لفعل بسيط أو فرد واحد (بوعزيزي مثالًا) أن يغير النظام ككل، أو بعبارة أخرى فإن تحرك

---

1 - انظر مثالًا لذلك تقرير البنك الدولي عن اقتصادات الربيع العربي وتوابعه لعام 2018، متاحًا على: http://documents1.worldbank.org/curated/en/251971512654536291/pdf/121942-REVISED-Eruptions-of-Popular-Anger-preliminary-rev.pdf

2 - أنظر مذكرات أوباما عن الثورة المصرية.

فـرد واحـد أو جماعـة صغـيرة في نظـام معقـد متزايـد الترابـط مـن شـأنه أن يؤثـر في مجمـل النظـام بسرعـة فائقـة.

وهنـا نقطـة يحسـن مناقشـتها، فقـد قدمـت تفسـيرات متعـددة للحـراك العـربي أرجعهـا البعـض إلى تطـورات المـشروع النيوليـبرالي وتداعياتـه عـلى بعـض الفئـات الاجتماعيـة، خاصـة مـن جهـة تغـير العقـد الاجتماعـي، في حـين اهتـم بعـض الباحثـين بتطـورات العمـران في المدينـة العربيـة وزيـادة قاطنـي العشـوائيات بهـا، وقـدم آخـرون اقـتراب الدولـة العربيـة المأزومـة مفـسرًا لهـذه الاحتجاجـات... إلى آخـر مـا هنـاك مـن تفسـيرات، إلا أني أرى ضرورة النظـر إلى هـذه العوامـل جميعًـا مـن جهـة مـا يحـدث بينهـا مـن تناسـق وتناغـم (synergy) نتيجـة لشـبكية التفاعـلات، ويصبـح التحـدي هـو كيفيـة إدراك العوامل المتعـددة في تفاعلهـا بعضهـا مـع البعـض وتراكـم تأثيراتهـا، ومـن هنـا تـأتي قـدرة تحـرك واحـد عـلى إطـلاق حركـة تغييريـة شـاملة للنظـام ككل، ويضـاف إلى ذلـك صعوبـة التنبـؤ لأن الظواهـر دائمـة التغـير. وفي هـذا السـياق فـإن أي حـدث مهـما كان كبـيرًا أو صغـيرًا، فـلا بـد أن يتكشـف عـن خليـط بالـغ التعقيـد مـن التأثـيرات والأسـباب والنتائـج، جميعهـا مشروطـة بالأخـرى ومتأثـرة بهـا ومتوقفـة عليهـا.

خصوصيـة الإنسـان واختـلاف سـياقاته تعطـي للظواهـر -وإن تشـابهت في الدوافـع والأشـكال- تمايـزًا واختلافًـا في الخبرات والمسـارات،

وتصبح التشكلات التاريخية ومسار بناء الدولة وتكوينات المجتمع وضرورات الجغرافيا السياسية محددًا من محددات عديدة ترسم مسارات الانتفاضات وتمايزها من قطر إلى آخر، ولا يعني ذلك بأي حال عدم وجود المشتركات والدروس التي يمكن تبادلها مع الإقليم أو العالم من حولنا.

ثانيًا: من أيديولوجيا الهوية إلى خطابات المعاش، وهنا يتبدى لنا ملمحان، الأول أن المطالب المتعلقة بمعاش الناس الكريم صارت الأولوية الأولى لهم متقدمة على أيديولوجيا الهوية. أنا أدرك أنه جرى ولا يزال استخدام مسائل الهوية للحشد والتعبئة من أطراف عدة في موجتي الربيع العربي، ولكنها كانت سبيلًا لزيادة النفوذ السياسي وتحقيق مكاسب انتخابية، أو أُستخدمت للتغطية على قضايا أخرى، أو لتحقيق التماسك للقاعدة الاجتماعية المساندة. الطريف أن الاحتجاجات تقدم أمثلة متعددة لتجاوز القاعدتين الاجتماعية والتنظيمية للحركات السياسية لموقف قادتهم، حين سارعوا بالانضمام إلى الحراك، فما كان من قادتهم إلا أن لحقوا بهم بعد أن رفضوا المشاركة فيه أول الأمر، جرى ذلك في لبنان والجزائر والعراق في 2019، كما جرى في مصر واليمن والمغرب في 2011.

الملمح الثاني في هذه النقطة، أن المطلوب الآن ليس حديثًا في المرجعيات الأيديولوجية والأطر الفكرية العامة ولكن تقديم

سياسات عامة وبرامج تفصيلية من شأنها أن تعالج مشاكل الناس الواقعية وتجيب على أسئلتهم الصغرى، فالسياسة الآن باتت تدور حول معاش الناس وجوهرها انتقال الخاص إلى العام.

وتبقى نقطة أخيرة يحسن مناقشتها هنا، هل التعددية في المكونات الأيديولجية الأربعة (قومي وليبرالي وإسلامي ويساري) التي باتت حقيقة واقعة في المجالات كافة، وفي المجال السياسي خاصة، تدور حول سياسات عامة متنوعة لها انحيازاتها الاجتماعية الواضحة، أم أن هناك عجزًا في بعض التجارب عن تقديم هذه السياسات العامة بدليل استمرار معاناة الناس وتراجع الأحزاب السياسية في أي استحقاق انتخابي.

ألخص فأقول: إن أولوية المواطن العربي الآن هو الملف الاقتصادي الاجتماعي وليس جدالات الهوية، وأن دور المرجعيات الفكرية المتعددة هو تقديم حلول من خلال السياسات العامة لمشكلات الواقع وليس الوقوف عند منطلقاتها النظرية، وهذه الحلول تقدم في المجال السياسي عبر السلطة العامة وليس عبر آليات المجتمع المدني أو التبشير الثقافي فقط.

ثالثًا: الحرية وهو اسم جامع لظواهر وقيم كثيرة، ويساعدنا النموذج المعرفي للميديا الاجتماعية على إدراك جوانبها المتعددة، فالمعلومات والبيانات صارت ديمقراطية نتيجة القدرة على إنتاج

المحتوى وتجهيزه وتدويره وتوزيعه والتحكم فيه من عدد غير محدود من الأفراد والمجموعات بما يتجاوز أية سلطة مركزية أو مؤسسية بما فيها سلطة الدولة. نحن هنا بإزاء غياب للمركز/ السلطة بمعناها الواسع، والمرجعية والمطلق، ويعني هذا انقضاء فكرة الخطاب السديد، والقول النهائي، والتحول إلى فكرة القول المناسب الذي يعني مناسبته أو ملاءمته في ظل ظرف زمني ومكاني ومجتمعي محدد، وأصبحت النسبية الشديدة في القول والفعل هي الحاكمة لمجمل النموذج المعلوماتي المقدم في الإعلام الاجتماعي. فهناك سيولة شديدة في المحتوى المقدم وقد أدت هذه الظاهرة إلى عدم العمق الثقافي والمعرفي، فتدفق المعلومات لا ينشئ بالضرورة معرفة. وقد أدت غياب المركزية وتأكيد اللاسلطوية إلى «ثورات بلا قيادات» على حد تعبير كارين روس، أو «قيادة غير عضوية/ فضفاضة»، بتعبير المسيري في توصيفه للانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987.

وهنا يحسن الإشارة إلى أن السلطة الأبوية قد سقطت في نفوس شباب وشابات الانتفاضات، وهو ما لم تستطع نخب الحكم، باعتبارها آخر معاقل السلطة الأبوية في المجتمع، أن تدركه حتى الآن على غرار الشعار الذي رفعه المتظاهرون في لبنان 2019 «كلن يعني كلن» أي ضد كل رؤس الفساد دون استثناء. لقد سقطت

سلطة الأب في الأسرة نتاج عوامل اجتماعية واقتصادية لا داعي إلى التفصيل فيها الآن، وسقطت سلطة المدرس/المؤسسة التعليمية، وسقطت سلطة الشيخ/القس والمؤسسة الدينية، وسقطت سلطة أجهزة الدولة العربية باعتبار أن جيلنا -جيل الثمانينيات- آخر من شهد سلطة هذه الأجهزة حين تعلم في مدارسها وتخرج في جامعاتها وعمل في بعض مؤسساتها، ولكن الأجيال التالية تهاوت في نفوسها هذه السلطات جميعًا، ثم كان إسقاطها لرأس النظام إسقاطًا لآخر رموز السلطة الأبوية في المجتمع، وهذا يفسر لماذا لم يفلح مع هؤلاء الشباب الخطاب الأبوي الذي حاول النظام أن يستميلهم به.

الملمح الأساسي الذي يجب التركيز عليه هنا هو أننا بصدد إعادة صياغة لعلاقة المواطن العربي بالتيمات الكبرى في حياته، في علاقته بالوطن والأسرة والدين والذكر والأنثى إلى آخر ما هنالك من تيمات أو ما ظن أنه محرمات، ويتواكب مع ذلك الاستهلاك الشره والسريع للمحتوى والرموز والمؤسسات التي تتفاعل في المجال العام، فهناك تجاوز سريع ومتسع لها.

في جوهر هذه الظواهر تأتي قيمة التعددية كقيمة مركزية، فشبكية التفاعلات تزيد من تصاعد حضور المحلي/الجهوي والإثني والديني، وهذا يمثل تحديًا مهمًّا للدولة القومية -التي تأثرت

بصيغتها دولة ما بعد الاستقلال في المنطقة- التي تفترض التجانس في مقابل النزعة الشبكية التي تفترض التنوع والتعدد.

يرتبط بنزعتي الحرية والتعددية أيضًا نزعة فردية شديدة، فالفرد -في الإعلام الاجتماعي- تعاظم دوره في إنتاج المحتوى وتدويره والتفاعل معه وذلك في مقابل المؤسسة المحترفة التي كانت تستقل بإنتاج المحتوى، كما ازدادت مساحة تعبير الفرد عن ذاته، وهنا فقدت الوكالة في المجال السياسي أهميتها، واستعاد الناس سلطة حسم الأمور لأنفسهم، وكلما اقتربنا أكثر من إدارة شئوننا بأنفسنا، نحصل على نوع من الإشباع والإنجاز، وربما على نوع من المعني، لذا يغدو المعنى الذي جسدته شعارات الانتفاضات العربية الأهم من كل شيء، وهنا كان إبداع النموذج الانتفاضي العربي حين رأى أن استعادة المعنى (الكرامة والوطن والعدالة والحرية) يمتزج ولا ينفصم عن الحاجات الأساسية من خبز ومأوى وصحة.

وأخيرًا، فإن تحدي الانتفاضات العربية هو قدرتها على أن تنبع السلطة من أسفل وتتسع لقاعدة شعبية أوسع، وهو ما عجزت عنه حتى الآن. بعبارة أخرى الانتفاضات العربية تعيد تعريف السياسة التي جوهرها هو حق الناس بإدارة مختلف شؤون حياتهم كما يتمنون.

رابعًا: حضور نسائي طاغٍ، فقد تقدمت النساء في هذه الانتفاضات الصفوف متجاوزة ثنائية الذكر/الأنثى التي حكمت التفكير النسوي التقليدي والخطابات الإسلامية التي تقوم على الفصل بينهما مستندة إلى تأويلات محافظة للنص الديني، تجاوزت هذه الممارسات نحو أفق المواطنة، فلم تعد تدرك ذاتها في المجال العام من منظور ثنائية ذكر/أنثى ولكن من مدخل المواطنة. لم تعد المرأة داعمة وإنما فاعلة ومحركة ومشاركة، لقد تحولت إلى مواطنة كاملة المواطنة.

هذا الاقتراب الجديد الذي دشنته انتفاضات الربيع العربي سيكون له تداعيات على حضور النساء في المجال العام خاصة أن هذا المنظور يدعمه تطور آخر وهو أن قضاياهم باتت تطرح ليس باعتبارها قضايا تخصهم وحدهم بل في علاقتها بالقضايا العامة الأخرى وهذا من شأنه أن يوسع القاعدة الاجتماعية الداعمة لها.

وبعد، فهذا الكتاب الذي يصدر بمناسبة عقد من الربيع العربي، يضم ثلاثة عشر مقالًا كتبت بداية من إبريل 2020، أي بعد عام تقريبًا على خروجي من السجن، وامتد نشرها حتى نهاية العام. المقالات يضمها ناظم واحد هو تشغيل النموذج الانتفاضي العربي في جوانب عدة:

الفصل الأول الذي حمل عنوان: «يا محتجي العالم اتحدوا»، هو محاولة لوضع هذا النموذج في سياقه العالمي، فمن بداية الألفية الثالثة شهدنا نضالات واحتجاجات متنوعة، أخذت طابع الموجات التي تتصاعد تارة وتخبو أحيانًا أخرى، يعرب المتظاهرون فيها عن غضبهم من: وحشية الشرطة، الفساد، رأسمالية المحاسيب، غطرسة من هم في السلطة، التلاعب بالسياسة، ضعف المؤسسات السياسية عن تمثيل الناس، وتهميشهم الجماعي، وتفاقم التفاوتات في الثروة والدخل والفرص... تطول القائمة ولكن ما يجمعها «طلب إنساني عالمي على الكرامة والعدالة والحرية». والمقال الثاني في هذا الفصل الذي يعرض لتطلعات المصريين، بحث في كيف يدرك المصريون الآن وبرغم محاولة طمس يناير، طبيعةَ هذا النموذج من خلال قراءة معمقة لاستطلاعات الرأي التي أجريت على مدار العقد الماضي.

الفصل الثاني -«الإسلاميون والانتفاضات العربية»- يناقش مدى إدراك أحد أهم الفواعل السياسية لطبيعة النموذج الانتفاضي، وكيفية تفاعلهم معه في موجتي الربيع العربي من خلال ثلاث مقالات: الأولى عن كيف تفاعلوا في موجة 2019 وقد كانوا في السلطة، والثانية خصصت لمناقشة علاقتهم بالمسألة الاجتماعية/ الاقتصادية التي تعد أحد أهم أولويات الجماهير العربية، أما

الثالثة فخصصت لنقاش حقيقة الاستقطاب الإسلامي العلماني في هذه الثورات تمهيدًا لإعادة هندستها على أسس مختلفة وجديدة.

الفصل الثالث -«الانتفاضات في بيئة دولية متغيرة»- هو محاولة مني لبناء منظور لقوى التغيير تستطيع من خلاله أن تتابع وتقيم مستجدات النظام الدولي في علاقتها بالمنطقة، وفيه كان نقاش للإستراتيجية الأمريكية، والصعود الصيني، واستعادة النفوذ الروسي في المنطقة.

والفصل الرابع حمل عنوان: «من أزمات الانتفاضات»، وفيه نقاش لأربع منها: الاستقرار، بناء الدولة، وضعية القضية الفلسطينية من خلال التطبيع، وأخيرًا التطرف العنيف.

وفي الخاتمة استخلاص لدروس سبعة يمكن تعلمها من الفترات الانتقالية.

والحمد لله رب العالمين

مدينة 6 أكتوبر ـ الجيزة في 7 ديسمبر 2020

الفصل الأول
يا محتجي العالم اتحدوا!

المقال الأول: هل بمناهضة النيوليبرالية نناهض العنصرية*

الإدانة الدولية للعنف العنصري من قبل سلطات إنفاذ القانون الأمريكية ليست جديدة، لكن النطاق والامتداد الاستثنائيين لرد الفعل على مقتل جورج فلويد الذي أشعل أسابيع من الاحتجاجات الجماهيرية في 60 مدينة على الأقل تمثل تغييراً.

في العديد من الأماكن، حوّل الحشود انتباههم إلى ممارسات دولهم. في نيوزيلندا، شدد السكان الأصليون على ضعفهم إزاء التنميط العنصري. في بريستول، إنجلترا، أطاح المتظاهرون تمثال إدوارد كولستون، تاجر الرقيق البارز، وألقوه في الميناء. في بلجيكا، أضرم محتجون النار في تمثال للملك ليوبولد الثاني. وقد تجاوز رد الفعل إدانة الظلم العنصري، فعندما أطلقت شرطة مينيابوليس النار على الصحفيين الأجانب بأسلحة «غير مميتة»، أدى ذلك إلى انتقادات من الحكومات للاعتداء على حرية الصحافة.

قامت احتجاجات واسعة النطاق في أوروبا ردًّا على مقتل جورج فلويد بإلقاء أضواء لم يسبق لها مثيل على العلاقة بين

*. نُشر على موقع الجزيرة نت بتاريخ 3 يوليو 2020.

الدول الأوروبية وسكانها السود، وتحولت الحشود في بلدان متنوعة، مثل: النمسا وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا والمملكة المتحدة وهنجاريا وجمهورية التشيك إلى إدانة العنصرية، ليس فقط في الولايات المتحدة، ولكن أيضًا في أوطانهم.

قبل عقدين من السنين تقريبًا، في 2003 تحديدًا شهدنا الملايين يتدفقون في 20 مدينة على الأقل لمناهضة الحرب على العراق، وتم اختيار يوم مولد مارتن لوثر كينج -ملهم حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة- ليؤكد العمق التاريخي لنضالات الشعوب الممتدة، ويربط بين حركات السلام في العالم وبين حركة الحقوق المدنية.

هناك تكافل تاريخي بين حركات التحرر الوطني من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية وبين حركة مناهضة العنصرية في الولايات المتحدة خاصة حركة الحقوق المدنية 1955، بما يمكن معه القول إن مناهضة الاستعمار تغذت بمناهضة العنصرية، وتغذت الأولى من الثانية.

العلاقة بين الفصل العنصري في الستينيات وأوائل التسعينيات جعلت من نيلسون مانديلا وغيره من أبطال المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا أبطالًا أمريكيين من أصل إفريقي.

قبل عقد من السنين تقريبًا اندلعت الموجة الأولى من الربيع العربي التي انطلقت من تونس لتمتد إلى مصر ومن ثم إلى معظم البلدان العربية، وإن تفاوتت قوتها واستمرارها من بلد إلى آخر، وقد كان هذا الحراك ملهمًا لحركة الميادين في أوروبا وأمريكا اللاتينية.

من بداية الألفية الثالثة شهدنا نضالات واحتجاجات متنوعة، أخذت طابع الموجات التي تتصاعد تارة وتخبو أحيانًا أخرى، يعرب المتظاهرون فيها عن غضبهم من: وحشية الشرطة، الفساد، رأسمالية المحاسيب، غطرسة من هم في السلطة، التلاعب بالسياسة، ضعف المؤسسات السياسية عن تمثيل الناس، تهميشهم الجماعي، وتفاقم التفاوتات في الثروة والدخل والفرص... تطول القائمة ولكن ما يجمعها طلب إنساني عالمي على الكرامة والعدالة والحرية.

ولكن لماذا يجب أن نتوقف أمام هذه الموجة العالمية من الاحتجاج ضد العنصرية التي جعلت الصحفي كيم زيتر يكتب أن التأثير العالمي لحركة «الحياة السوداء» في الأسابيع الأخيرة بدا وكأنه «تحول ضخم مثل سقوط جدار برلين»، ولماذا يجب فهمها في سياق عقدين من الاحتجاجات المتواصلة، أي من بداية الألفية الثالثة؟ وما علاقة هذه الاحتجاجات بتفشي فيروس كورونا؟

في العرق، كما في الحرب على الإرهاب، والحرب على الهجرة غير المشروعة، والحرب على الجريمة المنظمة، والحرب على الوباء تستخدم الدولة المعاصرة -في حروبها تلك- آليات متشابهة لتحقيق النصر على عدو غير واضح المعالم والحدود، ويتم تعريفه وفق مصالح كل دولة برغم التحالفات بينهم، وفي الحروب كل شيء مشروع أو يمكن شرعنته لتحقيق النصر الذي لا يأتي أبدًا.

تسير الدولة تجاه المختلف عرقيًا أو ثقافيًا أو دينيًا، أو الإرهابي، أو المهاجر غير الشرعي، أو المجرم قانونيًا، في مسارات متعددة تبدأ بنزع الإنسانية لتنتهي بنزع المواطنة عن الشخص أو الفئات المستهدفة، وتستخدم في سبيل ذلك الآليات التالية:

1. نزع الإنسانية، فالأمريكان السود والمهاجر والإرهابي مجردون من الإنسانية، ومن ثم لا يجب أن يتم معاملة من نُزعت إنسانيته بالمساواة لأنهم يعتبرون أقل قيمة، ويتم الاعتداء على حياة هذه المجموعات تمامًا عن طريق تحويلهم إلى صور نمطية أو أرقام لا معنى لها، وعندئذ يبدأ العنف الممنهج المبرر أو «المشروع». أدركت هذه الحقيقة في السجن فتجاوزات مؤسسات إنفاذ القانون لا يمكن لها أن تستمر في عنفها المنظم تجاه المسجونين، ولا يمكن لتابعيها أن يحافظوا

على درجة هذه التجاوزات واستمرارها دون نزع الإنسانية عن الطرف المقابل، الذي يتحول إلى عدو في حروب غير واضحة المعالم والأهداف.

2. التجريم/المجرم مخلوق من الخيال القانوني باستخدام أدوات الدولة، ويأتي احتكارها للعنف من خلال مؤسسات إنفاذ القانون ليضمن تنفيذ وتطبيق التجريم على فئات محددة، وتتطور من خلال استخدام التقنيات التشريعية والإجراءات البيروقراطية لتصنيع الجماعات المجرمة، وتكون الدعايات والأيديولوجيات والأفكار لإضفاء الشرعية المعنوية على التجريم القانوني. ثنائية المجرم/غير المجرم تخلق المعيارية المعنوية والتشغيلية للمجالين العام والخاص معًا.

وتستخدم الدولة مفاهيم الحرب/الأمن القومي والسيادة لتعزيز نطاق المشروعية الموضوعي والمجالي، وتحديد الفئات/ الأفراد المشمولين بها والخارجين عنها، وكثير من الإجراءات القانونية في الحروب المتعددة التي تشنها الدولة تستند إلى الإجراءات الاستثنائية من عدم افتراض للبراءة (المهاجر غير الشرعي)، أو الحق في محاكمة عادلة (جوانتانامو)، أو عدم إدانة أفراد الشرطة في الأحداث العنصرية لأنهم في حالة دفاع مشروع عن أنفسهم.

من الملاحظات الهامة التي التقطتها بخبرة السجن، أن من يمتلك القوة في الدولة المعاصرة ينتج اللاشرعية القانونية وهي تتضمن تهميشًا اجتماعيًا وفكريًا وسياسيًا وعرقيًا، وبرغم قدرة من يملك القوة في تحديد اللاشرعية فإن ذلك ينتهي عادة إلى نزع المشروعية عن الفئات التي تحاربها. نظام 3/7 في مصر اتخذ التدابير القانونية كافة التي تضمن تصحير المجال العام، إلا أن التزامه بالشرعية التي أنتجها تظل معدومة. [ففي حالتي استمر حبسي الاحتياطي لمدة ثلاث سنوات ونصف برغم أن أقصى مدة للحبس الاحتياطي وفق القانون الذي تم تعديله من قبل نفس النظام سنتين فقط[هل يمكن أن يتم ذلك إلا بنزع الشرعية القانونية عنك بعد نزع الإنسانية.

3. تطور التمييز ليكون ثقافيًا، فأوضاع الفقراء والفئات الضعيفة والسود في الولايات المتحدة والإرهاب هو نتاج لطباعهم وليس نتاجًا لتخلي الدولة النيوليبرالية في الولايات المتحدة والعالم عن سياسات الدعم الاقتصادي والاجتماعي للفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع، والمسلمون جميعًا -في سياسات الحرب على الإرهاب- تهديد للحضارة بحكم ثقافتهم/دينهم، والفقراء باتوا كذلك لأنهم لا يريدون أن يعملوا، وليس بسبب سياسات إعادة التكيف الهيكلي التي جعلتهم أكثر ضعفًا.

4. صناعة التهديد: المهاجرون تهديد للوظائف ومستوى معيشتنا، والمسلمون تهديد للحضارة الغربية بقيمها، والسود تهديد للهياكل المنظمة، والفيروس تهديد للاقتصاد والعولمة قبل البشر وصحتهم، والإرهاب تهديد للدولة الوطنية، والفقراء تهديد للنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي... إلخ، وهكذا يعيش الإنسان المعاصر في تفزيع وتخويف مستمر ليبقى الحال كما هو عليه حين يتم إلقاء اللوم على الأقليات، والفقراء، والجماعات الإرهابية، والعمال المهاجرين برغم أنهم جاءوا لملء فجوة توفر عمالة رخيصة في ظل تحولات اقتصادية. في سياسات التفزيع دائمًا يتم استبدال شيء بآخر عبر ثنائيات متعددة يتم إبراز التناقض بينها: الحماية من الفيروس في مقابل انتهاك الخصوصية والتنازل عن بعض حقوق الإنسان، وفي الحرب على الإرهاب: الحفاظ على الدولة في مقابل غلق المجال العام، وفي الهجرة: الرفاهية الاقتصادية في مقابل منع الهجرة... إلخ. المُشكل أن الحروب لا تنتهي ولا يتم تحقيق الهدف الذي تم التنازل له: القضاء على الفيروس أو الاستقرار أو زيادة الوظائف أو الرفاهية الاقتصادية.
5. التصنيف/الإزالة: فالدولة تستثمر قوتها في تحديد المشمولين بمواطنيتها، وتخلق الاستبعاد الوطني وتحوله إلى مؤسسات.

الدولـة تخلـق عمليـة إزالـة موحـدة مـن خـلال توسـعة الجرائـم التـي تـؤدي إلى الإزالـة، هـي تسـتخدم عـلى سـبيل المثـال آليـات إثبـات قانونيـة أقـل للفئـات التـي تشـن عليهـا الحـرب، وتوفـر حمايـة إجرائيـة أقـل مـن القانـون العـادي لهـذه الفئـات، ففـي مكافحـة الإرهـاب ومناهضـة الهجـرة غـير الشرعيـة ومواجهة عنف الأقليـات هنـاك اتسـاع دائـم للسـلطة التقديريـة لمؤسسـات إنفـاذ القانـون أو زيـادة للعقوبـة.

ماذا تُعلمنا هذه الآليات؟

1. إذا تـمَّ محـو المختلـف دينيًـا ولغويًـا وعرقيًّـا واجتماعيًّـا، فلـن يبقـى أي شـخص أكـثر أمانًـا، وسـيكون هـو الهـدف التالي فقـط. إن مـأزق الدولـة المعـاصرة عجزهـا عـن إدارة التنـوع عـلى المسـتويين الوطنـي والـدولي برغـم أنـه بـات التحـدي الأسـاسي للـدول جميعًا، ديمقراطيـة وتسـلطية.
2. يجـب التنبـه إلى أنـه في كل مرحلـة مـن مراحـل صراع الدولـة المعـاصرة مـع قضيـة مـا، يـترك لهـذه القضيـة أن تقـود المجـالات الأخـرى وتعيـد تشـكيلها، ففـي الولايـات المتحـدة لم يتـم صياغـة سياسـات جديـدة للهجـرة بعيـدًا عـن سياسـات الحـرب عـلى الإرهـاب بعـد ١١سـبتمبر، كـما جـرى تصحـير المجـال العـام في مـصر منـذ 2013 في إطـار الحـرب عـلى الإرهـاب. سياسـات الهجـرة

للاتحاد الأوروبي تقود علاقاته الخارجية وهي أحد المحددات الأساسية في دعم الأنظمة -جنوب المتوسط- وإن اتسمت بالتسلطية.

3. انتقاص حقوق الفئات التي يتم شن الحرب عليها بتحويلهم إلى غير مواطنين، هي المقدمة الضرورية لانتهاك حقوق المواطنين أنفسهم، فقد أثبتت الدراسات أن الحقوق التي يتم انتقاصها في هذه الأوقات، أوقات الحروب والأزمات لا يتم استردادها خاصة أننا ننتقل من حرب إلى أخرى على مدار العقدين الماضيين.

عقدان من النضال ضد النيوليبرالية

نحن ندرك أن هياكل السلطة تختلف من بلد إلى آخر، وكذا المظالم التي تتحرك عليها الاحتجاجات، ولكن إدراك المشترك مسألة هامة:

1. التغييرات الرئيسية التي تقودها القاعدة الشعبية متباعدة وموجهة تجاه قضايا متعددة وفي مجالات شتى، ولذا فهي تأخذ شكل جبهات أيديولوجية وسياسية واسعة، وهي سمة للاحتجاج على النيوليبرالية التي هي ليست مشروعًا سياسيًا فقط بل هي مشروع شامل يعيد صياغة هياكل السلطة والثروة العالمية داخل الدولة ليكون على مثاله، وهي تستخدم

في سبيل ذلك أدوات متعددة وتوظف مؤسسات شتى، جوهرها خلق المعيارية العالمية، قيميًا ومؤسسيًا وقانونيًا وإجرائيًا من خلال آليات السوق.

الحركات الاحتجاجية على مدار العقدين الماضيين في جوهرها مطالبات بأن تحكمنا سلطة معيارية أفضل وأكثر وعدًا بالكرامة والتحرر الإنسانيين. هناك رفض معياري للعبودية والعنصرية، واللامساوة والتفاوتات بين البشر، والتمييز أيًّا كان نوعه، وللحرب... إلخ.

النيوليبرالية تظهر تبدياتها في كل ركن من العالم لأنها ممارسات صغرى للحكم والثروة وليست أيديولوجية، ويكون الاحتجاج عليها مثيلًا لها حين يظهر في أركان عدة يبدو أنه لا رابط بينها.

ويعمق من هذا تحول الاحتجاج من اعتماد على المؤسسات الكبرى كالنقابات العمالية فيما مضى إلى الاستناد إلى شبكات واسعة غير هرمية ولا مركزية من الفاعلين المؤقتين.

لكن الدرس الهام في هذه النضالات أنه عندما تدافع مجموعة من البشر بنجاح عن حقوقهم كبشر، فإن ذلك يعطي الإلهام والثقة للآخرين، حدث هذا في الربيع العربي ويحدث الآن في مناهضة العنصرية، وسيحدث دائمًا في المستقبل.

2. هنـاك عجـز حتـى الآن عـن مواجهـة القمـع الهيـكلي لمعظـم المواطنـين مـن تحالفـات نخـب أصبحـت ثريـة تمامًـا ولكنهـا منفصلـة عـن شـعوبها.

لـذا فكثـير مـن خـبراء مناهضـة العنصريـة يـرون أنـه لا يمكـن حـل معضلتهـا دون تغيـير جـذري في الولايـات المتحـدة وهـو مـا لم يتحقـق عـلى مـدار قـرن ونصـف حتـى الآن. العنصريـة في الولايـات المتحـدة نظاميـة وممنهجـة وتتحـرك عـلى الهيـاكل الأعمـق لعـدم المسـاواة، وهـي سـمة أمريكيـة مركزيـة ودائمـة، كـما أكـد أحـد منظـري العـرق.

خـبرة العقديـن تقـول إن المحتجـين يعرفـون مـا يحتجـون عليـه، لكنهـم غـير قادريـن حتـى الآن عـلى تقديـم مـشروع بديـل يفـكك بنـى السـلطة والـثروة، وهنـا يكـون السـؤال هـل يتحـول الاحتجـاج إلى معـارك تتراكـم فيهـا الانتصـارات في سلسـلة متعاقبـة، أم أن النيوليبراليـة -وكـما فعلـت الرأسـمالية دائمًـا- قـادرة عـلى تجديـد نفسـها وإصـلاح أخطائهـا؟ وهـل سـيتطور إدراك المحتجـين بـأن نضالاتهـم اليـوم التـي تتعلـق بسياسـات الحيـاة اليوميـة هـي جـزء مـن عقـد منتظـم مـن حـرب دائمـة عـلى تبديـات النيوليبراليـة الضـارة؟

الجائحة: إعادة اختراع الحكومة مع تعميق التفاوتات

تتسم الأوضاع في ظل الفيروس بعدم اليقين مع عجز عن إدراك ملامح المستقبل، ويسرِّع الوباء من الديناميكيات الكامنة، فهو يبرز التطرف في كل أمر، كما يعمق من خطوط الفصل التي تتجمع حول العرق والطبقة لأنه يزيد التفاوتات في الدخل والثروة والفرص. وبينما فشل الوباء في وقف العنف بين الدول، فقد أوجد وفاقم المخاطر على المدى القصير والمتوسط للعنف وعدم الاستقرار داخل الدول.

بالفعل، فقد عزز كوفيد-19الاتجاهات التي تعمِّق من خطر العنف وعدم الاستقرار داخل الدول، والتراجع الديمقراطي ، والانهيار الاقتصادي، واستهداف الأقليات.

لقد أتاح تفشي الوباء فرصًا جديدة لاستهداف الأقليات والقمع الحكومي. وقد وجد أولئك الذين كانوا كبش فداء أو يُستهدفون بالعنف من الفئات المهمشة، غطاء وحتى وقودًا جديدًا في الجائحة والأزمة الاقتصادية المصاحبة. ازداد التمييز الديني الذي ترعاه الدولة، وكذلك خطاب الكراهية والعنف ضد الفئات المهمشة والمختلف دينيًّا أو عرقيًّا.

في الوقت نفسه، وفرت تدابير احتواء الفيروس التاجي وإنفاذها العنيف غطاءً للقمع الذي تقوده الدولة، والذي من

المرجح أيضًا أن يزيد من مظالم بعض المجموعات، ويضعف الثقة المدنية، ويزيد من الاضطرابات.

النيوليبرالية مجموعة معقدة من أدوات السياسة والترتيبات المؤسسية والتدخلات التقنية التي تنطوي على إعادة اختراع الحكومة بشكل يضمن سيطرتها وقوتها في مجالات وانسحابها من أخرى. عَرَّى الفيروس هذه الحقيقة فبرغم الإنفاق العسكري الباهظ على مدار السنوات الماضية والحضور المتزايد لقوات إنفاذ القانون في عديد من المجالات، فإن ترسانة الأسلحة هذه وسيطرة الشرطة لم تستطع أن تتعامل مع تفشي الفيروس.

وقد التقط أحد الباحثين بذكاء أن الفيروس التاجي أثار اضطرابًا كبيرًا من خلال الكشف عن عجز الدولة الحديثة في مواجهة حدث واسع النطاق وكارثي. «نحن مضطرون إلى رؤية أن هناك فجوة لا يمكن تجاوزها بين معايير واتفاقيات إدارة الدولة المناسبة خلال الأوقات الروتينية ومنطق التعامل مع حالة الطوارئ»، وهنا تكمن مشكلة الدولة الحديثة، التي تقوم في المقام الأول على منطق الروتين وتنكر التمايز النوعي لمنطق الطوارئ. كلما زاد تفوق النظام في الإدارة السليمة في ظل الظروف الروتينية، قل استعداده للتعامل مع سيناريو الطوارئ غير المسبوق.

وبالتالي، فإن أزمة الفيروس التاجي تستدعي دراسة جديدة لما يمكن توقعه من الدولة الحديثة لأن الطلب على المساعدة من مؤسسات الدولة كبير بشكل خاص في أوقات الطوارئ. هناك حاجة إلى إعادة النظر في البنى والهياكل التي تحتفظ بها الدولة في الأوقات الروتينية وخلق التوازن الضروري بين منطق الروتين ومنطق الطوارئ.

ملمح آخر، من المقرر أن يؤدي الوباء في المدي القريب إلى عهد جديد من حكومة أكبر وأكثر تدخلًا. إدارة الوباء سوف تتطلب حكومات أكبر، حيث تسارع الدول إلى إنشاء أدوات جديدة موسعة للسيطرة على الأمراض، وإدارة المجال العام، والمراقبة الاجتماعية على أمل الحد من تفشي الأمراض في المستقبل. عصر الحكومات الكبيرة يعود لكنه سيظهر بطرق مختلفة تمامًا عن حقبة الستينيات والسبعينيات. فبعد عقود من زخم السوق الحرة، تتبنى الحكومات في الدول المتقدمة والأسواق الناشئة على حد سواء أدوارًا مؤثرة وطويلة الأمد لها في الأعمال الأساسية.

ومع تعثر منظمة التجارة العالمية، من المحتمل أن يكون هذا مجرد بداية لمجموعة من الإعانات العامة، والإعفاءات الضريبية، والمشتريات الحكومية والتخزين، ومتطلبات الشراء المحلية، وغيرها من الخطط التي ستضعها العديد من الدول لتشكيل الإنتاج

والوصول إلى مجموعة أكبر بكثير من السلع والخدمات التي تعتبر ضرورية لأسباب تتعلق بالأمن القومي، يتم تعريفها الآن على نطاق أوسع من أي وقت مضى لتشمل خطر الانقطاع أو الاعتماد المفرط على الصين أو توفير الوظائف. من المؤكد أن جهود الحفاظ على التجارة الحرة وربما توسيعها لن تنتهي، لكن العديد من هذه المفاوضات سوف تفترض، وتتغاضى عن، وأحيانًا تبرز، تدخلًا حكوميًا مباشرًا أكثر وليس أقل في الأسواق.

بعد ثلاثة عقود من تكوين الثروة على نطاق لم يسبق له مثيل تاريخيًا، فهل نكون الآن -بتدخل الحكومات- على أعتاب فترة غير مسبوقة من إعادة توزيع الثروة في شكل ضرائب أعلى لتمويل التوسع في الرعاية والخدمات الأخرى؟

بعض الدراسات تشي بغير ذلك، فالسمات التوزيعية للخسائر في الوظائف والدخل أكثر إثارة للقلق. ووفقًا لمسح أجراه البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أخيرًا، فقد تم تسريح 39 في المئة من العاملين في الأسر التي يقل دخلها السنوي عن 40000 دولار أمريكي.

تضررت النساء بشدة، وكذلك الأقليات: من بين 20,5 مليون وظيفة اختفت في إبريل، كانت 55 في المئة من النساء، مما رفع معدل البطالة للنساء إلى 15 في المئة ومعدل النساء الأمريكيات

من أصل إفريقي والنساء من أصل إسباني إلى 16,4 في المئة و20,2 في المئة على التوالي. ليس هناك شك في أن الوباء كان محفزًا لعدم التكافؤ في الفرص.

أولئك الذين صمدت وظائفهم أثناء صدمة كوفيد-19 هم بشكل غير متناسب في المهن ذات الأجور المرتفعة نسبيًا والتي يمكن أن تستوعب ترتيبات العمل من المنزل، وكلما كان التعافي الاقتصادي أبطأ، شعرت بفقدان الوظائف والدخل لفترة أطول وزادت من عدم الاستقرار المالي والمؤسسي والاجتماعي والسياسي.

سيؤدي الاعتماد المتزايد للأتمتة والرقمنة إلى زيادة مشكلة التوظيف. حتى أطفال العاطلين عن العمل قد يعانون، فمن المحتمل أن يكونوا أقل قدرة على التكيف مع التعليم عبر الإنترنت خلال الوباء وأقل احتمالية أن يكون لديهم المعدات والظروف للقيام بذلك. وستستمر الفجوات التعليمية في الاتساع، الأمر الذي يديم دورة انعدام الأمن. تتراكم الأضرار طويلة المدى على الناس والاقتصاد مع مرور الوقت، ويصبح عكس ذلك أكثر صعوبة بدون تدابير الإغاثة والتحفيز.

حتى في أفضل سيناريو، لن تتعافى خسائر الدخل والناتج القومي على الفور، وسيضطر العديد من الأفراد والشركات إلى تحمل ديون من شأنها على المدى الطويل أن تمنع الإنفاق

والاستثمار. ولكن لن يتأثر الجميع بالتساوي. سيقع الضرر بشكل غير متناسب على الأسر الأكثر فقرًا، والتي بدورها ستستهلك أقل وستبطئ إحياء الطلب وبالتالي سرعة التعافي.

إن جزءًا غير متناسب من العبء الصحي والاقتصادي يقع على من هم أقل قدرة على تحمله. لذا يجب على الإدارات المختلفة دعم وتعزيز تدخلات الطوارئ الكبرى لتخفيف بعض هذا العبء وتعزيز النمو. وبخلاف ذلك، ستتفاقم المشاكل الاقتصادية بمرور الوقت وستتعمق التفاوتات، مما يزيد من خطر عدم الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي والاجتماعي.

بعد كل هذا هل يتم الاعتراف بأن تقييم الاقتصادات على أساس الناتج المحلي الإجمالي المحض هو فشل يجب معالجته إذا أردنا الحصول على فرصة لخلق عالم أكثر إنصافًا؟ توفر أزمة الفيروس التاجي، التي أدت إلى توقف التفاعل البشري بشكل مفاجئ في جميع أنحاء العالم، فرصة لإعادة النظر في الجوانب العلنية والسرية للطرق التي تدار بها حياة الإنسان، أولًا، وقبل كل شيء أدوار الدولة والتزاماتها تجاه مواطنيها.

المقال الثاني: تطلعات المصريين.. نظرة مختلفة*

لقطات خمس

الأولى: من المرات القليلة التي تحدثت فيها أمام القضاة كانت في مثل هذه الأيام من شهر أكتوبر 2018، أي بعد مرور ثلاث سنوات على حبسي خارج إطار القانون،[1] وقلت وقتها إننا جيل لن يكفر بالأوطان فقد تشكل وعينا في حرب أكتوبر 73، وقتها -كنت على مشارف العاشرة من عمري- احتفظنا بجرائد هذه الفترة حتى اصفرت، بجوار قطع من الطائرات الإسرائيلية المحطمة التي عُرضت وقتها في الميادين، وقد ترسخ إيماننا مع الأيام بضرورة أن نعيش في وطن يوفر الحرية والكرامة والعيش الكريم لمواطنيه. تفاعل القضاة مع كلامي، وكان تعليقهم أن الشعب غير مهيَّإٍ للحرية والديمقراطية باعتبار نسبة الأمية المتفشية في أوساطه.

الثانية: لم يخرج كلام مأمور سجن ليمان طرة -الذي رُقي بعد ذلك ليكون مساعد مدير أمن إحدى محافظات القناة- عن هذا المضمون، وإن استخدم تعبيراً آخر حين وصف الشعب باعتباره

---

* نُشر على موقع مدى مصر بتاريخ 29 أكتوبر 2020.

1- أقصى مدة للحبس الاحتياطي وفق القانون المعدل أيام عدلي منصور سنتان بعد أن كانت ستة أشهر.

سمك «البساريا» صغير الحجم الذي تتقاذفه مياه الترع في كل اتجاه فلا يعرف طريقًا يسلكه.

الثالثة: قطاع من الإسلاميين ممن التقيتهم في السجن يعتبر الديمقراطية «حرام» باعتبارها -وفق تعريفهم- حكم الشعب بالشعب للشعب.

الرابعة: وفيها ارتكز أحد جوانب شرعية نظام 3/7 إلى الحفاظ على الدولة المصرية من غوائل ثورة يناير مع ضرورة استعادة الاستقرار بمعالجة تداعيات الحراك الشعبي الذي دشنته انتفاضات الربيع العربي. صحيح أن دستور 2014 كان محاولة للتصالح مع ثورة يناير سرعان ما تم النكوص عنها سريعًا على مستوى الخطاب والممارسة والقوانين والتشريعات، وأخيرًا على المستوى الدستوري عبر تعديلات 2019.

الخامسة: غذى نظام ما بعد يوليو 2013 غريزة الخوف عند المصريين، ووجد في الفترة الناصرية عددًا من المقولات السياسية التي يمكن باستدعائها أن يحرك خيال فئات اجتماعية من الطبقات الوسطى والدنيا فتكون قاعدته الداعمة، يضاف إليها لحظة الانتفاضات العربية وما أحدثته من تداعيات على السلم الأهلي، وأخيرًا كان الضلع الثالث لهذه الأيديولوجية هو المواجهة مع الإخوان وسياساتهم الخلافية تحت عنوان «الحرب على الإرهاب».

يسعى هذا المقال إلى اختبار هذه المقولات الخمس التي تشيع في خطابنا السياسي والإعلامي والثقافي/الديني من خلال قراءة في استطلاعات الرأي العام التي أُجريت على مدار السنوات القليلة الماضية، وكما يرى زغبي، أحد أهم من عمل على استطلاعات الرأي في المنطقة: «تُظهر سنوات من الاستطلاعات.. أن الفشل في فهم المشاعر العامة و/أو أخذها في الاعتبار ينتج سياسات مضللة، ليس فقط من قبل الحكام في المنطقة ولكن أيضًا من قبل الحكومات، مثل: الولايات المتحدة.»[1]

الاقتصاد أم الإرهاب

وفق مؤشرات الباروميتر العربي في دورته الخامسة 2018/2019 احتل الاقتصاد الأولوية الأولى باعتباره أهم تحدٍّ يواجه المصريين بنسبة 36% وكانت هذه ضعف النسبة التي احتلها الإرهاب 18%.[2]

وإذا قمنا بتجميع النسب التي ترتبط بحياة المواطن اليومية أو المعيشية، وهي الاقتصاد (36%)، والخدمات العامة (15%)،

1- New Books Network, a Podcast Interview with James Zogby author of «The Tumultuous Decade: Arab Public Opinion and the Upheavals of 2010–2019», STEUBEN PRESS, 2020, available on:
https://newbooksnetwork.com/james-zogby-the-tumultuous-decade-arab-public-opinion-and-the-upheavals-of-2010-2019-steuben-press-2020

2 - مصر: أبرز نتائج استطلاع الرأي العام 2018/2019، الباروميتر العربي، متاح على:
https://www.arabbarometer.org/ar/2019/09/مصر-أبرز-نتائج-إستطلاع-الرأي-العام-الد/

والفساد المالي والإداري (6%)، تكون اهتمامات المواطنين المصريين في هذه المجموعة تقريبًا ضعف المجموعة التي تخص الأمن والاستقرار، والتي تضم محاربة الإرهاب (18%)، والأمن (6%)، والتطرف الديني (6%) برغم أنه ذو بعد فكري وثقافي وليس أمنيًا [مجموع المعيشة 57% مقابل 30% للأمن والاستقرار]. ومن المتخيل أن يتصاعد الاهتمام بالقضايا المعيشية في السنوات القادمة خاصة مع زيادة وطأة فيروس كورونا الذي جاء بعد تطبيق برنامج الصندوق لمدة أربع سنوات سبقته.

إلا أن نقاشًا من هذا القبيل لا يمكن معالجته بعيدًا عن موقف المصريين من مؤسسات الدولة المختلفة، ففي الوقت الذي يثق فيه المصريون في المؤسسات التي تعبر عن كينونة واستمرار الدولة المصرية مثل الحكومة والجيش والقضاء، فإنه لا يولي ثقته في المؤسسات التشريعية أو الحزبية والقطاع الخاص كما يرى الباروميتر العربي، إلا أن الثقة في الحكومة لا تعني الرضا بأدائها، بشكل عام، ما يقرب من ثلث المصريين (31%) راضون عن أداء الحكومة. وبينما تقل احتمالية رضا الشباب المصري عن أداء الحكومة عن كبار السن المصريين، يبدو أن الرضا عن أداء الحكومة متماثل عبر الحواجز التعليمية والدخل.

لا تزال الثقة بالمؤسسات الحكومية في مصر مرتفعة، أفاد حوالي 66 في المئة من المصريين في عام 2018 بوجود ثقة كبيرة

بالحكومة، يتشارك المصريون في هذا الشعور بشكل موحد عبر حواجز النوع الاجتماعي والتعليم.

ومع ذلك، فإن المصريين الذين يزيد دخلهم على المتوسط يزيد احتمال ثقتهم بالحكومة بمقدار 12 نقطة عن المصريين من ذوي الدخول أقل من المتوسط. وبالمثل، يميل كبار السن من المصريين إلى الوثوق بالحكومة أكثر من الشباب المصريين.

وهنا ملاحظة جديرة بالاعتبار التقطها الباروميتر العربي في التقرير القُطري عن مصر لعام 2019 وهي أن خطوط الانقسام بين المصريين تتعمق وفق مستويات الدخل والتعليم: «يبدو أن المصريين ذوي مستويات الدخل والتعليم المختلفة لديهم تصورات متباينة بشكل لا يصدق عن الواقع المصري، المصريون الأكثر ثراءً وأفضل تعليمًا هم بشكل منهجي أكثر تفاؤلًا بشأن مستقبل الاقتصاد، ويفيدون بارتياح أكبر لأداء الحكومة الحالية، ويظهرون مستويات أعلى من الثقة بالقطاع الخاص. ليس من المستغرب أن تعاني مصر عدم المساواة في الدخل والفرص. تشير الأبحاث إلى أن عدم المساواة في مصر، كما ورد في مؤشر جيني، يتم التقليل من شأنها بشكل عام، ويتفاقم بسبب تشديد الأوضاع المالية. مع استمرار مصر في إجراء تغييرات جوهرية في نماذجها الاقتصادية والسياسية». ويوصي الباروميتر العربي بأنه «من الضروري تزويد الفئات الأشد فقرًا وضعفًا بالبنية التحتية للدعم».

الديمقراطية عند المصريين

لقد كان أحد أهداف المؤشر العربي التعرف على مفهوم المواطنين العرب للديمقراطية وذلك من خلال سؤال المستجيبين عن أهم شرط يجب توافره ليعد بلد ما بلدًا ديموقراطيًا. وقد اعتمد المؤشر أسلوب السؤال المفتوح، أي من دون خيارات مسبقة، كي يكون السؤال محايدًا، ويمكن به التعرف على آراء المواطنين بحسب مفرداتهم ولغتهم الخاصة بهم.[1]

خلصت نتائج الاستطلاع إلى أن الأغلبية الكبرى من مواطني المنطقة العربية قادرة على تقديم تعريف ذي دلالة لمفهوم الديمقراطية، إذ قدم 87% من المستجيبين إجابة ذات محتوى ودلالة عند سؤالهم عن أهم شرط يجب توافره في بلد ما ليعد ديموقراطيًا. أما الذين أجابوا بـ«لا أعرف» أو رفضوا الإجابة، فقد كانت نسبتهم 3% فقط من المستجيبين.

المستجيبون المصريون في استطلاع 2017/2018 أدركوا الديمقراطية وفق عناصر خمسة: ضمان الحريات السياسية والمدنية والعامة (30%)، والمساواة والعدل بين المواطنين (24%)، وإنشاء نظام حكم ديمقراطي (24%)، والأمن والأمان والاستقرار (10%)،

1 - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، «المؤشر العربي: 2017/2018»، متاح على:
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Arab-Index-2017-2018-Full-Report.pdf

وتحسين الأوضاع الاقتصادية (5%)، أما نسبة من قال: لا أعرف. فلم تتجاوز (5%).

ويتكامل مع هذا عدد من المؤشرات التي درسها المؤشر العربي بالتفصيل وأبرزها كما ظهرت في 2017/2018:

1. عدم التناقض بين الشريعة والديمقراطية، فـ 25% من المصريين يعارضون بشدة مقولة إن النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام، في حين 48% يعارضون إلى حد ما هذه المقولة. ويرتبط بذلك أن النظام السياسي الديمقراطي ، كما يدركه المصريون يقوم على عدم الإقصاء لأيٍّ من قواه السياسية دينية أو غير دينية، فقد رأى 42% من المصريين أن نظامًا سياسيًّا تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فقط غير ملائم بشدة، في حين رأى 21% أن نظامًا بهذا الشكل غير ملائم إلى حد ما. وقد ساد هذا التوجه أيضًا لدى المصريين عند سؤالهم عن موقفهم من نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فقط. فقد اعتبر 42% أنه غير ملائم بشدة، في حين رأى 36% أنه غير ملائم. لذا فقد رأى 67% من المصريين أن النظام السياسي الملائم للديمقراطية هو تعددي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كان انتماؤها من خلال الانتخابات الدورية.

2. يُلاحظ أن المصريين رفضوا في اتجاه واضح المقولات التي تحاول أن تلصق السلبيات بالنظام الديمقراطي من قبيل الأداء الاقتصادي السيئ، أو أنه غير جيد في الحفاظ على النظام العام، أو أنه غير حاسم وحافل بالمشاحنات، أو أن مجتمعنا غير مهيأٍ لممارسة الديمقراطية.

يعارض بشدة 27% من المصريين، و49% يعارض إلى حد ما مقولة: «إن الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيئة في النظام الديمقراطي»، كما يعارض بشدة 26% من المصريين ويعارض إلى حد ما 50% منهم مقولة: «إن النظام الديمقراطي غير جيد في الحفاظ على النظام العام». ويعارض بشدة 24% في حين يعارض إلى حد ما 48% منهم مقولة: «إن النظام الديمقراطي يتسم بأنه غير حاسم وحافل بالمشاحنات».

ولا يمكن أن نغادر هذه النقطة دون أن نشير إلى أن 85% من المصريين يرفضون تدخل القيادات الدينية في قرارتهم التصويتية في الانتخابات، وتكاد تكون هذه النسبة -وفق الباروميتر العربي- مستقرة منذ 2011.

المصريون والربيع العربي

هدف المؤشر العربي إلى التعرف على تقييم المواطنين العرب للانتفاضات العربية التي جرت عام 2011، كما هدف إلى التعرف على آرائهم تجاه الربيع العربي سواء كانوا يرونه إيجابيًا أم سلبيًا.[1]

ولقد كانت اتجاهات المصريين لافتة، فبعد سبع سنوات من خلع مبارك وأربع سنوات على ما جرى في 2013، لا يزال المصريون ينظرون إيجابيًا إلى ما جرى في 2011، فعندما يتساءل المؤشر العربي: «من خلال العودة إلى 2011 التي شهدت فيها عدة بلدان عربية ثورات واحتجاجات شعبية خرج فيها الناس إلى الشوارع في تظاهرات سلمية» يرى 33% من المصريين أنه كان إيجابيًا بشدة في مقابل 8% فقط رأوه سلبيًا بشدة، في حين رأى 46% أنه إيجابي إلى حد ما في مقابل 10% رأوه سلبيًا إلى حد ما.

وحول تقييمهم لما آل إليه الربيع العربي، فقد رأى 64% من المصريين أنه يمر بمرحلة تعثر إلا أنه سيحقق أهدافه في نهاية المطاف، في حين رأى 19% فقط أن الربيع العربي قد انتهى وعادت الأنظمة السابقة إلى الحكم.

وهكذا، تقدم لنا استطلاعات الرأي نظرة مختلفة للمصريين، ورؤى جديدة على أساس تطلعات المواطنين بدلًا مما تود النخب الاستبدادية والفاسدة في كثير من الأحيان أن يؤمن به العالم.

1- لم يتسنَّ له حتى الآن معرفة تقييمهم للموجة الثانية منها، فالبيانات المتوفرة هي لدورة 2017/2018.

الفصل الثاني
الإسلاميون والانتفاضات العربية

المقال الأول: الإسلاميون والموجة الثانية من الربيع العربي.. نهاية الاستثنائية*

صدر عن منتدى الشرق يونيو الماضي 2020 ستة أبحاث، هي نتاج مجموعة عمل الإسلام السياسي لمدة عام بحثت فيها وضعية الإسلام السياسي في الموجة الثانية من الربيع العربي. وقد خصصت الأوراق لدراسة حالة كلٍّ من الجزائر والسودان والعراق ولبنان، وقد اختص كلًّا من البلدين الأخيرين بدراستين، تركزت إحداهما على الحركات الشيعية بينما كانت الثانية لحركات السنة، وإن كان من وجهة نظري أن التفرقة بين الحركات الشيعية والسنية ليست ذات دلالة هامة في هذا الصدد، لأننا بإزاء فواعل يسيطر على سلوكها السياسة أكثر من الأيديولوجيا، فهم يتصرفون باعتبارهم حركات سياسية وإن استخدموا ديباجات دينية ومذهبية.

وقد أحسن المشروع صنعًا حين وصف الاحتجاجات التي جرت في أربعة بلدان عربية عام 2019 باعتبارها امتدادًا للانتفاضات التي تعاقبت نهاية 2010 وعلى امتداد 2011: «جاءت هذه الموجة من الأحداث بمثابة مفاجأة تامة منذ وقوعها في

*- نُشر على موقع منتدى الشرق بتاريخ 13 أغسطس 2020.

وقت كان فيه الناس في العالم العربي قد أصيبوا بـ«إرهاق الربيع العربي». على الرغم من بعض الديناميات الجديدة والفريدة في الجزائر والسودان ولبنان والعراق، يجادل فريق عمل الشرق بأن هذه الاحتجاجات تنتمي إلى ظاهرة الانتفاضات العربية من حيث طبيعة مطالب المحتجين وتعبئتهم. وبالتالي، ينبغي أن ينظر إليهم على أنهم موجة ثانية من هذه الانتفاضات وليس بعض الأحداث المتناثرة والمنفصلة التي تظهر بشكل عشوائي».[1]

ويرى المشروع وجه الاختلاف بين وضعية هذه الحركات في الموجة الأولى عن الثانية: «الموجة الأولى، كانت حركات الإسلام السياسي في المعارضة التي تكافح ضد الحكام والأنظمة الحالية. ومع ذلك، في الموجة الثانية، في ثلاث من الحالات الأربع، نرى الإسلاميين إما حكامًا وإما داعمين للنظام الحالي».

وهذا يخلق ديناميكية مختلفة تمامًا للإسلام السياسي في دراسات الحالة المختارة، ففي بعض البلدان، حشدت فصائل الإسلاميين في المعارضة ضد أقسام أخرى من الإسلاميين في السلطة، ويمكن تفسير ذلك -كما يرى المشروع- على أنه تعبير عن تعميق الانقسام داخل الحركات الإسلامية في العالم العربي أو كفرصة لعدد لا يحصى من الإسلاميين لتوضيح مواقفهم المتباينة بشأن القضايا

---

1 - انظر الإطار المفاهيمي للمشروع.

السياسـية الرئيسـية، ولكـن أليـس الأمـر يتعلـق بالتعدديـة التـي باتـت حقيقـة واقعـة في مجمـل الحالـة الإسـلامية وليـس الانقسـام فيـما بينهـا كـما يؤكـد المشروع.

مـا نحاولـه في هـذه المقالـة هـو إعـادة قـراءة الـدلالات التـي كثفتهـا أوراق المـشروع مـن خـلال عـدد مـن الإشـكاليات التـي يمكـن أن تكـون أرضيـة للحـوار حـول كيـف يمكـن إعـادة إنتـاج الإسـلامية في المجـال السـياسي في القـرن الواحـد والعشريـن. أؤكـد في المجـال السـياسي وليـس في غـيره مـن المجـالات.

الانطبـاع الرئيـس الـذي تخـرج بـه بعـد الانتهـاء مـن قـراءة هـذه الأوراق هـو تطبيـع هـذه الحـركات مـع الواقـع العـربي بـكل مـا تحملـه هـذه الكلمـة مـن دلالات سـلبية وإيجابيـة، بمـا يمكـن معـه القـول بانتهـاء الاسـتثنائية الإسـلامية التـي حـاول أن يصمهـا بهـا تابعوهـا ومعارضوهـا عـلى حـد سـواء، وإن اختلفـت الدوافـع بينهـما: فالأتبـاع يريـدون أن يضفـوا عليهـا نوعًـا مـن القداسـة، في خلـط واضـح بـين النـص المنـزل والتعبـير عنـه، خطابًـا وممارسـة، أمـا المعارضـون فقـد أرادوا التشـكيك في قدرتهـا عـلى الاندمـاج في النظـام السـياسي سـبيلًا لحرمانهـا مـن الوجـود، أمـا المحللـون والباحثـون فقـد رأوا في علاقتهـا بالديمقراطيـة، ضرورة توفـر عـدد مـن الاشـتراطات لضـمان نجـاح اندماجهـا في النظـام السـياسي القائـم، وكأن هـذا مـما لا تتطلبـه القـوى السياسـية الأخـرى.

الإسـلاميون في السـلطة -كـما في المعارضـة- يتصرفـون مثـل الفواعـل السياسـية الأخـرى حـين تحركهـم إدراكاتهـم لمصالحهـم الذاتيـة التـي يبغـون تحقيقهـا، ويبنـون تحالفاتهـم ليـس وفـق أسـس أيديولوجيـة بـل كان التنافـس فيـما بينهـم أشـد مـن تنافسـهم مـع الآخريـن، والأهـم أن الربيـع العـربي بموجتيـه أثبـت بمـا لا يـدع مجـالًا للشـك أنهـم لا يملكـون مشروعًـا فارقًـا للسـلطة بـل يتصرفـون كأي حاكـم عـربي: الانتهازيـة السياسـية التـي طبعـت تجربـة وممارسـة كثـير منهـم، في الحكـم وخارجـه، وتقلبـات مواقفهـم وتحالفاتهـم، وتعـدد انتقالاتهـم مـن خنـدق إلى آخـر، وتفـشي مظاهـر الفسـاد في بعـض أوسـاطهم، أسـقط عنهـا لبـاس «التقـوى»، وأزاح مـن فـوق رؤوس قادتهـا «هالـة القداسـة»... إذ أثبتـت السـنوات الأخـيرة، أن المشروع في بنيتـه السياسـية متهافـت إلى درجـة لا تؤهلـه ليكـون مشروعًـا للحكـم يقـدم البديـل للدولـة العربيـة المتأزمـة، عـلى العكـس أظهـرت تجربـة الإسـلاميين أن المـشروع الـذي حملتـه حـركات الإسـلام السـياسي يزيـد الواقـع مأسـاة، إذ هـو منفصـل بقـدر كبـير عـن متطلبـات الواقـع ومـا يمليـه، ويميـل في معظمـه إلى الشـعاراتية التـي لا تدعمهـا برامـج ومشـاريع واضحـة للحكـم.

أولًا: هل انتهت سردية القرن العشرين؟

استندت سردية الحركات الإسلامية في القرن العشرين إلى مرتكزات ثلاثة: شمولية الإسلام، أي تعلق المرجعية الإسلامية بشؤون الحياة جميعًا، ومحورية السلطة كأداة أساسية لتطبيق الشريعة، ورفض الدولة الوطنية والسمو فوقها، بل محاولة إعادة بناء الأمة نفسها على أساس هوية وشرعية جديدة باستخدام التنظيم المقدس، قدسيته تأتي من مهمته.

لن نناقش مكونات هذه السردية وإلى ماذا انتهت وما هي عناصر فشلها ونجاحها، فالكاتب يجادل بأن هناك سردية جديدة لانتفاضات الربيع العربي تعلن نهاية صيغ القرن العشرين وفي القلب منها دولة ما بعد الاستقلال والحركات السياسية الإسلامية والعلمانية التي استندت إلى أيديولوجيات شمولية، وأننا بصدد صيغ جديدة لم تتمأسس بعد، فقد غلب عليها الاحتجاج وافتقدت بلورة قاعدتها الاجتماعية الحاضنة والدافعة لها.

القراءة التاريخية لانتفاضات الربيع العربي، هي أننا أمام إعادة تشكل للتاريخ كله في المنطقة، نحن أمام محطة تاريخية فاصلة: فالقديم قاد إلى الانفجار، ولم يعد قادرًا على تقديم استجابات لتحديات المجتمع والدولة. ولكن الجديد لم يتبلور بعد، وهذه هي مهمتنا التاريخية كما أعتقد، واللحظة ليست خواء،

كما يظن الكاتب، بل تمتلئ بالكثير والكثير مما يصب في المستقبل، وبمقدار قدرة الإسلاميين أو غيرهم على التقاط مقومات هذه اللحظة بمقدار ما سيستردون حضورهم وزخمهم الذي تراجع إلى حد كبير.

أدرك أن مشاريع الماضي المرتحل لم تكن مجرد صياغات وعبارات عابرة تحملها قوة السلطة بالمعنى الذي يقدمه فوكو، إنها شكل أو مقترح للحياة، ولطبيعة المجتمع بشبكة علاقاته وهي خطاب وممارسة لتصورات وخيال سياسي واجتماعي واقتصادي، وتصور معرفي للحياة والدولة، تنبثق عنهما أعراف وتقاليد ومؤسسات ولغة وتصور للمجتمع ولأفراده، تصور للذات والآخر يعبر عن نفسه في قوانين وتشريعات ودستور وعلاقات إنتاج.

سردية الانتفاضات العربية كبحث عن عقد اجتماعي جديد يتم به إعادة بناء الدولة الوطنية بنخب جديدة، ويستند هذا العقد إلى مقومات ثلاثة: الحرية/الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية/ التوزيع العادل للموارد، وتحرير الإرادة الوطنية من الهيمنة الإقليمية والدولية. هذا الحلم يكاد يكون عليه توافق من الطبقة الوسطى والطبقات الدنيا وبعض شرائح من الطبقة الوسطى العليا، لكن قوته المحركة أجيال جديدة من الشباب مع حضور نسائي طاغٍ.

والآن دعنا نناقش كيف يمكن أن تتفاعل سردية الإسلام السياسي مع سردية الانتفاضات العربية، وهنا يحسن أن نؤكد أن هذا التفاعل يصدر عن الإسلامية لا تجاوز لها:

1. **الحرية منظور شامل:** يجادل كاتب هذه السطور أن غياب الحرية/الديمقراطية على مدار القرنين الأخيرين قد جرَّت الكوارث على الأمة جميعًا وتجعله يقول باطمئنان ألا مقايضة عليها: فلا نهضة من غير ديمقراطية (تجربة محمد علي)، ولا استقلال وطني من غير ديمقراطية (تجربة سعد زغلول)، ولا وطنية من غير ديمقراطية (تجربة عبد الناصر)، ولا محافظة على مكاسب الحرب من غير ديمقراطية (تجربة السادات)، ولا توزيع عادل لموارد التنمية من غير ديمقراطية (تجربة مبارك)، ولا حفاظ على الدولة الوطنية من غير ديمقراطية (تجربة نظام 3/7)، وأقول لا إسلام من غير ديمقراطية (تجربة البشير وآل سعود وغيرهم كثير).

في المقابل فإن الإسلام السياسي يسعى إلى إقامة «نظامٍ إسلاميٍّ» يتمثّل في دولةٍ تُحكّم بالشّريعة وتفرِض القوانين الأخلاقيّة الخاصّة بها في المجتمعات الإسلاميّة، وبناءً على هذا فإنَّ الارتباط بالدولة/السلطة ملمَحٌ أساسٌ للحركات الإسلامية وكذلك ارتباط هدفها الأساس بإقامة المجتمع العقائديّ المستند إلى واجبات الرعايا وليس المواطنين.

في هـذا التصـور لا موقـع للحريـة، وهـي إن وجـدت ففـي علاقـة بـين الإسـلامية وبـين مكونـات الحريـة المتعـددة، ولا تقـدم الأخـيرة باعتبارهـا منظـورًا شـاملًا يتأسـس عليـه الإيمـان الدينـي ويحكـم حركـة التكليـف الشرعـي، ويصبـح السـؤال هـو: هـل الدخـول في الإيمـان والخـروج منـه مناطـه الإرادة الفرديـة الحـرة، ويـأتي بعـده الالتـزام بالتكليـف الشرعـي الـذي يقـوم عـلى إرادة حـرة وإلا سـنكون بـإزاء ظاهـرة المنافقـين الذيـن هـم في الـدرك الأسـفل مـن النـار.

في الحريـة كمنظـور شـامل نكـون بـإزاء إعـادة تأسـيس لفهمنـا للديـن، ونظـرة إلى التاريـخ، وإدراك للواقـع، وتطلـع إلى المسـتقبل، والبديـل عـن ذلـك احتجـاج جماهـيري متسـع ضـد مـن يريـد فرضـه بقـوة السـلطة كـما جـرى في سـودان البشـير، أو قوة السـلاح كـما جـرى في غـيره مـن التجـارب.

هـذه السرديـة تطـرح تحديًـا عـلى أتبـاع الإسـلام السـياسي يـدور حـول موقـع السـلطة في مشروعهـم لتطبيـق الشريعـة: هـل هـي الأداة الأساسـية للتطبيـق أم المطلـوب منهـا أن تخـلي بـين النـاس وتفاعلهـم مـع النـص المنـزل فينشـئوا تجربتهـم في الاجتـماع والسياسـة والاقتصـاد والمؤسسـات، وهـذا يجعـل مـن التطبيـق الإسـلامي مفتوحًـا عـلى تجـارب متعـددة ونمـاذج مختلفـة.

2. **من الطأفنة إلى التيار الوطني العام:** تقدم لنا دراسة الجماعة الإسلامية في لبنان بالتفصيل كيف استطاعت بتجاوبها وتموضعها الصحيح في حراك أكتوبر أن تتجاوز الطائفية التي باتت طبقات بعضها فوق بعض إذا أخرجت يدك منها لم تكد تراها. في الحراك اللبناني استطاعت الجماعة الإسلامية أن تتجاوز طائفيتها التنظيمية وفي نفس الوقت تبلور وتدعم مطالب الحراك فتنقل سنة لبنان من ضيق الطائفة إلى الأفق الوطني المتسع.

وفي المقابل فإن ارتهان حزب الله اللبناني للمشروع الطائفي الإيراني، وتحول الحركة الإسلامية السودانية إلى عصبية بالمعنى الخلدوني -كما يرى البروفيسور التيجاني عبد القادر- وطائفة مغلقة، أو اغتراب جذري كما يرى محمود هدهود في بحثه عن الإخوان المسلمين في مصر إبّان ثورة يناير وما بعدها،[1] الوقوع في فخ الطائفية بالمعنى المذهبي أو السياسي جعل الحراك في موجتيه الأولى والثانية يتجه ضد التشكيلات الإسلامية.

في الانتقال من ضيق الطأفنة إلى سعة الوطنية يعني ثلاثة أشياء: أولها القدرة على بناء تحالفات وطنية متسعة تتجاوز

1 - محمود هدهود، «لا ثورية ولا إصلاحية... الأيديولجية الإخوانية في اختيار الثورة»، ضمن كتاب: ثورة يناير: رؤية نقدية، تحرير عمرو عبدالرحمن، دار المرايا، القاهرة، 2020.

الانتـماءات الأيديولوجيـة،[1] خاصـة إذا علمنـا أن طبيعـة الحـراك لا أيديولوجـي، وثانيهـا حـل المشـكل الـذي هيمـن عـلى بعـض الإسـلاميين بـين الإقليمية/الأممية وبـين الانتـماء الوطنـي، بما يضمـن ألا يكـون الوطنـي مرتهنًا للإقليمـي كـما في تجربـة حـزب اللـه. الأمـر الثالـث والأخـير هـو ضرورة التصالـح مع مفهـوم الدولة الوطنيـة وقـد باتـت الفرصـة سـانحة لإعـادة بنائهـا عـلى أسـس وطنيـة جديـدة وإصـلاح هياكلهـا ومؤسسـاتها بعـد أن انتهـت صيغـة دولـة مـا بعـد الاسـتقلال.

3. **تمكـين المجتمـع بـدلًا مـن تمكـن التنظيـم:** واحـدة مـن الخيـارات الأساسـية التـي انتهجتهـا الحـركات الإسـلامية في تجاربهـا في الحكـم مـن قديـم، كان خيـار الأسـلمة للمؤسسـات في دولهـا، كان هـذا الخيـار الإسـتراتيجي للإسـلاميين الواصلـين إلى الحكـم، سـواء كان الحديـث عـن طالبـان أفغانسـتان أو إسـلاميي السـودان أو إخـوان مـصر أو غيرهـا مـن تجـارب. نَبـع هـذا الخيـار مـن تصـور أن وجـود تابعـين لهـذه الحـركات داخـل أجهـزة الحكـم والإدارة، سـيضمن لهـم حمايـة وهيمنـة عـلى جهـاز الدولـة، ومـن ثـم اسـتخدام هـذه المؤسسـات لتحقيـق المـشروع الإسـلامي، وضـد الخصـوم

---

1 - انظـر هشـام جعفـر، «الإسـلاميين والعلمانيـين في مـصر.. إعـادة هندسـة الاسـتقطابات»، مـدى مـصر، متـاح عـلى:
https://mada24.appspot.com/madamasr.com/ar/2020/07/03/opinion/u/الإسـلاميون-والعلمانيون-في-مصر-إعادة-ه/

السياسيين عند الحاجة. إن نجاح أو فشل عملية الأسلمة ليس هو النقطة المحورية في حقيقة الأمر، لَكِن الخيار في ذاته هو الإشكال على الحقيقة.

فلم تدرك هذه الحركات أنَّ الأسلمة لهذه المؤسسات يصنع منها مادة قابلة للتشكيل وإعادة التشكيل مرة أخرى تبعًا لأيديولوجية النظام الحاكم، فإذا سقط الإسلام السياسي اليوم كما في السودان، وجاء بعده اليسار، أو الليبراليون أو غيرهم، فإننا سنكون أمام استخدام وتلون لأجهزة الدولة في كل مرة. أما الدمقرطة فهي الغائبة عن هذه التجارب الإسلامية في الحكم، والدمقرطة تعني هنا التأسيس لمؤسسات حكم تقف على مسافة واحدة من الجميع، ولا تُفرق بين مواطني الدولة على أي أساس غير أساس المواطنة، فلا يعنيها الأيديولوجية السياسية أو الدين أو المذهب أو العرق أو غيره. هذه الدمقرطة غابت عن أُفق الحركات الإسلامية، وتبدلت برغبة عارمة في الهيمنة وبسط النفوذ ومحاولة الحصول على القدر الأكبر من الكعكة -كعكة الوطن- وهو الخيار الإستراتيجي الذي كان حاسمًا في فشل هذه التجارب وفي تآكل التيار الإسلامي على امتداد تجاربه الواصلة للحكم.

ويظل التحدي يطرح نفسه، فبين تمكين المجتمع عن طريق الدمقرطة لتقويته أمام السلطة التي كان منزعها الدائم على مدار القرن العشرين هو الهيمنة عليه، أو تمكين الجماعة عن طريق الأسلمة، بين هذين الخيارين يقع التحدي للحركات الإسلامية.

4. **من أيديولوجيا الهوية إلى خطابات المعاش:** في هذه النقطة هناك ملمحان: الأول أن المطالب المتعلقة بمعاش الناس الكريم صارت الأولوية الأولى لهم متقدمة على أيديولوجيا الهوية، أنا أدرك أنه جرى ولا يزال استخدام مسائل الهوية للحشد والتعبئة من أطراف عدة في موجتي الربيع العربي، ولكنها كانت سبيلًا إلى زيادة النفوذ السياسي وتحقيق مكاسب انتخابية أو أُستخدمت للتغطية على قضايا أخرى، أو لتحقيق التماسك للقاعدة الاجتماعية المساندة. الطريف أن الأبحاث تقدم أمثلة متعددة لتجاوز القاعدتين الاجتماعية والتنظيمية للحركات الإسلامية لموقف قادتهم حين سارعوا بالانضمام إلى الحراك فما كان من قادتهم إلا أن لحقوا بهم بعد أن رفضوا المشاركة فيها، جرى ذلك في لبنان والجزائر والعراق.

الملمح الثاني في هذه النقطة أن المطلوب الآن ليس حديثًا في المرجعيات الأيديولوجية والأطر الفكرية العامة ولكن تقديم

سياسات عامة وبرامج تفصيلية من شأنها أن تعالج مشاكل الناس الواقعية وتجيب على أسئلتهم الصغرى، فالسياسة الآن باتت تدور حول معاش الناس.

ويبقى نقطة أخيرة يحسن مناقشتها هنا: هل التعددية بين الإسلاميين التي باتت حقيقة واقعة في المجالات كافة وفي المجال السياسي خاصة تدور حول سياسات عامة متنوعة لها انحيازاتها الاجتماعية الواضحة، أم أن هناك عجزًا في بعض التجارب عن تقديم هذه السياسات العامة بدليل استمرار معاناة الناس وتراجع الإسلاميين في أي استحقاق انتخابي.

تجيب أبحاث المشروع بأن الانقسام مبعثه تنافس قيادات هذه الحركات وموقفها قربًا أو بعدًا من السلطة القائمة كما في الجزائر، أو صراعًا على النفوذ والموارد كما في العراق، أو تشظي الحالة الإسلامية نتاج الإقصاء من السلطة كما في السودان.

ألخص فأقول إن أولوية المواطن العربي الآن هو الملف الاقتصادي الاجتماعي وليس جدالات الهوية، وأن دور المرجعيات الفكرية عند الإسلاميين أو غيرهم هي تقديم حلول من خلال السياسات العامة لمشكلات الواقع وليس الوقوف عند منطلقاتها النظرية، وهذه الحلول تقدم في المجال السياسي عبر السلطة العامة وليس عبر آليات المجتمع المدني.

5. **حضور النساء:** تقدمت النساء في هذه الانتفاضات الصفوف متجاوزة ثنائية الذكر/الأنثى التي حكمت التفكير النسوي التقليدي والخطابات الإسلامية التي تقوم على الفصل بينهما مستندة إلى تأويلات محافظة للنص الديني، تجاوزت هذه الممارسات نحو أفق المواطنة، فلم تعد تدرك ذاتها في المجال العام من منظور ثنائية ذكر/أنثى ولكن من مدخل المواطنة. هذا الاقتراب الجديد الذي دشنته انتفاضات الربيع العربي سيكون له تداعيات على حضور النساء في المجال العام خاصة أن هذا المنظور يدعمه تطور آخر وهو أن قضاياهم باتت تطرح ليس باعتبارها قضايا تخص النساء بل في علاقتها بالقضايا العامة الأخرى وهذا من شأنه أن يوسع القاعدة الاجتماعية الداعمة لها.

ثانيًا: إعادة التفكير في السياسة والدولة

كتبت محذرًا في أواخر الثمانينيات من خطورة تضخم المكون السياسي الصراعي/التنافسي في العمل الإسلامي، وكانت حجتي وقتها أن السياسة بحكم الطبيعة والتعريف تعيد صياغة بقية مكونات العمل كله ليكون على مثالها وصورتها، ويتعمق ذلك في ظل عدم امتلاك نظرية للدولة وفهم لطبيعتها المعاصرة، ويزداد الوضع تفاقمًا إذا فهمنا أن الإسلام السياسي في جزء منه هو تمرُّد على

الدولـة الحديثـة برمَّتهـا: تمـرُّد عـلى حاكميـة هـذه الدولـة وإطلاقيتهـا، تمـرُّد عـلى تطبيقاتهـا القسريـة للحداثـة الغربيـة، ولكـن في نفـس الوقـت يقـع في حبائلهـا، وقـد عـبر وائـل حـلاق عـن هـذا المـأزق في كتابـه «الدولـة المسـتحيلة». تـصرف الإسـلاميون في السـلطة في مواجهـة الاحتجاجـات كـما تـصرف غيرهـم، بـل تشـابهت الخطابـات مـع أي مسـتبد يحكـم.

ينتهـي البحـث الذي خصـص لدراسـة ردود فعل الأحزاب الشـيعية في العـراق إلى: «اعتـبرت الأحـزاب الإسـلامية الشـيعية حركـة الاحتجـاج تهديـدًا وجوديًّـا لقوتهـم، ويرجـع ذلـك بشـكل رئيـس إلى رفـض الاحتجاجـات لنظـام لعبـت الأحـزاب الإسـلامية الشـيعية دورًا مهـمًّا في خلقـه والحفـاظ عليـه». وتضيـف الورقـة: «اسـتخدمت الجماعـات الموالـية لإيـران تسـميات تشـمل «الانقـلاب» و«المؤامـرة الصهيونيـة الأمريكيـة» و«المشـاريع السـعودية الخليجيـة» لوصـف الاحتجاجـات.

وفي تفسـيرها للدوافـع والأسـباب تشـير الورقـة إلى أنـه «يجـب النظـر إلى هـذه الانقسـامات عـلى أنهـا جـزء مـن صراع أكـبر بـين الشـيعة عـلى السـلطة والـذي هيمـن عـلى السياسـة العراقيـة منـذ عـام 2003 حـين سـيطرت الأحـزاب الشـيعية الإسـلامية التـي تبنـت الخطابـات الدينيـة والطائفيـة عـلى التعبئـة السياسـية في المناطـق ذات الأغلبيـة الشـيعية، لغـرض البقـاء في السـلطة بمـا يعـزز الهويـة الدينيـة أو، بشـكل أدق، الهويـة الطائفيـة».

وتضيف الورقة أن الطبيعة الطائفية لنظام العراق السياسي لم تتعرض أبدًا للتهديد الشديد كما جرى من هذه الاحتجاجات، فقد «هزت الاحتجاجات الحالية البلاد في أسسها، والأهم من ذلك، أن الحركة الاحتجاجية جلبت لاعبًا جديدًا في السياسة الشيعية: الشارع العراقي».

وتضيف الورقة: «اعترضت الاحتجاجات بشدة على معنى الشرعية السياسية التي ادعت الأحزاب الإسلامية الشيعية منذ عام 2003، والتي استندت إلى أن الشيعة ضحية، ونضالاتهم الماضية ضد نظام البعث، بالإضافة إلى مظلومية الحركات الإسلامية».

وأخيرًا، فإن الورقة تبرز المعضلة التي فرضتها الاحتجاجات على الأحزاب الإسلامية الشيعية منذ عام 2003، فقد تطورت هذه الحركات بطريقة تجعلها منيعة أمام التغيير الكبير، وجماعاتها المسلحة غير راغبة في الاندماج في قوات الدولة، وقد يساعدها ذلك على البقاء، حتى بدون دعم شعبي كبير، لكن الإكراه والعنف لا يمكنهما تعزيز قبضتهم على السلطة، فالسياسيون الإسلاميون الشيعة يرغبون في إظهار أنهم إلى جانب الناس وليسوا جزءًا من المؤسسة السياسية، ولكن الاحتجاجات لا تعترض فقط على القيادة السياسية أو على اتباع سياسة بعينها، ولكن على المعنى الحقيقي لـ«السلطة» التي تمارسها هذه الأحزاب.

سيكون لهذا بالطبع تداعيات كبيرة ليس فقط على السياسة الشيعية، ولكن أيضًا على مستقبل البلاد. فالنتيجة على المدى القصير هي أن الإسلاميين الشيعة سيحافظون على قبضتهم على السلطة، ولكن دون دعم شعبي، فلم تعد المصادر والخطابات الشرعية القديمة في العراق كافية لضمان الدعم الشعبي. وستكون هناك حاجة إلى مصادر أخرى للشرعية، أو سيثبت الاستياء الشعبي تهديدًا لاستقرار ووجود البلاد.

وتنتهي الورقة المخصصة لدراسة كيف نظر حزب الله إلى الاحتجاجات اللبنانية إلى أنه «في محاولته احتواء الانتفاضة الشعبية، اعتمد على أدوات متنوعة. أولًا، تحذير مؤيديه من تسلل الأحزاب المشبوهة (السفارات وأجهزة المخابرات والأحزاب السياسية المعادية). ثانيًا: اللجوء إلى العنف والتحريض والتخويف، ثالثًا: السعي النشط إلى تفتيت التماسك الداخلي للمتظاهرين حول مواضيع مثيرة للجدل».

طغت الأولويات السياسية والإقليمية لحزب الله على أجندته المحلية، لا سيما بالنظر إلى انشغاله بمواجهة الولايات المتحدة وحلفائها في الخليج. ونتيجة لذلك، أبرم الحزب صفقات لصالح حلفائه على المستوى المحلي، وذلك لضمان الشرعية لعملياته الإقليمية وجناحه العسكري.

أدرك حزب الله وطهران بسرعة أن الاحتجاجات جزء من مؤامرة أكبر ضد النفوذ الإيراني. في هذا الصدد، يفسر السياق الإقليمي جزئيًّا الدافع وراء مشاركة أنصار حزب الله في القمع الاحتجاجي، فضلًا عن اندلاع الشعارات الطائفية والحزبية. وبالمثل، يشرح الدور الفعال لوسائل الإعلام الموالية لحزب الله في شن حملة اتهام ضد الاحتجاجات، على الرغم من تلك التي أدت إلى استقالة عدد من الصحفيين، احتجاجًا على سياسة التحرير السلبية ضد الانتفاضة.

خاتمة

تحمل انتفاضات الربيع العربي بغض النظر عن نجاحها السياسي من عدمه تحديًا وجوديًّا للحركات السياسية الإسلامية، لأنها تقدم سردية جديدة مختلفة جذريًّا عن السردية التي هيمنت على هذه الحركات على مدار القرن العشرين، وأجادل بأنه بمقدار ما تتفاعل هذه الحركات مع سردية الانتفاضات بمقدار ما ستستعيد حضورها السياسي والانتخابي، وبغير ذلك فإنها ستتصرف كأية سلطة مستبدة لا تحوز التأييد الشعبي كما جرى في السودان ويجري في العراق، أو نكون بإزاء حالة فراغ نتاج التشظي وعدم القدرة على توليد استجابات جديدة، كما هو الحال في بلدان عدة من المنطقة.

بـل أزعـم أن هـذا التفاعـل مـع سرديـة الانتفاضـات العربيـة يمكـن أن يحـل كثـيراً مـن الثنائيـات المتعارضـة التـي حكمـت مسـارها عـلى مـدار القـرن العشريـن مـن قبيـل: التربوي/السـياسي، الوطنـي/الأممـي، المعاش(المطلبي)/الهويـاتي، الحرية/تطبيـق الشريعـة، الأمـة/الدولـة، التعددية/التشـظي والاختـلاف... إلـخ.

وأخـيراً فـإن امتـلاك نظريـة للدولـة وتحديـد لموقـع السـلطة في هيـكل المـشروع الإسـلامي شرط أسـاسي -مـن وجهـة نظـري- للحـد مـن إعـادة إنتـاج القمـع والعنـف والهيمنـة عـلى المجتمـع الـذي حكـم مسـار دولـة مـا بعـد الاسـتقلال.

المقال الثاني - الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية في مصر*

تخيل معي لو كانت جماعة الإخوان المسلمون في مصر قد وصلت إلى السلطة في الخمسينيات أو الستينيات، ماذا ستكون سياستهم الاقتصادية؟! ألن تكون ذات طبيعة اشتراكية، أو ما أطلق عليها مصطفى السباعي -المراقب العام للإخوان في سوريا- وقتها (1960) «اشتراكية الإسلام»، بدلًا من الطبيعة النيوليبرالية التي اتبعوها إبَّان الحكم القصير لمرسي 2013-2012.

ما سنحاوله في هذا المقال هو تقديم نموذج تفسيري لطبيعة السياسات الاقتصادية/الاجتماعية لجماعة أيديولوجية لعبت دورًا هامًّا في الحياة المصرية الحديثة ولا تزال، ولكنني أظن أن خبرتها في هذا المجال مما يمكن أن يمتد إلى قوى وأحزاب أخرى، لأني أرى أن المسألة الاجتماعية باتت من أهم أولويات المواطن العربي متقدمة على موضوعات أخرى اكتسبت أولوية في السنوات الماضية، مثل قضايا الهوية.

بل أزعم أن عدم إدراك الإخوان لطبيعة ثورة يناير التي حضر فيها عند قطاع كبير من المصريين البعدان السياسي (الديمقراطية)

---

*- نُشر على موقع الجزيرة نت بتاريخ 23 يونيو 2020.

والاجتماعي (العدالة الاجتماعية) متقدمان على البعد الهوياتي (الشريعة)، كان أحد الأسباب الأساسية وراء سقوط مرسي ونهاية حكم الإخوان.

من وجهة نظري يمكن فهم المسألة الاجتماعية عند الإخوان في ضوء المحددات الخمسة التالية:

أولًا: الخطاب الدعوي، فمن خصائص هذا الخطاب أنه مفارق للطبقات، بمعنى أنه لا يدرك التناقضات الطبقية ولا تحتل وزنًا في أولوياته، فمن طبيعته أنه يخترق الطبقات جميعًا رغبة في التعبير عن المجتمع كله، وكما يرى وائل جمال في ورقته [الرأسمال الضائع][1] «هذه الحركات تزعم أنها تمثل كل المجتمع، وتجنبت كل المقاربات التي قد تبرز الخلافات الطبقية أو الصراعات الاجتماعية. هذا الحجب النسبي سمح تاريخيًا لجماعة الإخوان أن تكون قوة جذب لجماعات ذات مصالح متنافرة، الأمر الذي مكّن الحركة من جذب أفراد متنوعين». إلا أنه في نفس الوقت جعلها تفشل في التعبير عن قاعدتها الانتخابية التي تركزت أساسًا في الطبقتين الوسطى والدنيا ما أفقدها شعبيتها إبان حكم مرسي القصير.

الخطاب الدعوي يتحرر من الأرضية الاجتماعية ومن العلاقات المادية القائمة. وآفة السياسة المعارضة في مصر أنها ذات

1 - وائل جمال، الرأسمال الضائع: التحول النيوليبرالي لجماعة الإخوان في مصر، مركز كارنيجي، فبراير 2019.

طبيعة ثقافية لا تتحرك على أرضية اجتماعية؛ بمعنى أنها اختزلت في إصدار البيانات أو اللجوء إلى القضاء لحسم المعارك السياسية، وليس تغيير موازين القوى السياسية والاقتصادية وتفكيك بنية الاستبداد والاستغلال والفساد.

ثانيًا: **خطاب أخلاقوي**، فبالخطاب الأخلاقوي تتجاوز أو تهدر الحديث عن البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بل والثقافية التي تنتج الفقر والتمايز والتناقضات الطبقية في المجتمع، وبالتالي فلا حديث عن السياسات العامة خاصة إذا تواكب أو امتزج ذلك بالحديث عن الإحسان والصدقات والزكاة. العمل الخيري في أحد جوانبه تخفيف لحدة التناقضات الاجتماعية دون تغيير في عناصر القوة الاقتصادية والثروة في المجتمع، وقد تحول -علي سبيل المثال- في عهد مبارك إلى تفاهم غير مكتوب مع الإخوان على السماح لهم به لتخفيف حدة تأثير السياسات النيوليبرالية التي اتبعها نظامه منذ التسعينيات، وقد تحصلت الجماعة مقابل ذلك على قدر كبير من التأييد والنفوذ السياسي خاصة في الانتخابات.

العمل الخيري دون تغيير في علاقات القوى والثروة يتحول إلى غسيل للذنوب وفي أحيان غسيل للسمعة والأموال، ويؤدي إلى التعامل مع العدالة الاجتماعية ليس بإعادة توزيع الثروة ولكن من خلال آلياته التي تؤدي إلى استمرار ما هو قائم.

ومن المفارقات التي نذكرها هنا أن وعي الإخوان بالمسألة الاجتماعية قبل 1952 كان أكبر من وعيهم بها في ما يطلق عليه البعض مرحلة التأسيس الثاني في السبعينيات،[1] وربما يعود ذلك إلى ضعف الفكرية الإسلامية في هذا المجال بالإضافة إلى الخصومة التي نشأت بينها وبين التيار اليساري برغم وجود محاولات لم تكلل بالنجاح لتأسيس ما أطلق عليه حسن حنفي ومحمد رضا محرم، اليسار الإسلامي في الثمانينيات.

ثالثًا: التنظيم المقدس المفارق لعضويته، إذ تحول تدريجيًا منذ أوائل التسعينيات، الحفاظ على التنظيم إلى هدف في حد ذاته باعتباره الأداة المقدسة التي مهمتها إنجاز وتحقيق وتطبيق الإسلام، وبرغم أن دراسات عديدة توضح لماذا انتشر الإخوان في شرائح اجتماعية محددة من الطبقة الوسطى فإن الثقافة التنظيمية السائدة التي ترسم طبيعة العلاقة بين الفرد والجماعة تجعل التنظيم أداة مفارقة لأعضائه بتعدديتهم وتناقضاتهم الاجتماعية والاقتصادية، فالفرد لا وجود مستقل له داخل الجماعة بل يتم التحكم في كل نواحي حياته عبر ما يطلق عليه التربية، وهنا تكون إحدى المفارقات الكبرى، ففي الوقت الذي اتبعت فيه الجماعة سياسات نيوليبرالية تتمحور -في أحد أسسها الفلسفية-

---

1- نشر سيد قطب في 1951 فيما أذكر عددًا من المقالات حول الإصلاح الزراعي ونُشرت في مجلة الدعوة ولم تُنشر في كتاب حتى الآن برغم أهميتها.

حـول الإيمـان بقـدرات الفـرد وإمكاناتـه عـلى التحقـق، يتـم سـحق الوجـود الفـردي داخـل التنظيـم بآليـات متعـددة.

ويعمـق مـن تجـاوز التناقضـات الاجتماعيـة أن النظـر التنظيمـي يتطلـب مزيـدًا مـن التجنيـد المسـتمر للأعضـاء بمـا يعنيـه مـن توسـع في الشرائـح والفئـات الاجتماعيـة المنضمـة، إلا أنـه مـن المفارقـات أيضًـا أن هــذا التنظيـم المقـدس المفـارق للعضويـة بـل وللأمـة المصريـة ذاتهـا -كـما أشـار هدهـود في بحثـه [الأيديولوجيـة الإخوانيـة في اختيـار الثـورة][1]- يتـم اختـزال توجهاتـه الأيديولوجيـة في عـدد محـدود مـن حـراس الهيـكل الذيـن يطلـق عليهـم عـادة أعضـاء قسـم التربيـة والقيـادة التـي تتحـول إلى كيـان مطلـق غـير معـرف يمتلـك المعرفـة الكاملـة بمصلحـة التنظيـم وأعضائـه أيضًـا.

ومـن ثـم فـإني أتفـق مـع الدراسـات التـي تشـير إلى دور بعـض القيـادات التـي تنتمـي إلى الشرائـح البورجوازيـة في تحديـد التوجهـات النيوليبراليـة للجماعـة، إلا أني في نفـس الوقـت لا أسـتطيع أن أوافـق تلـك الدراسـات حـين تـرى أن هيـكل العضويـة وطبيعـة انتماءاتهـم الاجتماعيـة محـدد رئيـسي في رسـم سياسـات الجماعـة، فمقولـة ترييـف الإخـوان -للصديـق العزيـز حسـام تمـام رحمـه اللـه- لا يمكـن فهمهـا إلا في إطـار ثقـافي يتعلـق بنمـط التديـن المحافـظ فقـط، وليسـت ذات تأثـيرات في الانحيـازات الاجتماعيـة للجماعـة.

1- محمـود هدهـود، «لا ثوريـة ولا إصلاحيـة... الأيديولوجيـة الإخوانيـة في اختيـار الثـورة»، ضمـن كتـاب: ثـورة ينايـر رؤيـة نقديـة، تحريـر عمـرو عبدالرحمـن، دار المرايـا بالقاهـرة، 2020.

رابعًا: أيديولوجية غامضة ممتزجة بالبرجماتية، الأيديولوجية الإخوانية تتسم بعدد من السمات، فهي وإن انطلقت من مرجعية الإسلام كدين، إلا أن الإطار الديني دائمًا وأبدًا حمال أوجه متعددة من التفسيرات والتأويلات التي تصل في أحيان كثيرة إلى التناقض والتنافس بين أتباعها. بل أزعم أن أحد الصراعات الأساسية التي جرت ولا تزال في مصر الآن تدور حول أنماط التدين المتعددة في المجتمع، خاصة أن وراءها قوة دفع من مؤسسات ومصالح وارتباطات داخلية وخارجية.

طبيعة الأيديولوجية الصادرة عن الأديان

أنها منفتحة على مختلف التفسيرات والتأويلات وتتفاعل بشكل متعدد مع السياقات التي تتحرك فيها، كما تستخدم المقولات الدينية لتسويغ الاختيارات والانحيازات الاقتصادية/ الاجتماعية، وفي أحيان كثيرة تتجاور الانحيازات دون شعور بالتناقضات بينها، فإشارات للعدالة الاجتماعية مع إيمان بالسوق الحرة في نفس الوقت.

أنا أفهم خطاب الهوية في سياق المسألة الاجتماعية باعتباره سبيلًا للتميز الحضاري وقدرته على إنتاج نمط تنموي مستقل (ليس في بعده الاقتصادي فقط وإنما في مكونه وفلسفته التي يتأسس عليها أيضًا) نمطًا يرفض الاستهلاكية الشرهة ومبادئ السوق كقيم

هادية لحياتنا كلها، بل أزعم أنه بدون هذا الانعتاق لن تحل المسألة الاجتماعية ولن نكون قادرين على إحداث التنمية.

وقد حرصت الجماعة طوال تاريخها الممتد، على عدم الاختيار لسياسات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية محددة إلا مضطرة، فقد وعت نفسها كطرف مستقل خارج المجتمع والدولة يحمل أفكارًا مجردة بلا مضامين اجتماعية، كما يذكر هدهود.

يمتزج بهذه الخاصية أن الممارسة العملية هي التي ترسم ملامح الأيديولوجية، لذا فمن الأخطاء المنهاجية أن يتوفر الباحثون على تحليل النصوص دون تتبع الممارسة العملية، فالممارسة عند الإسلاميين -في أحيان كثيرة- تسبق الرؤية النظرية، وهذا يجعل من الفكرة الإسلامية عندهم وعاء فارغًا غامضًا بلا مضمون محدد، ويؤدي إلى تأثرهم بالسياقات التي يعملون فيها، وقد أدى ذلك إلى قدرتهم على ضبط مواقفهم الأيديولوجية لمواكبة التغيرات التي تحدث. فقد انتقلوا -أو الأدق تعايشوا وتجاوروا- من اشتراكية الإسلام إلى الرأسمالية إلى النيوليبرالية، ومن معاداة التعددية الحزبية إلى الإيمان بالديمقراطية الليبرالية، وفي كل مرة تبرر ذلك بمقولات دينية.

لكنـه في نفـس الوقـت أدى بهـم إلى الظهـور بمظهـر البراجماتيـة، فـلا يمكـن تفسـير سياسـاتهم النيوليبراليـة بعـد 2011 إلا ببحثهـم [كـما يـرى خليـل العنـاني] عـن القبـول الغـربي ومغازلـة غـير شرعيـة لطبقـة رجـال الأعـمال الكبـار مـن عهـد مبـارك، برغـم تقديمهـا لنفسـها باعتبارهـا راعيـة للفقـراء في غيـاب الدولـة. فالنيوليبراليـة -عـلى حـد قـول العنـاني- هـي التـي تربـط الإخـوان بالعـالم الخارجـي والاقتصـاد العالمـي،[1] وأضيـف أنهـا تربطهـم أيضًـا بنخـب محليـة يحرصـون عـلى التعامـل معهـم لنفوذهـم الاقتصـادي والسـياسي.

وهنـا تكمـن المفارقـة الكـبرى، فـإن جـزءًا كبـيرًا مـن ثـورة ينايـر 2011 كانـت احتجاجًـا عـلى سياسـات مبـارك النيوليبراليـة، ولكـن الإخـوان في السـلطة اتبعـوا نفـس السياسـات بمـا أدى إلى عزلتهـم الجماهيريـة فسـهل محاصرتهـم ثـم ضربهـم.

غيـاب الرؤيـة الحاكمـة ينتـج تناقضـات متعـددة، فقد انتقـدوا -في عهـد مبـارك- تراجـع الدولـة عـن أداء أدوارهـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة وفي وقـت آخـر تخلـوا عـن تدخلهـا. ويقـدم بعـض الباحثـين مفهـوم «الليبراليـة الورعـة» تفسـيرًا لسياسـات الإخـوان النيوليبراليـة، الليبراليـة الورعـة ظاهـرة يتفاعـل في حضنهـا كل مـن الديـن والأعـمال الخيريـة

1- Khalil al-Anani,Devout Neoliberalism?!Egypt's Muslim Brotherhood's Socio-economic Perspective and Policies,Politics and Religion,2020.

والنشاطات الاقتصادية.[1] من وجهة نظري أن هذا المفهوم شارح لطبيعة الظاهرة وليس مفسرًا، بعبارة أخرى فإنه في غياب الرؤية الحاكمة تكون الغلبة هي الاستجابة للسياقات مع استخدام ديباجات دينية لإضفاء شرعية على السلوك والأفكار، فالسياق أولًا وهو الحاكم بدليل أن البورجوازية الإخوانية قد غلب عليها خصائص البورجوازية العربية التي اتسمت بالاقتصاد الريعي الذي يهيمن عليه النفط، والمضاربات والاستيراد والاقتصاد المالي (وتأمل معي كيف أُستخدِم لفظ الاقتصاد الاسلامي لوصف المكون المالي فيه فقط) وغاب عنها الاستثمار في مجالات الصناعة أو التكنولوجيا المتقدمة.

خامسًا: غلبة الاحتجاجي مقابل تقديم السياسات، هذه الخصيصة لا تخص الإخوان وحدهم بل تمتد إلى قوى المعارضة المصرية كافة، فقد حرمهم نظام مبارك من مجرد الخيال بأن يصلوا إلى مقاعد الحكم وقد فاجأتهم يناير كما فاجأت الجميع. وفاقم الأمر عند الإسلاميين حرمانهم من تبوُّءِ أية مناصب ذات شأن في جهاز الدولة، لذا فلم يدركوا معنى الدولة وكيفية عمل جهازها وتصرفوا أحيانًا كثيرة وهم في الحكم بمنطق الحزب المعارض أو وفق آليات المجتمع المدني.

1- للمزيد عن التناقضات ومفهوم الليبرالية الورعة انظر مقال خليل العناني، المرجع السابق.

والخلاصة أنه لم يكن لدى الحركة حين وصلت إلى الحكم حلول لكيفية التعامل مع مشاكل مصر المزمنة وافتقرت إلى إستراتجية اقتصادية اجتماعية متماسكة.

المقال الثالث - الإسلاميون والعلمانيون في مصر.. إعادة هندسة الاستقطابات*

لا يهدف هذا المقال إلى الرد على مقال أ. د. عز الدين شكري فشير، الذي نُشر 19- يونيو- في موقع مدى مصر وحمل عنوان: «تصورات لتعايش الإسلاميين والعلمانيين»، لأني أتفق مع الدوافع النبيلة والمقاصد الأساسية التي دفعت إلى مطالبته بالتعايش بينهما في هذا التوقيت، من خلال هدنة تستمر ربع قرن: «فإن ستمرار هذا الصراع معناه القبول بدرجة عالية من القمع السياسي والاجتماعي، لا تسمح بقيام ديمقراطية ولا تسمح بممارسة الحرية حتى ولو في حماية الدبابات».

هدف مقالي هذا هو إعادة تفكيك وبناء المشكل بين التيارات السياسية في مصر من منظور مختلف، أزعم أنه يتجاوز الثنائيات المتعارضة التي انتمت إلى القرن العشرين، خاصة النصف الثاني منه، أو على حد قول المقال امتدت لقرنين من الزمان. فقناعتي التي استقرت من مراجعاتي العديدة -أثناء فترة السجن- أن صيغ القرن العشرين في منطقتنا قد انتهت إلى عجزها عن

*- نُشر على موقع مدى مصر بتاريخ 3 يوليو 2020

توليد الاستجابات المناسبة لتحديات الدولة والمجتمع، ولا يعني الانتهاء اختفاءها، فما نسمعه منها الآن ضجيج المرتحل، وهي لا تريد أن ترحل دون أن ندفع تكلفة وطنية باهظة، أشار د. فشير إلى بعض جوانبها.

المشكل من وجهة نظري أننا نعيش مرحلة خلو العرش -على حد تعبير زاجموند باومان- فالقديم مرتحل والجديد لم يتبلور أو يتمأسس بعد، ويظل دورنا نحن المثقفين هو الدفع بالجديد قدمًا من خلال تجديد مناهج النظر، وإعادة صياغة الإشكالات، وتجديد الاقترابات والمفاهيم، والبحث عن الديناميات الجديدة، فقد كنت أقول إن المنطقة بعد الموجة الأولى من الربيع العربي غير المنطقة التي كنا نعرفها قبله، والآن يقولون إن العالم بعد كورونا مختلف عن العالم قبله.

المشكل التاريخي

في القرن العشرين، حكمتنا ثنائيات متعارضة من قبيل: نحن والغرب، الحداثة والدين، والوافد والأصيل، والاشتراكية والرأسمالية، والقومية والإسلام... إلخ، والملاحظ أن المقال قد انطلق من ثنائية الصراع الإسلامي العلماني باعتباره مشكلًا تاريخيًّا امتد لقرنين من الزمان، إلا أني أتساءل: ألا نواجه مشكلًا جديدًا منذ الألفية الجديدة، يتأسس على انتهاء أهم صيغ القرن العشرين عندنا،

وهي دولة ما بعد الاستقلال، والإسلام السياسي، والأيديولوجية العلمانية، وهي صيغ تنطلق من أيديولوجيات شاملة قادرة على أن تنتظم جوانب الحياة جميعًا.

نحن الآن بإزاء صيغ جديدة تقوم ببناء شبكاتها غير الهرمية واللامركزية على قضايا جزئية محددة، مثل: حقوق الإنسان والجندر والبيئة... إلخ، ويصير المشكل من وجهة نظري هو إعادة بناء الدولة الوطنية بتجديد أصولها وإصلاح هياكلها من خلال بناء نظام ديمقراطي تشاركي تعددي، قادر على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

المشكل التاريخي يتعلق بالمسألة الديمقراطية بجناحيها السياسي والاجتماعي والذي لا يمكن تحقيقهما إلا في إطار تحرير الإرادة الوطنية من هيمنة الإقليمي والدولي. وقد تجلى ذلك في ثورات الربيع العربي بموجتيه والتي تجاوزت أسئلة الهوية/الأيديولوجيا -برغم استخدامها في الصراع السياسي- إلى ما أُطلق عليه خطاب المعاش، الذي يدور حول حياة الناس اليومية.

أما المشكل التنظيمي فهو وجود حركة وطنية ديمقراطية ذات مرجعيات فكرية متعددة، وهنا يعاد صياغة سؤال المرجعية، التي هي عند المؤمنين بها مطلقات لا يجوز الحوار بشأنها إلا في جدالات الفكري، لنصير أمام تشغيل المرجعية في الواقع فتجيب على أسئلة

الناس الصغرى لا أسئلة الوجود الإنساني في تجلياته الكبرى. ففي السياسة لا يجوز النظر إلى المرجعية منفصلة عن الواقع أبدًا، وإنما يجب النظر إليها من خلال مؤداها الواقعي في ظروف الزمان والمكان الذي نعيش فيه أو مورست فيه أو ستمارس فيه، لا النظر إليها مجردة من الواقع التطبيقي، بل من خلال المؤدى العملي للأفكار.

من الدعوي/الثقافي إلى السياسي

أحد مظاهر ضعف العمل السياسي في مصر هو غلبة الجانب الدعوي عند الإسلاميين والفكري عند العلمانيين، والخلط بينهما، لذا فمن الضروري الفصل بين الدعوي/الفكري وبين السياسي، فالأول يدور حول المرجعيات والمبادئ العامة، أما السياسة فحديث في البرامج والسياسات العامة، في الحياتي واليومي والمعيشي، وهي متعددة وإن صدرت عن مرجعية واحدة، ويمكن أن تنشأ وجوه تعاون وتقارب بين بعض تنظيماتها وإن اختلفت في المرجعيات.

وهنا يحسن الإشارة إلى أن ما جرى من صراع في مصر بين الإسلاميين والعلمانيين بعد يناير 2011 كان مبعثه الأساسي هو تقاسم السلطة (Power Sharing) واستخدمت فيه الخطابات الأيديولوجية للحشد والتعبئة وزيادة الحصة لكل طرف، بل أزعم أن الانقسامات والنزاعات داخل كل فصيل كانت ولا تزال أعمق وأشد ضراوة منها بين بعض المكونات في كل طرف على حدة.

يتعامل د. فشير مع فشل تحويل التنسيق بين التيارين قبل يناير إلى مشروع يتعامل مع تحديات الفترة الانتقالية بما يسمح ببناء ديمقراطية مستقرة، كأنه مُسلمة أو معطًى، ولا يقدم لنا أسباب هذا الفشل ومبرراته. واسمحوا لي بالتساؤل عن هذا الفشل، فقد سألت أحد قيادات حركة كفاية عن السبب الذي دفع قيادات حراك يناير أن تقود التنسيق بين القوى السياسية قبل يناير، وهي نفسها التي قادت الاستقطابات بعد الحراك، فأجاب: «إننا كنا نعرف ما لا نريد، ولم نكن نعرف ما نريد»، هل هو غياب للزعامة -التي لا أتخيلها فردًا- أم عدم امتلاك مشروع سياسي، أم عدم إدراك لطبيعة الفترات الانتقالية؟ أم هي الرهانات الخاطئة التي وقعت فيها مصر جميعًا، فبتنا هنا والآن؟ أم كل ذلك مجتمع.

إعادة الفرز والتصنيف

ينطلق مقالي هذا من ضرورة التخلي عن الصناديق المغلقة والتصنيفات الجاهزة والصور النمطية، ويطرح ضرورة البحث في التفاصيل ورسم الخرائط التفصيلية، فلا الإسلاميون طرفًا واحدًا، ولا العلمانيون كذلك، وإنما هم جماعات شتى تضم الاستبدادي والديمقراطي ، وهم ليسوا ظواهر استثنائية، بل يجري عليهم ما يجري على البشر جميعًا من تطورات وتغيرات، وانتكاسات

وتجديدات، وتعدد... إلخ. التنميط/الصندوق المغلق يصادر التنوع والتطور والاختلاف ولا يبني في السياسة التحالفات والائتلافات.

ويطرح المقال فرزًا جديدًا للتيارات السياسية الأربعة -قومية وإسلامية وليبرالية ويسارية- يقوم على موقفها من المسألة الديمقراطية، خاصة إذا علمنا أنها جميعًا تعاني أزمات بالغة قد تودي بها أو تعيد تجديد ذاتها فنكون بإزاء تصنيفات جديدة واختفاء للمسميات القديمة.

لماذا المسألة الديمقراطية؟ لأني أعدها المشكل التاريخي الذي يواجهنا الآن، وباستقراء تاريخنا المعاصر أقول وأنا مطمئن إن: «الديمقراطية هي الحل»، فلا وطنية من غير ديمقراطية (تجربة عبد الناصر)، ولا إسلام من غير ديمقراطية (تجربة البشير)، ولا توزيع عادل لعوائد التنمية من غير ديمقراطية (تجربة مبارك)، ولا حفاظ على مكاسب الحرب من غير ديمقراطية (تجربة السادات)، ولا استقلال وطني من غير ديمقراطية (تجربة سعد زغلول).

ضرورة النظر التاريخي

غياب النظر التاريخي يمنعنا من إدراك التداخل والتفاعل بين الإسلامية والعلمانية والذي جرى على مدار القرنين بما يسمح بالحديث عن تجربة مصرية في هذا الصدد، كما شهدت العلاقة بينهما في المؤسسات والتشريعات وفي الاقتصاد والاجتماع والسياسة

تطـورات متعـددة بمـا يسـمح لنـا بالقـول بعـدم وجـود التمايـز الـذي أسسـه المقـال عـلى الموقـف مـن علاقـة الديـن بالدولـة بمـا يسـمح بالتمييـز بـين الإسـلامي والعلـماني، بـل أزعـم أن العلمانيـة قـد تسربـت إلى الإسـلاميين، كـما تـسرب الديـن إلى العلمانيـين المصريـين.

ويمكـن أن نـضرب أمثلـة متعـددة عـلى مسـاحات التداخـل لكننـا نشـير فقـط إلى قانـون الأحـوال الشـخصية للمسـلمين الـذي يلتـزم بالشريعـة ويشـارك علـماء فقـه في اختياراتـه الفقهيـة، ويصـدره البرلمـان وهـو هيئـة منتخبـة، وتفـسره المحكمـة الدسـتورية وهـي سـلطة (مدنيـة) قضائيـة مسـتقلة. ففـي الفكـر فقـط يمكـن الحديـث عـن الأنمـاط المثاليـة التـي تتمايـز فيـما بينهـا، لكـن في التاريـخ والواقـع والسياسـة تتداخـل الظواهـر، بـل أزعـم أن تجربتنـا التاريخيـة تجمـع بـين الحداثـة والتقليـدي، والإسـلامية والعلمانيـة، والاقتصـاد العـام والخـاص... إلـخ.

النظـر التاريخـي يسـمح لنـا بالتقـاط بعـض الـدروس، فمـن وجهـة نظـري أن أهـم مـا جـرى في 30 يونيـو 2013 مـن احتجـاج المصريـين كان ضـد الإخـوان باعتبارهـم حركـة سياسـية وليـس اعتراضًـا عـلى المكـون الدينـي في حركتهـم، وأضيـف: مـاذا تبقّـى مـن الإسـلامية في الأحـزاب الإسـلامية العربيـة الآن؟

النظـر التاريخـي لا يقـف عنـد الخـبرة المصريـة فقـط بـل يمتـد إلى تطـورات الخـبرات العالميـة، ففكـرة ضرورة أن يكـون للديـن دور في الحيـاة العامـة مألوفـة حتـى عندمـا لاتحظـى بالقبـول عـلى نطـاق واسـع، وجميـع أنـواع الـدول لديهـا وضـع رسـمي بالنسـبة إلى ديـن معـيَّن.

بالمجمل فإن العلمانية كمحاولة للحصول على مجال سي اسي خالٍ من المنطق الديني، أو مؤسسة دولة متحررة من ال مرجعيـة والهويـة الدينيـة تمامًـا لم تتحقـق، بـل انتهـت المجتمعـات الأوروبيـة إلى مـا وصفـه عـالم الاجتـماع، يورجـن هابرمـاس، بـ«المجتمـع المابعـد علـماني»، وهـو المجتمـع الـذي يتداخـل فيـه المـوروث الدينـي التقليـدي مـع المـوروث العقـلاني التنويـري، وتتفاعـل فيـه المؤسسـات الدينيـة مـع غيرهـا مـن المؤسسـات المجتمعيـة السياسـية والثقافيـة والتعليميـة، ومـن ثـم فالديـن مـا زال يلعـب أدوارًا اجتماعيـة داخـل هـذه المجتمعـات.

ضرورة النقد الذاتي

قُـدر لي -بعـد 2013- أن أتبنـى وفريـق عمـلٍ مشروعًـا للنقـد الـذاتي للقـوى السياسـية المصريـة، وقـد صـدر عـن المـشروع بعـض الدراسـات والأدلـة التدريبيـة لتصميـم عمليـة حواريـة تقـوم عـلى النقـد الـذاتي، لكـن تظـل هـذه العمليـة ترتبـط بخصائـص الفـترات الانتقاليـة، والتـي لم يدركهـا الطرفـان.

فمن خصائص الفترات الانتقالية:

1. الديمقراطية نظام لا خاسر فيه ومن أجل تحقيق هذه الغاية فلا بد من توفر قدر كافٍ من الوضوح والثبات في هويات الجماعات المتنافسة ومصالحها وأهدافها ليسهل التوافق والمساومات والطمأنة المتبادلة. المشكل أن الهويات السياسية في الفترات الانتقالية تتسم بالسيولة، كما أن نتائج العملية السياسية غير واضحة وخارجة عن تحكم جميع المشاركين.

إن صعوبة التحكم في العملية السياسية والتنبؤ بنتائجها يجعل الخوف والهواجس سيدي الموقف وهذا بدوره يعيق التوافق حول مسار ديموقراطي، إذ أن قبول تداول السلطة من أطراف لا يثق بعضهم ببعض ليس منطقيًا، لذا لا بد من التغلب على الهواجس عبر التوصل إلى صيغة طمأنة متبادلة ونحن نعد النقد الذاتي أحد مداخل هذه الطمأنة.

2. في الفترات الانتقالية تسود غرائز الخوف والتخويف، لأن النهايات غير واضحة كما أن المصالح القديمة، بتحالفاتها وامتداداتها الإقليمية والدولية، مهددة، والجديدة لم تتبلور بعد كما يتصاعد التخويف المتبادل كأحد أدوات إدارة الصراع السياسي، هذا التخويف بين القوى السياسية أو من بعضها، أو من الفوضى وعدم الاستقرار، وتظل هناك فئات بحكم طبيعتها تخاف من الفترات الانتقالية مثل الأقليات.

عـدم اليقـين في نتائـج العمليـة السياسـية، وحجـم المخـاوف والتخويـف هـي أسـاس معضلـة الاسـتقطاب، ومـن قبيـل هـذه المخـاوف:

- خوف من الديمقراطية لأنها تؤدي إلى حكم الغوغاء.

- خـوف مـن صعـود قـوى سياسـية معينـة عـلى حسـاب مصالـح القـوى الأخـرى ووزنهـا السـياسي.

- خوف من الفوضى وعدم الاستقرار.

- الخـوف مـن الخريـف الإسـلامي بـدلًا مـن الربيـع العربي/الخطـر الإسلامي.

- خوف من الراديكالية السياسية والتطرف العنيف.

- خوف من الانهيار الاقتصادي.

- خوف الأقليات الدينية والعرقية.

الخلاصـة، أن المجتمعـات المسـكونة بالهواجـس والمخـاوف أيًّـا كان مصدرهـا لا يمكـن أن تشـكل بنيـة مواتيـة للتحـول الديمقراطـي .

3. جماعيـة ترتيـب الطـور الانتقـالي، فبرنامـج الفـترات الانتقاليـة لا يمكـن إلا أن يكـون جماعيًّـا، فهـو يخـص المجتمـع كلـه في لحظـة سـعيه إلى تخطـي آثـار مـا بعـد الانفجـارات، كـما أن أزمنـة مـا بعـد الثـورات أو الانتفاضـات الشـعبية هـي أزمنـة التوافقـات المرحليـة المؤقتـة.

4. ضرورة أن يتضمن الطور الانتقالي القطع مع الممارسات السياسية السابقة، إلا أن الخبرة المصرية قد شهدت استمرارًا لنفس الممارسات السابقة، عانت الانتفاضات الشعبية من الإقصاء، ومصادرة الحقوق، وتبادل الاتهامات في جو مشحون بالاستقطاب، مع العجز عن تقديم بدائل سياسية للحكم، أي غلبة الاحتجاجي. وتقاطع ذلك مع تعدد أشكال الاستقطاب بين الإسلاميين أنفسهم، بين الإسلاميين والعلمانيين، وبين الإصلاحي والثوري، وبين سياسة الشارع وعمل المؤسسات، بين المطلبي والثوري، استقطابات جيلية وحول النوع الاجتماعي (الجندر)... إلخ.

ألخص فأقول:

1. مشكلنا التاريخي الآن هو الديمقراطية في مواجهة الاستبداد، فتجربتنا التاريخية تقول إن الديمقراطية هي الحل، ولا مقايضة عليها.

2. ضرورة الفصل بين العمل السياسي، وبين الدعوة عند الإسلاميين والثقافي والفكري عند العلمانيين.

3. دعنا نبحث فيما تحويه الصناديق المغلقة ونفكك الصور النمطية لكل طرف، ونبحث عن البرامج والسياسات، فبها نتقارب أو نتباعد.

4. لا يمكن البحث في تعايش بين الإسلاميين والعلمانيين من دون إدراك السياقات الإقليمية والدولية التي نتحرك فيها.

5. النظـر التاريخـي المـدرك لجوهـر الخـبرة المصريـة محدد أسـاسي لنجـاح أيـة تجربة سياسـية.

6. لا بنـاء للثقـة، أو طمأنـة متبادلـة، ولا معالجـة للهواجـس إلا بالنقـد الـذاتي.

وأتسـاءل في النهايـة: هـل يمكـن أن نشـهد حركة وطنيـة ديمقراطية يتـم إعـادة تفسـير وتشـغيل المرجعيـات لصالحهـا؟ وبصراحـة يجـب ألا نبحـث عنهـا عنـد القديـم المرتحـل وإنمـا يجـب أن تبنـى بلبنـات جديـدة مـن مفاهيـم واقترابـات وأشـخاص وممارسـات.

الفصل الثالث
الانتفاضات في بيئة دولية متغيرة

المقال الأول - الشرق الأوسط في الإدراك الأمريكي.. قراءة في إستراتيجية المحافظين للأمن القومي*

قراءة في إستراتيجية المحافظين للأمن القومي

صدر في العاشر من يونيو الجاري في 111 صفحة إستراتيجية للأمن القومي عن فريق عمل مكون من 13 نائبًا محافظًا بالكونجرس من نواب لجنة الأمن القومي والشؤون الخارجية التابع للجنة الدراسا ت الجمهورية. حملت الوثيقة عنوان: «تقوية أمريكا ومواجهة التحديات العالمية».[1] انتهت الوثيقة بـ139 توصية (احتل فيها الشرق الأوسط الوزن الأكبر منها بـ٤٤ توصية) موجهة إلى الكونجرس أساسًا لمواجهة التهديدات التي باتت تتعرض لها الأمة الامريكية: «تواجه حكومتنا الدستورية وطريقة حياتنا الأمريكية والنظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة القائم على الحرية مجموعة متنوعة من التهديدات المتزايدة من الخارج». (ص4)

---

*- نُشر على موقع العربي الجديد بتاريخ 23 يونيو 2020.

1- للاطلاع على الوثيقة انظر:

https://www.docdroid.net/8KkgsyQ/rsc-nsfa-task-force-report-members-1-pdf

صحيح أن تقرير اللجنة لم يتحول إلى سياسات بعد أو قوانين وتشريعات وإجراءات في الكونجرس، لكنه شق طريقه -كما يؤكد أحد الباحثين- إلى التيار الرئيسي والإدارة الحالية، ولكن يظل مصير التوصيات غير واضح لما يتمتع به الديمقراطي ون من أغلبية في مجلس النواب وهناك سنة انتخابات رئاسية.

ينطلق التقرير من لحظة الانقسام الراهن بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري لذا فقد هيمن عليه في أجزاء كثيرة انتقاد سياسات أوباما الخارجية التي امتدت لثماني سنوات: «سمحت سياسات الرئيس أوباما الفاشلة لأعظم أعدائنا بالنمو بشكل أقوى مع إضعاف مكانة أمريكا كقوة بارزة في العالم».(ص٤)

انقسم التقرير إلى خمسة أجزاء أساسية، خُصص ثلاثة منها للتهديدات التي تواجه أمريكا في المسرح الدولي وهي الصين الشيوعية، وروسيا، وكل من إيران وجماعات السلفية الجهادية. في الجزء الرابع كان الحديث عن بناء نظام دولي قائم على القيم الأمريكية، وفي القسم الأخير كان الحديث عن تقويم بعض أدوات السياسة الخارجية من مساعدات، وعلاقة مع الأمم المتحدة أو تطوير وزارة الخارجية... إلخ.

هذا المقال وإن خُصص لبيان طبيعة إدراك المحافظين للشرق الأوسط، إلا أن ذلك لن يتسنى دون فهم منطلقات وأسس هذه

الإستراتيجية في تعاملها مع تحديات الأمن القومي الأمريكي، لذا فإننا نُبدي الملاحظات التالية:

1- ماذا يعني أمريكا أولًا؟

في هذه الوثيقة محاولة لتجاوز المأزق الذي وقعت فيه إستراتيجية ترامب للأمن القومي التي صدرت ٢٠١٧،[1] حين عجزت عن تحديد الربط بين تحقيق المصالح الأمريكية وبين وجود نظام دولي مشترك، فقد استطاعت الوثيقة الأخيرة أن تحل هذا المشكل من خلال اقترابين: فأمريكا أولًا لا يعني بأي حال ما يتبادر إلى الذهن من انعزالية أو انسحاب عن المسرح الدولي بل يعني تقوية أمريكا لتستطيع أن تقود النظام الدولي، ولكن ليعبر عن القيم والاستثناء والحلم الأميركي في مواجهة الحلم الصيني، على حد تعبير الوثيقة، وهذا هو المدخل الثاني: «أعاد الرئيس دونالد ترامب، منذ توليه منصبه، القيادة والمصداقية الأمريكية الجريئة من خلال تعزيز أجندة الأمن القومي والسياسة الخارجية (أمريكا أولًا)».

«يسعى هذا النهج إلى تعزيز المصالح الأمريكية العالمية قبل كل شيء واستعادة الثقة في هدف أمريكا. إنها تدرك أن الولايات المتحدة هي أفضل قوة للخير في العالم وأن قوتنا تخلق المزيد

1- للاطلاع على الإستراتيجية انظر:
https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf

مـن الحريـة والازدهـار والإمكانـات للنـاس في كل مـكان». تلمـع فكـرة «الاسـتثناء الأمريـكي» مـن جديـد. ونتيجـة لذلـك، تقـف أمريـكا في مواجهـة الصـين الشـيوعية للمـرة الأولى منـذ عقـود، وقـد تعرضـت لروسـيا كتهديـد للأمـن القومـي، وتـم اسـتبدال باتفـاق إيـران النـووي حملـة ضغـط قصـوى، وأهلكنـا معاقـل داعـش التقليديـة. بالإضافـة إلى ذلـك، تـم إخطـار الهيئـات الحاكمـة الدوليـة والمسـتفيدين مـن المسـاعدات الخارجيـة الأمريكيـة بـأن الدعـم الأمريـكي يـأتي بـشروط «أمريـكا أولًا.» (ص٤)

2- عودة إلى أجواء الحرب الباردة:

تعـود بنـا الوثيقـة إلى أجـواء الحـرب البـاردة فالعـالم منقسـم إلى فسـطاطين أو تكتلـين، أحدهـما للديموقراطيـات بقيـادة الولايـات المتحـدة، والثـاني تقـوده الصـين الشـيوعية حيـث يسـيطر الاسـتبداد وانتهـاك حقـوق الإنسـان والعـدوان عـلى الحريـات.

وبرغـم أن التنافـس مـع الصـين وروسـيا والـصراع مـع إيـران وجماعـات السـلفية الجهاديـة يـدرك طبيعـة المصالـح الأمريكيـة، ومجـالات التنافـس والـصراع فإنـه مـن الملاحـظ أن هنـاك نفسًـا أيديولجيًـا واضحًـا مبثوثًـا في كل أجـزاء التقريـر: أمريـكا في مواجهـة الصـين وروسـيا يسـاوي «الديمقراطيـة في مواجهـة الاسـتبداد». الحلـم الأمريـكي في مواجهـة الحلـم الصينـي. القيـم الأمريكيـة في مواجهـة

القيم الشيوعية. حقوق الإنسان الفردية في مواجهة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية... إلخ: «لقد فهم المحافظون دائمًا أن المعركة بين تلك الحكومات التي تروج للحرية وحقوق الإنسان وتلك التي تعزز الاستبداد والقهر البشري هي المفتاح لأمننا القومي. الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية وفنزويلا وكوبا وسوريا كلها أنظمة استبدادية وكلها تفشل في احترام الحرية والمفاهيم التقليدية لحقوق الإنسان».

«إن هذا الصراع الأيديولوجي أمر حاسم لفهم تنافسنا مع القوى العظمى، مثل: الصين وروسيا، أو مع الدول المارقة، مثل: إيران وكوريا الشمالية».

3- هناك إدراك لطبيعة التفوق الأمريكي ومحاولة للحفاظ عليه بسبل وأدوات متعددة، كما تحاول الإستراتاجية أن تواجه مهددات جديدة يتصاعد دورها في الصراع، وهي سياسات التضليل المعلوماتي وحملات التأثير السياسي الخبيث التي تقوم بها كلٌّ من الصين وروسيا.

الصراع مع الصين يدور في مجالات ثلاثة مترابطة: الاقتصاد وقد حققت فيه الصين تقدمًا كبيرًا في العقدين الأخيرين حين احتلت المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي، والتفوق العلمي والتكنولوجي، والتحديث العسكري الصيني، أما روسيا فهي تحاول استعادة النفوذ والقوة على المسرح الدولي.

تنوعت الأساليب التي استخدمت لمجابهة التهديدات المباشرة لكل من الصين وروسيا، فمع الصين هناك: (1) مكافحة التجسس الصناعي، (2) وقف حملات التضليل والتأثير السياسي الخبيث، (3) مواجهة التحديث العسكري للصين، (4) بناء تحالفات عسكرية وشراكات اقتصادية في منطقة المحيطين الهادي والهندي. ومع روسيا تتعزز العقوبات، ويجري احتواؤهم بدعم الناتو، كما يجب مكافحة التضليل وحملات التأثير التي يقومون بها مع إدراك لاستمرار الصراع معها سواء في الشرق الأوسط أو الدول المحيطة بها مثل أوكرانيا أو ضم شبه جزيرة القرم.

4- من يحلل التوصيات التي تخص تحديات المجابهة مع الصين وروسيا يلحظ غلبة رد الفعل على الإجراءات المقترحة وغيابًا للمبادرة. العقوبات ومنع التجسس الصناعي ومناهضة حملات التضليل وسياسات الاحتواء العسكري احتلت الوزن النسبي الأكبر، أما المبادرة باقتراح سياسات جديدة فتكاد تكون محدودة ولا يتم التحرك بها في حزمة واحدة وإنما سياسات وإجراءات من هنا وهناك لا يجمعها رابط ولا يتم إدراك مساحات التفاعل والتأثير المتبادل بينها، فعلي سبيل المثال ما علاقة اتفاقات التجارة الحرة مع بلدان المحيطين الهادي والهندي بالضغط على الصين وروسيا من مدخل انتهاكات حقوق الإنسان، وما علاقة ذلك كله بمناهضة

النفوذ الصيني المتمدد في أجزاء كثيرة من العالم أو التواجد الروسي في الشرق الأوسط.

تراجع الشرق الأوسط

المحدد الأساسي الذي يحكم -في هذه الوثيقة- علاقة الولايات المتحدة بالمنطقة ليس أهميتها الإستراتيجية للمصالح الأمريكية، بل باعتبارها تهديدًا للأمن القومي. فالمصالح الثلاث للأمريكان في المنطقة تم التخلي عن أحدها أو تراجع أهميته (تأمين الطاقة)، والثاني (تسهيل العبور في الممرات المائية) حدث تحول نحو المحيطين الهادي والهندي، أما أمن إسرائيل فتم إدراكه في إطار الصراع مع إيران ودعمها لحركات المقاومة الفلسطينية أو تمددها الإقليمي في لبنان وسوريا تحديدًا.

الملاحظة الثانية أن المنطقة اختزلت كلها في إطار الصراع مع إيران والجماعات الراعية لها، وجماعات السلفية الجهادية، أو عودة النفوذ الروسي إلى بعض البلدان: «إيران لا تزال الدولة الرائدة الراعية للإرهاب في العالم، وتقدم المساعدة لتنظيم القاعدة وطالبان وحزب الله وحماس وغيرها من الشبكات الإرهابية. إنها تطور وتنشر الصواريخ التي تهدد القوات الأمريكية وحلفاءنا. تضايق السفن الأمريكية وتهدد حرية الملاحة في الخليج العربي والبحر الأحمر. تسجن الأمريكيين بتهم كاذبة. وتشن هجمات إلكترونية

على بنيتنا التحتية الحيوية ونظامنا المالي والجيش... النظام يقمع مواطنيه بعنف. وقد أطلقت النار على الطلاب المتظاهرين العزل في الشارع خلال الثورة الخضراء. أثار هذا النظام العنف الطائفي في العراق، وحروبًا أهلية شرسة في اليمن وسوريا. في سوريا، دعم النظام الإيراني فظائع نظام بشار الأسد وتغاضى عن استخدامه للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين الضعفاء، بما في ذلك العديد من الأطفال... هتافات النظام المفضلة هي (الموت لأمريكا) و(الموت لإسرائيل)». (ص48)

وتعد الوثيقة محاربة حركات السلفية الجهادية أولوية للسياسة الأمريكية في المنطقة. كما أن روسيا -على حد قول الوثيقة- تسعى إلى إعادة إنشاء مجالات النفوذ والحصول على مقعد على الطاولة لتكون وسيطًا للنزاعات الدولية، «بينما يسعى بوتين نحو تحويل النتائج لصالح روسيا»، وترى الوثيقة أن روسيا أيضًا قد أعادت تأكيد نفسها كقوة عالمية معززة لعدم الاستقرار في المنطقة، ومتَّنت علاقاتها مع الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة في الخليج ومع تركيا - عضو الناتو. (ص41)

الملاحظة الثالثة أن من متطلبات الصراع مع إيران أو السلفية الجهادية إدراك المنطقة من خلال ثنائية السني/الشيعي، فتذكر الوثيقة أنه:

«إذا كانت مكافحة الجهادية هي الأولوية الأمريكية في الشرق الأوسط، فإن هذا يتطلب تعزيز العلاقات مع القوى السنية المجاورة -المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا على وجه الخصوص- والعمل معها لخلق ظروف سياسية أفضل وأكثر ديمومة في المناطق السنية من العراق وسوريا. وينتشر التصور على نطاق واسع في هذه المناطق، وفي المجتمع العربي السني الأوسع، بأن نفوذ إيران المتنامي في الشرق الأوسط -في العراق وسوريا ولبنان واليمن- يعني محاولة للهيمنة الإقليمية على حساب من السلطة السنية». (ص٧٢)

وهكذا تربط الإستراتيجية بين مجابهة إيران والحرب على التطرف العنيف، وذلك ببناء علاقة مع الدول السنية الرئيسة للقضاء على الملاذات الآمنة لهذه الجماعات من ناحية، وفي نفس الوقت تقوم هذه البلدان بملء الفراغ الذي احتلته إيران في سوريا والعراق. قامت الإستراتيجية بالربط بين المظالم المتعددة التي يتعرض لها سنة العراق وزيادة حضور داعش والقاعدة أو إمكانية رجوعهما مرة أخرى باعتبار أن هذه المظالم هي الحاضنة الاجتماعية لهذه الحركات.

ورابعًا، فقد بنت الوثيقة رؤية مترابطة ومتكاملة لمجابهة تهديدات الأمن القومي في الشرق الأوسط، فإيران ووكلاؤها وروسيا

بنفوذها قوى مزعزة للاستقرار بما يخلق حالة فراغ تملؤه حركات السلفية الجهادية، ومن ثم فلا يجب التحالف معهم لمجابهة داعش أو القاعدة بل إن القضاء على تمدد إيران الإقليمي ونفوذ روسيا في كل بلد يتواجدون فيها يعني أيضًا القضاء على الملاذات الآمنة التي تتمتع بها حركات السلفية الجهادية، وهو محور من محاور ثلاثة تحددها الوثيقة للتعامل مع هذه الحركات (المواجهة الفكرية ومنع التمويل).

خامسا، في الوقت الذي تؤكد فيه الوثيقة على سياسات متبعة بالفعل، مثل: تعزيز حملة أقصى ضغط للرئيس ترامب على إيران، وترسيخ تفويضات الحرب على الإرهاب للرئيس، والحفاظ على مبيعات الأسلحة لكلٍّ من السعودية والإمارات، إلا أنه من الملاحظ أيضًا أن هناك حسمًا لعدد من الملفات التي لا تزال الإدارة الحالية مترددة فيها، مثل: دعم الانتقال السياسي في سوريا وانسحاب جميع القوات الإيرانية منها، وسن قانون الاستقرار في ليبيا (توصية 96)، بالإضافة إلى إيجاد حل للحرب الأهلية في اليمن لمحاربة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

وهنا يثار عدد من الأسئلة التي تحتاج إلى متابعة: هل تؤدي محاولة إيجاد حل لبعض صراعات المنطقة لمجابهة كلٍّ من النفوذين الإيراني والروسي والقضاء على حركات التطرف العنيف

سبيلًا إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة، أم أن التعامل مع المنطقة باعتبارها مجالًا للصراع بين قوى عظمى وأخرى كبرى كروسيا وثالثة إقليمية كإيران سبيل إلى زيادة عدم الاستقرار، خاصة أن هذه الصراعات تتقاطع مع محاور إقليمية ثلاثة (الإيراني، والسعودي الإماراتي، والتركي القطري) لها امتدادها وتحالفاتها في حركات تحت الدولة؟

تبقى نقطتان في موضع الشرق الأوسط من هذه الإستراتيجية: الأولى أمن إسرائيل، والثانية مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أمن إسرائيل الغائب الحاضر في هذه الوثيقة، فلا تخصص أجزاء منها للحديث عنه ولكن تجده مبثوثًا في كل مكونات القسم المخصص للشرق الأوسط. وربما يجد الغياب/الحضور تفسيره في أن خطة ترامب للقضية الفلسطينية أو ما يطلق عليه صفقة القرن باتت من مسلمات سياسة المحافظين، ففي معرض المقابلة مع سياسة أوباما تثني الوثيقة -في صفحاتها الأولى- على إجراءات وقرارات ترامب التي يعد من أهمها: «أن الرئيس ترامب وقف إلى جانب حليفنا الأكثر أهمية في إسرائيل، حتى أنه اتخذ الخطوة غير العادية التي طال انتظارها لنقل سفارتنا إلى القدس».(ص٤)

سبب آخر يفسر الغياب/الحضور أن توصيات المحافظين أخذت في اعتبارها المخاوف الإسرائيلية الأساسية تجاه التمدد الإيراني، مثل:

تطويرها لأسلحة نووية، وصواريخ حزب الله في لبنان، وتواجدها في سوريا، ودعمها لحركات المقاومة الفلسطينية... إلخ.

أما الديمقراطية وحقوق الإنسان فتحتل وزنًا هامًّا في سياسة الولايات المتحدة كما تقترحها الوثيقة، فهي إحدى محاور الصراع الأيديولوجي مع الصين وروسيا وغيرها، وهي إحدى مداخل بناء الشراكة التجارية والتحالف الأمني/العسكري مع البلدان المختلفة، بل هي الأساس لبناء نظام دولي يعبِّر عن القيم الأمريكية، يتضمن الديمقراطي ات في مقابل النظم الاستبدادية والشيوعية.

وبرغم إدراك الوثيقة أن نشأة حركات التطرف العنيف تعود إلى أسباب سياسية تدور حول طبيعة النظم التسلطية في المنطقة، فإنه ليس هناك دعم واضح لبناء ديموقراطيات مستقرة أو إدراك لعقد من الحراك العربي وتطلع شعوب المنطقة إلى العدالة والحكم الرشيد. فالديمقراطية وحقوق الإنسان هي فقط للضغط على إيران، ومجابهة نظام الأسد، وأحد مداخل مواجهة وكلاء إيران في العراق.

في الختام نشير إلى أن هذا المقال ركز على النظرة العامة للوثيقة تجاه الشرق الأوسط، لكنه يحتاج إلى مقاربات تفصيلية حول تأثير السياسات والقرارات والقوانين المقترحة على دول محددة في الشرق الأوسط.

المقال الثاني - روسيا في المنطقة بين الاستقرار والإصلاح*

يهدف هذا المقال إلى مناقشة تصاعد الحضور الروسي في المنطقة العربية على تحقيق الاستقرار. ويرى كاتب المقال أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في المنطقة إلا من خلال الوصول إلى صيغة للإصلاح تجدد أصول دولة ما بعد الاستقلال من خلال عقد اجتماعي يبني نظامًا سياسيًا ديموقراطيًا تشاركيًا قادرًا على أن يلبي الحاجات العامة للمواطنين، ويستجيب لتحديات الأمن القومي بمفاهيمه المستجدة. وقناعتي أنه بدون الوصول إلى توافقات حول هذه الصيغ فسنظل ندفع تكلفة وطنية باهظة. افتراضي الأساسي أن صيغ القرن العشرين قد سقطت، وفي القلب منها دولة ما بعد الاستقلال، والإسلام السياسي، والأيديولجيات

*- نُشر على موقع فكر أونلاين بتاريخ 21 يوليو 2020، ويعتمد على المعطيات التي قدمها كل من:

تقريرالمجلس الأطلسي عن: تنافس القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي صدر في 172 صفحة أواخر العام الماضي، والمتاح على:

https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/the-mena-re-/gion-a-great-power-competition

والتقريرالخاص لبولم كارتر الابن، الذي حمل عنوان: فهم اهتمام روسيا بمناطق الصراع، الذي صدرعن معهد الولايات المتحدة للسلام، يوليو 2020، والمتاح على:

https://www.usip.org/sites/default/files/2020-07/20200707-sr-469-understanding-russias-interest-in-conflict-zones-sr.pdf

والحركات العلمانية، ولا تزال شعوب المنطقة تبحث منذ عقد عن الصيغ الجديدة، وهكذا فلا استقرار من غير إصلاح.

نرجع إلى دور روسيا في ذلك فنقول: تضاعفت في الآونة الأخيرة، على وجه الخصوص، علامات تفكك النظام الدولي. لقد ساهم شعور بالانسحاب العالمي للولايات المتحدة في إضعاف النظام الدولي الذي تم إنشاؤه في نهاية الحرب الثانية، وتم توطيده بشكل نهائي في نهاية الحرب الباردة.

وعلاوة على ذلك، يبدو أن القوة المتنامية للصين وتجدد تأكيد حضور روسيا مقدمة لمرحلة جديدة من انخفاض التأثير الغربي على بقية العالم، إن لم يكن فتح منافسة كبيرة على إعادة توزيع السلطة والنفوذ في الوضع الدولي.

المنافسة الدولية على المنطقة

أشارت الولايات المتحدة إلى خيارها لإعادة التوازن بين الموارد والالتزامات في الخارج وبعيدًا عن المنطقة. غيَّر هذا الخيار ميزان القوى الإقليمي وتحدى في نهاية المطاف فعالية الولايات المتحدة كمزود خارجي للأمن في المنطقة، مما أدى إلى فراغ في النفوذ والقوة سعى لاعبون آخرون إلى ملئه. وامتدت المنافسة على المنطقة العربية تدريجيًا -ولكن بشكل مطرد- لتشمل مجموعة أوسع بكثير من اللاعبين مما كانت عليه في الماضي.

إن الخيار الأمريكي بتقليص الانخراط في المنطقة قد مهد الطريق لعودة روسيا، إلى درجة أن موسكو تعتبر اليوم لاعبًا رئيسيًّا فيها، وتسعى لتحل محل الولايات المتحدة كقوة مهيمنة. كان قرار الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، في عام 2015، بعدم التدخل في سوريا بمثابة نقطة تحول نحو فك الارتباط الإستراتيجي الأمريكي بالمنطقة بعد عقد من الغياب النسبي عنها.

تصاعد الحضور الروسي

علاقة روسيا بالمنطقة الآن يحددها عدد من الاعتبارات، رؤية القيادة الجيوإستراتيجية لوضعها على المسرح الدولي مستحضرة بالطبع الميراث التاريخي القيصري والسوفييتي، بالإضافة إلى علاقتها بالقوى العظمى في النظام الدولي وخاصة الولايات المتحدة. إن الارتباطات الروسية الحالية في الخارج مدفوعة بمزيج من المصالح الجيوإستراتيجية للدولة الروسية التقليدية، والطموحات السياسية العالمية والأنماط السلوكية الموروثة من الاتحاد السوفييتي، والمنظورات والدوافع الخاصة لنظام بوتين.

يمكن تمييز نمط عام تقريبي في تدخلات موسكو في مناطق الصراع، على أساس القرب من قلب روسيا، فكلما اقتربنا من روسيا، زادت أهمية العوامل الجيوإستراتيجية التقليدية وكان الكرملين أكثر رغبة في تخصيص الموارد. بينما تركز روسيا بشكل

أكبر على المصالح الاقتصادية العالمية، والمصالح الخاصة، وهي أكثر انتقائية في نشر مواردها في الأماكن البعيدة عنها.

كان اهتمام روسيا -بعد انهيار الاتحاد السوفييتي مباشرة- يتركز على جوارها، ولكن في ظل فلاديمير بوتين -وخاصة منذ بداية فترة رئاسته الثالثة في عام 2012- ازدادت طموحات موسكو العالمية بشكل مطرد بما في ذلك في المناطق غير المستقرة في المنطقة العربية ونصف الكرة الغربي.

تبقى الموارد التي يمكن لروسيا تخصيصها للالتزامات الأجنبية محدودة، وفي معظم الحالات، يكون الوجود العالمي لروسيا أقل من وجود الولايات المتحدة أو الصين أو الاتحاد الأوروبي. لكن ما تفتقر إليه روسيا في الموارد المادية والمالية، تعوضه بطرق مبتكرة لمتابعة طموحاتها المتزايدة، وتنوع ومدى ارتباطاتها الخارجية.

في الواقع، يرتبط تاريخ روسيا منذ عام 2000 ارتباطًا وثيقًا بالتاريخ الشخصي لبوتين، وتتبع سياسات النظام عن كثب تفضيلاته وميوله ورؤيته العالمية، مستندة إلى مزيج انتقائي، من عناصر من الماضي القيصري للبلاد، والتاريخ السوفييتي، وتجربته الخاصة ويتجلى ذلك في سياسات النظام الخارجية، فالكرملين يعتقد أن الطريق إلى استعادة هيبة ونفوذ روسيا يكمن في تقويض النظام القائم على القواعد الذي أنشأته الولايات المتحدة والدول

الغربيـة الأخـرى. كان بوتـين حريصًـا عـلى مواجهـة أو عـدم تشـجيع «الثـورات الملونـة» أو مـا يسـمى انتفاضـات الربيـع العـربي، التـي لا يعتبرهـا تعبـيرات مشروعـة عـن المعارضـة.

يـرى الكرملـين أن الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا مهـم جـدًا للمصالـح الروسـية وإحيـاء دور روسـيا كقـوة رئيسـية. لكنـه أكـثر انتقائيـة وحـذرًا في تدخلاتـه، وأكـثر اسـتعدادًا للقبـول لإشراك القـوى الأخـرى، إدراكًا لضعـف مـوارده. إن انخـراط موسـكو في المنطقـة تحركه أهـداف جيوإسـتراتيجية واقتصاديـة وسياسـية عالميـة وحتـى دينيـة. بسـبب الجغرافيـا الروسـية، كان قـادة الكرملـين ينظرون دائمًـا إلى البحر المتوسـط والخليـج العـربي عـلى أنهـما مهـمان لمصالحهـما الأمنيـة، وكان لـدى الأرثوذكسـية الروسـية تطلـع دائـم للمنطقـة باعتبارهـا مسـقط المسـيح. المنطقـة مهمـة لصناعـات النفـط والغـاز الروسـية ومبيعـات الأسـلحة، وحققـت روسـيا نجاحـات اقتصاديـة أخـرى في المنطقـة حيث أوجـدت لهـا منافـذ أخـرى للتحايـل عـلى العقوبـات الغربيـة عليهـا.

أثر الانسحاب الأمريكي

للولايـات المتحـدة مصلحـة قويـة في ضـمان عـدم وجـود قـوة في هـذه المنطقـة، سـواء كانـت دولـة أو غـير دولـة، لديهـا الإرادة والقـدرة عـلى مهاجمـة الولايـات المتحـدة مبـاشرة. عـلى هـذا النحـو، عملـت الولايـات المتحـدة بشـكل تقليـدي لضـمان عـدم سـيطرة أي كيـان

واحـد عسـكريًا عـلى مسـاحة اليابسـة الأوراسـية الأوسـع نطاقًـا، والتـي يشـكل الـشرق الأوسـط جـزءًا منهـا، لأن مثـل هـذه القـوة ستشـكل بطبيعتهـا تهديـدًا عسـكريًا مبـاشرًا.

منـذ فـترة طويلـة كانـت للولايـات المتحـدة أربعـة أهـداف رئيسـية تتعلـق بالأمـن القومـي خاصـة بالـشرق الأوسـط: يجـب الاسـتمرار في اسـتخراج مـوارد الطاقـة في المنطقـة، ويجـب أن تكـون قـادرة عـلى الانتقـال بحريـة إلى المسـتهلكين، والاسـتقرار الإقليمـي ينبغـي دعمـه، وينبغـي تشـجيع الرخـاء الإقليمـي.

تتطلـب هـذه الأهـداف أن تسـعى الولايـات المتحـدة إلى منـع أي سـلطة، إقليميـة أو خارجيـة، مـن السـيطرة عـلى قـرارات الإنتـاج المحليـة، وهـو قلـق يصبـح ضغطًـا فوريًـا إذا كانـت تلـك القـوة خصـمًا أمريكيًـا.

لعقـود مـن الزمـن سـعت الجهـود الأمريكيـة إلى تعزيـز الاسـتقرار والحفـاظ عـلى الوضـع الإقليمـي السـائد. ولهـذه الغايـة، طُلـب مـن الولايـات المتحـدة مـرارًا المسـاعدة في حـل الأزمـات المحليـة، وقيـادة المفاوضـات الدبلوماسـية، والحفـاظ عـلى تـوازن القـوة العسـكرية الإقليميـة المحسـوبة بعنايـة، وردع العـدوان عـلى الهيمنـة الإقليميـة الطموحـة. وبالنظـر إلى التقلبـات الكامنـة في المنطقـة والأسـلوب الدبلومـاسي المفضـل لـدى زعمائهـا، فقـد تطلـب ذلـك مـن الإدارة

بعد الإدارة تكريس قدر غير متناسب من أثمن مواردها، والوقت والاهتمام الشخصي للرئيس الأمريكي.

من منظور شركاء الولايات المتحدة التقليديين في المنطقة، غير كل من الرؤساء الأمريكيين الثلاثة الأخيرين عناصر طويلة الأمد في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط. لقد تصرف الرئيس بوش لتقويض الوضع الراهن بدلًا من إعادة فرضه، وأدى إخفاقه في التنفيذ إلى تقويض الثقة الإقليمية في الكفاءة الأمريكية. وغالبًا ما تخلى الرئيس أوباما عن الدور القيادي الإقليمي الفريد للولايات المتحدة، وعندما تولى القيادة فعل ذلك في اتجاهات اعتقدوا أنها غير حكيمة ومخالفة للمصالح المتبادلة.

والآن فإن ترامب أجبرهم على التساؤل عن المدة التي ستبقى فيها الولايات المتحدة ملتزمة بحماية موارد الطاقة في المنطقة والممرات البحرية التي تدعم أسواق الطاقة العالمية. على الرغم من احتجاجات السفراء والجنرالات الأمريكيين، يبدو أن الولايات المتحدة صارت على الطريق الذي سلكه البريطانيون بعد الحرب العالمية الثانية، وينتهي هذا الطريق بالانسحاب الإستراتيجي، سواء اعترف صانعو السياسة الأمريكيون بهذا أم لا.

كيف سيبدو الإقليم في غياب قيادة أمريكية واضحة ومقنعة. ستكون موارد الطاقة في المنطقة أقل أمانًا. سوف تشعر إيران

بحرية أكبر في الأقليم، وسوف تغري تركيا بتطلعاتها، وستنمو القوة النسبية للقوى الخارجية مثل روسيا والصين. ستسعى الجهات الفاعلة الإقليمية إلى تعزيز مصالحها الخاصة، مما يزيد التنافس بينهم.

وبناءً على هذا التصور والتحضير لهذا المستقبل، فإن حكام المنطقة يبنون قدراتهم الأحادية بشكل متوقع، ويبدءون في استخدام تلك القدرات لزيادة مواقفهم المتعلقة بالعلاقة إلى أقصى حد، وإقامة علاقات جديدة داخل المنطقة ومجالات نفوذهم في الخارج القريب، والتحوط لشراكاتهم مع الولايات المتحدة من خلال توسيع العلاقات مع القوى العالمية، مثل: الصين وروسيا. ستجعل هذه الديناميكيات المنطقة أقل أمانًا.

مرة أخرى، ظلت جميع عناصر القوة الأمريكية في المنطقة ثابتة نسبيًا، لكن التاريخ الحديث دفع حكامها إلى التشكيك في الإرادة الأمريكية للقيادة. هذا السؤال أصبح بارزًا بما يكفي إلى درجة أنه أدى إلى إدراك متزايد للانسحاب الأمريكي. وقد أدى هذا التصور إلى دفع الإجراءات التي قوضت بشكل متوقع المصالح الأمريكية القديمة من خلال تهديد أمن الطاقة والاستقرار الإقليمي، والترحيب بالمنافسين العالميين للولايات المتحدة.

إن المفاهيم حول خروج الولايات المتحدة الوشيك من الشرق الأوسط لا تحركها حالة من عدم اليقين بشأن القدرات الأمريكية، بل من الشكوك حول التزام الولايات المتحدة.

أدوار روسيا في المنطقة

اتبعت السياسة الخارجية للرئيس الروسي فلاديمير بوتين تجاه الشرق الأوسط على نطاق واسع أهدافًا شبيهة بتلك التي كانت سائدة في الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة. وتشمل هذه الأهداف: (1) تقويض دور واشنطن في المنطقة من أجل تعزيز دور موسكو، (2) منع القوى الإسلامية في المنطقة من أن تزداد قوة بما يكفي لدعم صعود المعارضة الإسلامية في روسيا، أو الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى، أو دول أخرى، (3) السعي إلى التعاون الاقتصادي مع الشرق الأوسط على الرغم من التنافس في كثير من الأحيان في مجال البترول.

لم يتضح المدى الكامل لطموحات بوتين في الشرق الأوسط إلا بعد بداية الربيع العربي في عام 2011، والتدخل الروسي في سوريا الذي بدأ في عام 2015. وكانت أفعاله هناك أكثر حذرًا في البداية. لكن منذ وصوله إلى السلطة لأول مرة في مطلع القرن حتى الوقت الحاضر، لم تكن السمة المميزة لنهج بوتين تجاه الشرق الأوسط هي دعم «قوى التغيير» كما فعل السوفييت، بل دعم قوى الوضع الراهن بدلًا من ذلك.

إن سمعة موسكو في المنطقة كوسيط أكثر قدرة من الولايات المتحدة سوف تتعزز بشكل كبير إذا تمكنت من حل واحد من الصراعات المنخرطة فيها ولكن حتى لو لم تؤتِ جهود موسكو لحل النزاع في الواقع ثمارها (كما هو ممكن جدًّا)، فإن استمرارها إلى أجل غير مسمًّى يسمح لروسيا بلعب دور دبلوماسي مهم في المنطقة لا تستطيع الولايات المتحدة القيام به طالما أنها غير راغبة و/أو غير قادرة على التحدث مع أطراف معينة.

حدود الدور الروسي

حتى إذا ظلت الظروف في الشرق الأوسط مواتية لموسكو، فقد تؤدي المشكلات الأكبر في أماكن أخرى إلى تقييد قدرة موسكو على الاستفادة من هذه الشروط. وتشمل هذه الاحتمالات التأثير المزدوِج لزيادة إمدادات النفط من الصخر الزيتي وقلة الطلب على النفط بسبب زيادة توافر البدائل المتجددة، الاضطرابات بين السكان المسلمين المتزايدين في روسيا، مخاوف جغرافية سياسية أكبر تنبع إما من الحاجة إلى استيعاب الغرب في مواجهة الصين أو الصين في مواجهة الغرب، أو -الأكثر إثارة- أزمة سياسية في روسيا ناشئة عن فترة ما بعد بوتين. والأكثر من ذلك أن أيًّا من هذه المشكلات يمكن أن تنشأ حتى لو تراجع دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وبرغم المصالح الروسية الواضحة في المنطقة، فإنه لا يبدو أن موسكو مستعدة لتحمل عبء الهيمنة في المنطقة، أو أنها تريد ذلك. لروسيا مصلحة قوية في الحفاظ على سياسات خارجية متنوعة توفر المرونة وقوة المساومة الإضافية مع خصومها، فضلًا عن منصات مختلفة لإسقاط القوة الصلبة والناعمة في المنطقة وخارجها.

يُنظر إلى روسيا على أنها وسيط قوى ملتزم بالاستقرار في الشرق الأوسط، في حين أن قدرتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية قد تُحد من قدرتها على الوفاء بهذا الدور، وينظر إلى الولايات المتحدة على أنها تقلص من التزاماتها في المنطقة برغم استمرار المصالح والاستثمارات والقدرة الفائقة لضمان الأمن الإقليمي.

إن التحدي الذي يواجهه الكرملين في المنطقة سيكون كيفية تحويل نجاحاته العسكرية الأخيرة في سوريا إلى تأثير سياسي أكثر استقرارًا من خلال بناء نظام للأمن الجماعي تسيطر عليه روسيا أو تلعب فيه الدور الأساسي. لكن من غير المحتمل أن يظهر مثل هذا النظام في أي وقت قريب بسبب عدد من العقبات الهائلة التي تدركها موسكو تمامًا:

أولًا، يتطلب نظام الأمن الجماعي الشامل مشاركة، ليس فقط الدول العربية، بل وأيضًا دول المنطقة غير العربية -تركيا وإيران- مع معالجة وضع إسرائيل فيه، ويصعب اليوم تصور كيف يمكن

للمرء أن يحقق هذا الهدف أو حتى أن يتحرك في هذا الاتجاه، خاصة فيما يتعلق بتل أبيب. بالطبع، يمكن للقيادة الروسية أن تدَّعي أنها نجحت في تحفيز السعوديين والإيرانيين على العمل معًا بشأن مسألة حساسة جدًّا تتعلق بحصص إنتاج النفط ضمن ترتيب أوبك. ومع ذلك، فهناك فرق بين التحالف التكتيكي القائم على حل المشكلة والاتفاق المؤسسي طويل الأجل. هذا الأخير أصعب بكثير بسبب الانقسامات العميقة في المفاهيم الأمنية الأساسية بين الرياض وطهران.

ثانيًا، لا يزال العالم العربي نفسه مجزأً جدًّا ويصعب التوفيق بينه، وهو ما أحدثته الأزمة الخليجية. لقد أصابت الأزمة مجلس التعاون الخليجي بالشلل التام، والذي يمكن أن يبرز في ظل ظروف مختلفة باعتباره جوهر نظام الأمن الجماعي في المنطقة. وتبدو جامعة الدول العربية أقل ملاءمة لتكون بمثابة نموذج أوَّلي لهذا النظام. فقدراتها المؤسسية محدودة جدًّا، والتناقضات بين الدول الأعضاء فيها واضحة جدًّا.

ثالثًا، حتى لو تمكنت موسكو وشركاؤها بطريقة ما من بناء نظام أمن جماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فلن يكون مثل هذا النظام في وضع يمكنه من مواجهة التهديدات والتحديات التي تولدها الجهات الفاعلة من غير الدول. ومع

ذلك، فهذه هي بالضبط التهديدات والتحديات التي من المرجح أن تشكل الأجندة الأمنية للمنطقة في السنوات القادمة. إن مفهوم الترتيب الجديد للويستفاليين (نسبة إلى معاهدة ويستفاليا حيث النزوع للدولة القومية) للشرق الأوسط لا علاقة له بالواقع على الأرض. لا شيء يوحي بأن أزمات بناء الدولة في العالم العربي ستنتهي في أي وقت قريب. وبالتالي، في حين أن نظام الأمن الجماعي في المنطقة قد يبدو رائعًا من الناحية النظرية، إلا أنه يصعب تحقيقه عمليًّا.

وأخيرًا، لم يكن بوسع موسكو، إلى جانب اللاعبين غير الإقليميين الآخرين، التركيز على الترويج لبنية أمنية جديدة في المنطقة، بل على الاحتواء الجغرافي لانعدام الأمن الإقليمي. وبعبارة أخرى، يجب على موسكو أن تقبل «زمن الاضطرابات العربي» المستمر باعتباره ظاهرة تاريخية محددة سلفًا، والتي يكون للجهات الخارجية تأثير محدود جدًّا عليها، إن وجدت أي تأثير على الإطلاق.

هدف موسكو -والدول الكبرى- لن يكون بحال محاولة «إصلاح» المنطقة، ولكن الحد من الآثار السلبية لمشاكل الشرق الأوسط على مناطق أخرى من العالم. دور العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأساسية في المنطقة منذ بداية الربيع العربي محدود.

المنطقة في بداية تحول تاريخي طويل، حيث تكون الديناميات الداخلية والإقليمية أكثر حسمًا بكثير من التأثيرات الخارجية.

روسيا والانتفاضات العربية

أظهرت سوريا قدرة روسيا على اغتنام الفرص الناشئة تلقائيًا من سياقات مثل السياق السوري، واستغلالها من خلال وضعها في إستراتيجيتها الأوسع لإظهار القوة في الخارج. في الوقت الحالي، يبدو أن هذه الإستراتيجية تؤتي ثمارها، فلا يمكن للمرء أن يجادل ضد حقيقة أن موسكو قد أصبحت واحدة من الجهات الدولية الفاعلة الرئيسية التي لها مصلحة في المنطقة، ومن المرجح أن تظل نشطة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للسنوات القادمة.

هذا صحيح حتى خارج سوريا، حيث تظهر الفرص في جميع أنحاء المنطقة وتغتنمها موسكو. لكن الدعم العسكري والدبلوماسي الروسي لنظام بشار الأسد جعل منها جزءًا من صيغة الحكم التي يمثلها هذا النظام، برغم أن موسكو لا تزال حتى اليوم «تسعى إلى تقديم نفسها إلى دول المنطقة باعتبارها براجماتية وغير أيديولوجية وموثوقة، ولاعبًا لديه القدرة على التفكير في المسائل الإقليمية بالوسائل الدبلوماسية والعسكرية على حد سواء»، فمنذ 2013/2014، تم تنشيط السياسات الروسية في المنطقة، مدفوعة بعاملين، أولًا: بعد عقدين من الجهد رغبت موسكو في إعادة

تأكيد موقفها التاريخي (لتلقي مستحقاتها)، وبالتالي إقناع الغرب بأن يكون أكثر امتثالًا لمطالب الكرملين. ثانيًا: تتطلب المخاطر المرتبطة بكثرة السكان المسلمين في روسيا تخفيف حدة التوترات من جهة، والحد من اندلاع الإسلاميين المناهضين للنظام والعلمانية في الحدود الجنوبية النائية للبلاد، حيث يوجد إدراك أن «دول ما بعد الاتحاد السوفييتي تعتبر روسيا في أسوإ الأحوال قوة معادية وفي أفضل الأحوال شريكًا براجماتيًا» ولكنها ليست حليفًا موثوقًا به.

اختلاف في المبادئ في نهج روسيا تجاه الشرق الأوسط الذي يميزها عن الولايات المتحدة

لا تحاول روسيا فرض رؤيتها للعالم على نظرائها، مما يميز موسكو عن مبدإ الانتشار الليبرالي للتحالف الغربي ويمنحها وضع الشريك المفضل للأنظمة الاستبدادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يولي نظام بوتين قيمة كبيرة للأهداف السياسية العالمية، مثل دعم القادة الاستبداديين ذوي التفكير المماثل وإثبات عدم جدوى الثورات الملونة، لكنه أبعد من ذلك يفتقر إلى إطار أيديولوجي محدد جيدًا وقابل للتطبيق عالميًا، والأساس الآن للعديد من علاقاتها في الخارج اقتصادية.

تفخـر موسـكو بنجاحهـا النسـبي عـلى مـدى العقـد الماضي في تعزيـز العلاقـات النشـطة والمنتجـة مـع البلـدان في جميـع أنحـاء المنطقـة بغـض النظـر عـن التركيـب الأيديولوجـي أو الاختلافـات التاريخيـة الماضيـة -«هندسـة متنوعـة مـن الـشراكات»- بمـا في ذلـك إسرائيـل والمملكـة العربيـة السـعودية والإمـارات العربيـة المتحـدة وتركيـا وإيـران وغيرهـا.

وكثـيراً مـا يستشـهد بالعنـف والفـوضى في البـلاد منـذ الانتفاضـات العربيـة كدليـل عـلى النتائـج السـيئة لثـورة ملونـة أو مـا يسـمى بثـورات الربيـع العـربي. ففـي ليبيـا عـلى سـبيل المثـال يبـدو أن موسـكو تريـد الوصـول إلى احتياطياتهـا الهائلـة مـن النفـط، وتشـويه النفـوذ الغـربي، وإثبـات عـدم جـدوى الإطاحـة بديكتاتوريـة راسـخة مثـل القـذافي، وربمـا اكتسـاب موطـئ قـدم إسـتراتيجي آخـر في البحـر المتوسـط عـلى الجنـاح الجنـوبي للناتـو.

وأخـيراً: أظهـر نظـام بوتـين اهتمامًـا ضئيـلًا، إن وجـد، بإعـادة بنـاء البنيـة التحتيـة المدنيـة أو المؤسسـات الاجتماعيـة في مناطـق الـصراع التـي شـاركت فيهـا روسـيا، مـع التركيـز فقـط عـلى مشـاريع، مثـل: إعـادة بنـاء آبـار النفـط أو المطـارات التـي مـن شـأنها أن تفيـد المصالـح الروسـية بشـكل مبـاشر، فعندمـا انخرطـت روسـيا بطريقـة مـا في مفاوضـات السـلام، لم يكـن سـجلها في العـادة دعـم عمليـة شـاملة ذات قاعـدة عريضـة، بـل دعـم عميـل معـين سـيقدم مصالحهـا الضيقـة.

في الواقـع، تشـير الدلائـل إلى أن نظـام بوتـين لا يعتـبر السـلام ووقـف العنـف أو إنهـاءه أو تجنبـه غايـة في حـد ذاتهـا. ولكـن التركيـز الأسـاسي ينصـبُّ عـلى الهـدف الأسـاسي المتمثـل في تحقيـق ميـزة إسـتراتيجية وسياسـية واقتصاديـة في التسـوية، وتـرك القضايـا الأساسـية دون معالجـة.

المقال الثالث ـ الصعود الصيني وقوى الإصلاح في المنطقة*

يهدف هذا المقال إلى إبراز أثر صعود الصين وتنافسها مع الولايات المتحدة كأحد أهم الاتجاهات الإستراتيجية في الشؤون الدولية على الطلب المتصاعد -منذ عقد- من قوى اجتماعية متعددة في المنطقة على التغيير، وصاحب المقال يدرك أن الربيع العربي -في موجتيه- تطلع الشعوب العربية وخاصة الفئات الشابة منها إلى الحرية والعدالة الاجتماعية والحكم الرشيد، واحتجاج على الفساد وسوء توزيع الدخل. هو تعبير -من وجهة نظري- عن تحول تاريخي في المنطقة يعلن نهاية الصيغ القديمة في السياسة والثقافة والاجتماع، وبحث عن جديد لم يتبلور بعد، هو إعلان عن نهاية حقبة وبداية حقبة جديدة، فالمنطقة تعيش في طور انتقالي بين الحقبتين: القديم مرتحل والجديد لم يتمأسس بعد، ومن ثم فنحن نعيش مرحلة خلو العرش بتعبير زاجموند باومان في كتابه: «الحداثة والهولوكوست».

---

*- نُشر على موقع العربي الجديد بتاريخ 29 يوليو 2020.

ويصير المشكل التاريخي -كما تدركه قوى التغيير- هو إعادة بناء الدولة الوطنية، دولة ما بعد الاستقلال بتجديد أصولها وإصلاح هياكلها من خلال عقد اجتماعي جديد جوهره بناء نظام ديمقراطي تشاركي تعددي، قادر على أن يلبي الحاجات الأساسية للمواطنين.

هذه المقالة مخصصة لدراسة تأثيرات الصعود الصيني والحرب الباردة الجديدة بينها وبين الولايات المتحدةعلى هذا المسار التاريخي للمنطقة، وهي تعتمد على تقديم قراءة في تقرير: «الاتجاهات الإستراتيجية 2020 - التطورات الرئيسية في الشئون الدولية»،[1] وهو العدد الحادي عشر في نفس السلسلة، ويضم فصولًا عن الصين والولايات المتحدة والنظام العالمي، والعلاقات الأمريكية الصينية، وشبح حرب القوى العظمى، والصين كاختبار ضغط لتماسك أوروبا، ومشروع الحزام والطريق الصيني BRI (طريق الحرير الجديد) ومحوره في أوراسيا.

الاتجاهات الإستراتيجية هو منشور سنوي لمركز الدراسات الأمنية (CSS) في ETH زيوريخ، ويقدم تحليلات موجزة للتطورات الرئيسية في الشؤون العالمية، مع التركيز على الأمن الدولي. ويهدف إلى تقديم تفسيرات واضحة للاتجاهات الرئيسية، بدلًا من مسح

---

1 - رابط التقرير: https://css.ethz.ch/en/publications/strategic-trends.html

شـامل للأحـداث ذات الصلـة. والتقريـر يقـدم وجهـة نظـر أوروبيـة/ غربيـة في الاتجاهـات الإسـتراتيجية االتـي وقـف بهـا عنـد أول مارس من هـذا العـام، إلا أن مـا أحـاول عملـه هـو التقـاط الإشـارات المتعـددة فيـه التـي سـتترك أثـرًا عـلى مسـار التغيـير في المنطقـة.

يرسـم التقريـر في صفحاتـه الأولى الملمـح الإسـتراتيجي الأسـاسي الـذي سـيحكم النظـام الـدولي بعـد جائحـة فـيروس كورونـا فيقـول: «إن النتائـج المحـددة لهـذه الأزمـة [الفـيروس] تظـل غـير قابلـة للتنبـؤ بـأي قـدر مـن اليقـين. ومـع ذلـك، فـإن أحـد الجوانـب البـارزة لهـذه القضيـة هـو إمكانيـة انتقـال السـلطة الإقليميـة في شرق آسـيا، مـع تطبيقـات شـاملة عـلى المسـتويين الإقليمـي والعالمـي. وإذا كان هـذا التحـول يجـب أن يتحقـق، فسـيؤدي إلى تشـتيت جـزئي عـلى الأقـل للقـوة الأمريكيـة و(إعـادة) تأسـيس شـكل مـن أشـكال التفـوق الصينـي في تلـك المنطقـة. وبرغـم مـن أنـه بعيـد عـن الحتميـة، فـإن إمكانيـة حـدوث مثـل هـذا التحـول في المسـتقبل المنظـور أصبحـت في حـد ذاتهـا عامـلًا محفـزًا للمنافسـة الجيوسياسـية الحـادة، حيـث تتنافـس الصـين والولايـات المتحـدة بشـكل متزايـد عـلى الصـدارة عـلى المسـتوى العالمـي».ص7-8.

ويـري أن أوروبـا قـد تجـد نفسـها تتحـول إلى سـاحة لعـب يقـوم فيهـا الفاعلـون الخارجيـون بكشـف طموحاتهـم طويلـة المـدى، دون

رادع مـن أي تركيـز معاكـس فعـال للسـلطة، وقـد تـرى نفسـها يعـاد تشـكيلها مـن قبـل الآخريـن عـلى صورتهـم. ص٨ ويضيـف، أن الصـين تمتلـك الوسـائل الماليـة والإرادة السياسـية لتأكيـد نفسـها كقائـدة اقتصاديـة وتكنولوجيـة عالميـة، وبالتـالي إضعـاف دور أوروبـا القـوي تقليديًّـا في التجـارة الدوليـة. وهـذا سـيجبر أوروبـا عـلى التكيـف. وإذا أثبتـت عـدم قدرتهـا عـلى التوحـد حـول سياسـة مناسـبة وفعالـة، فـإن الـدول الأوروبيـة سـتفقد قدرتهـا التكنولوجيـة وموقعهـا المتميـز في الأسـواق العالميـة. ص55

الخلاصـة: أن صعـود الصـين تهديـد لوحـدة أوروبـا ومكانتهـا في النظـام الـدولي: «باختصـار، يجـب عـلى الـدول الأوروبيـة أن تعمـل معًـا مـن أجـل سياسـة جغرافيـة اقتصاديـة متشـابكة بشـكل أسـاسي مـع إسـتراتيجيتها الجيوسياسـية لمنـع الصـين مـن تقويـض أسـس أوروبـا». ص79

الحلم الصيني

في عـام 2010، عـرَّف مسـؤول بـارز في السياسـة الخارجيـة الصينيـة «المصالـح الأساسـية» لهـا بأنهـا: الاسـتقرار السـياسي، السـلامة الإقليميـة، الاتحـاد مـع الدولـة التايوانيـة المنفصلـة الخاضعـة للحكـم الديمقراطـي (بالقـوة إذا لـزم الأمـر)، والتنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة المسـتدامة.

وفي وقت مبكر من أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ صانعو السياسة الصينيون في مناقشة الحاجة إلى تسخير القوة الاقتصادية الصينية لتحقيق أغراض سياسية. لم يسعوا فقط إلى تعزيز صورة الصين، أو كسب حسن النية -على الرغم من أن هذا كان هدفًا رئيسيًا، خاصة عندما يتعلق الأمر بجيران الصين في جنوب شرق آسيا- ولكن لإجبار الدول الأخرى على عكس السياسات غير المرحب بها.

ونشر الرئيس الصيني شي جين بينغ، بشكل مشهور فكرة ما يسمى «الحلم الصيني»، وهو بذلك يردد بشكل واعٍ فكرة الحلم الأمريكي، ولكنه يؤطرها بالتأكيد في سياق صيني. يمكن أن تختلف الرسالة، ولكنها تعزز بشكل عام فكرة الاستعادة والمجد على الصعيد الوطني باعتبارها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالحزب الشيوعي الصينيCCP .

أساس السياسة الخارجية لبكين هو القومية. وبرغم ذلك فإن تركيز الحزب الشيوعي الصيني ليس هو نشر رؤية مثالية للشيوعية العالمية، هدفها الرئيسي هو الحفاظ على السيطرة على نظام استبدادي من حزب واحد ومع ذلك، فهناك مكون أمني متنامٍ في حوكمة الدولة الصينية. تقدم الصين بشكل صريح بديلًا للنموذج الغربي، خاصة بالنسبة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض

والمتوسط. وهناك ثلاثة مكونات للتفكير الإستراتيجي الصيني تم تحديدها: إعادة تشكيل النظام الدولي لا إحداث ثورة فيه، وإدراك تأثير نمو القوة الصينية على النظام الدولي، خاصة عندما يتعلق الأمر بجيرانها، والحاجة إلى تحقيق توازن دقيق في العلاقة مع الولايات المتحدة.

الصين وأمريكا والنظام الدولي

إذا جاز لنا أن نلخص ملامح الصراع الصيني الأمريكي كما شرحها التقرير فإننا يمكن أن نشير إلى النقاط التالية:

الإستراتيجية العسكرية الصينية لطالما طغت عليها المخاوف بشأن القدرات الأمريكية وأفضل السبل لمواجهتها. يفهم صانعو السياسة في بكين تمامًا أهمية المنافسة الأمريكية الصينية على النظام الدولي، ويأمل الكثيرون في تعزيز نسخة من العلاقة تكون عملية وبناءة بدلًا من أيديولوجية ومزعزعة للاستقرار. ومع ذلك، فإن احتمال تعاون أكبر بين الدولتين غير واضح، وهو ما يقوضه بشكل أكبر التصور الصيني بأن الولايات المتحدة قوة متراجعة، إن كانت لا تزال قائمة أصلًا.

ويري التقرير أنه مع اشتداد التنافس الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، ستصبح الأزمات العسكرية أكثر احتمالية، فلم يعد الصراع العسكري الرئيسي بعيدًا كما كان يبدو من قبل.

لقد دفع التحديث البعيد المدى لقوات الصين المسلحة بالفعل إلى تبني رؤية أكثر تفاؤلًا حول الكيفية التي يمكن أن يحدث بها مثل هذا الصراع. وفي الوقت نفسه، تكافح الولايات المتحدة لصياغة استجابة متماسكة لمحاولة صينية محتملة لإعادة صياغة النظام الإقليمي في شرق آسيا بالقوة.

إن مجموعة متزايدة من الأدبيات تشير إلى مزيد من التدهور في العلاقات الأمريكية الصينية كمحفز محتمل للأزمات العسكرية، وفي نهاية المطاف، قوة دفع عظمى للحرب، ويمكن التعرف بسهولة على السبب الهيكلي الرئيسي الذي من شأنه أن يدفع مثل هذا التطور: على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال أقوى بشكل ملحوظ على مستوى العالم، فإن القوتين الرائدتين في النظام الدولي تتجهان نحو انتقال محتمل للسلطة في شرق آسيا، مدفوعة برؤاهم الإستراتيجية غير المتوافقة بشكل أساسي لمستقبل المنطقة. وبرغم أن الدافع الرئيسي للصراع بين الولايات المتحدة والصين قد يكون هيكليًّا، فلا يوجد نقص في المحفزات المحتملة للحرب، فالحروب تخاض بشكل ساحق بين الدول المنخرطة بالفعل في منافسات إستراتيجية طويلة الأمد. هذه إحدى النتائج العملية القليلة الواضحة في أدب دراسات الصراع.

الملمح الأساسي الذي ينتهي إليه التقرير في العلاقات الصينية الأمريكية: «إن التنافس الإستراتيجي الواضح، وانتقال السلطة الذي يلوح في الأفق، وأنماط التفاعل التي تسودها بشكل متزايد، واحتمال كبير للأزمات المستقبلية على الرهانات الكبيرة والصغيرة تشير جميعها إلى خطر كبير من الصراع العسكري بين الولايات المتحدة والصين.

لنقولها بصراحة، لم تعد القيادة الصينية تسعى إلى مجرد الاعتراض على التفوق العسكري الأمريكي في المنطقة أو فرض تكاليف على القوة الرائدة في حالة الحرب. وبدلًا من ذلك، تبنى جيش التحرير الشعبي انتصارًا عسكريًّا صريحًا كمعيار جديد لتصميم قوته وتنمية قدراته». ص35

مسارات العلاقة بالتغيير

يمكن الحديث عن مسارات أربعة ربما تأخذها هذه العلاقة:

1- إعادة صياغة معايير الاحتكام: كتبت سابقًا تحت عنوان: يا محتجي العالم اتحدوا: الحركات الاحتجاجية على مدار العقدين الماضيين في جوهرها مطالبات بأن يحكمنا سلطة معيارية أفضل وأكثر وعدًا بالكرامة والتحرر الإنسانيين. هناك رفض معياري للعبودية والعنصرية، واللامساواة والتفاوتات بين البشر، والتمييز أيًّا كان نوعه، وللحرب... إلخ. الصراع حول أي المعايير يجب أن تحكم

البشر في قلب الصراع الصيني الأمريكي، صحيح أن كليهما يميل إلى العمل وفقًا للمعايير المعمول بها عندما تناسب مصالحهما، ويتجاهلان بسرعة المبادئ الأساسية للنظام عندما يكون ذلك مناسبًا.

بالتأكيد سيزداد تأثير الصين على صنع المعايير الدولية: فعلى طول طريق الحرير BRI-مثالًا- ومع تطور المزيد من سلاسل التجارة والإمداد حول الصين. سيسمح لها بتشكيل المعايير العالمية، على سبيل المثال في السكك الحديدية عالية السرعة أو الاتصالات من خلال زيادة حصص الصين ومستوى نفوذها في الدول الأوراسية، وستصبح وسائل التفاعل الأخرى قابلة للتطبيق بشكل متزايد، كما أن للحزام آثارًا جيوسياسية كبيرة، ليس أقلها بسبب شراكة الصين الإستراتيجية مع روسيا، إن معارضتهم ضد النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة توحد القوتين، وتمثل الشراكة الإستراتيجية للبلدين أيضًا معارضة قوية للنظام الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة، ومن خلال أصوات دول BRI، ستحاول الصين بشكل متزايد تشكيل المعايير والمفاهيم على المستوى العالمي. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يزداد استخدام عملتها وتكنولوجيتها، بما في ذلك المراقبة، في جميع أنحاء العالم.

المعايير الصينية الروسية مناهضة للقيم والممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقوم على فرض رقابات صارمة على المواطنين مع منع تواصلهم مع العالم من حولهم، بالإضافة إلى منع التدفق الحر للمعلومات كما جرى في جائحة كورونا. يضاف إليها القضاء على التعدد العرقي والديني للأقليات عبر معسكرات إعادة التأهيل كما في إقليم تركستان الشرقية.

في المقابل فإن الديوقراطية وحقوق الإنسان تحتل وزنًا هامًّا في سياسة الولايات المتحدة التنافسية مع الصين وروسيا، فهي إحدى محاور الصراع الأيديولوجي معهما، وهي إحدى مداخل بناء الشراكة التجارية والتحالف الأمني/العسكري مع البلدان المختلفة، بل هو الاساس لبناء نظام دولي يعبر عن القيم الأمريكية يتضمن الديمقراطيات في مقابل النظم الاستبدادية والشيوعية، صحيح أن الولايات المتحدة لا تقدم دعمًا واضحًا لبناء نظم ديمقراطية مستقرة، لكن هل يمكن أن تستفيد قوى التغيير من التنافس الأيديولوجي الصيني الأمريكي لبناء الحكم الرشيد؟

2- الاستقرار: حكمت علاقة القوى الكبرى بالمنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة منطق الحفاظ على الوضع القائم، وقد مثل تدخل الرئيسين بوش الابن -بعد هجمات سبتمبر 2001- وأوباما -أثناء انتفاضات الربيع العربي- استثناء من ذلك. بعبارة

أخرى هناك طلب من الفاعلين الدوليين جميعًا على الاستقرار في المنطقة، ولكن لم يكن بوسعهم التركيز على الترويج لبنية أمنية جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بل على الاحتواء الجغرافي لانعدام الأمن الإقليمي. وبعبارة أخرى، بات عليهم أن يقبلوا «زمن الاضطرابات» العربي المستمر باعتباره ظاهرة تاريخية محددة سلفًا، والتي يكون للجهات الخارجية تأثير محدود جدًّا عليها، إن وجدت أي تأثير على الإطلاق. صار هدفهم أنه لا يجب محاولة «إصلاح» المنطقة، ولكن الحد من الآثار السلبية لمشاكل الشرق الأوسط على مناطق أخرى من العالم.

لا توجد عوامل خارجية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ بداية الربيع العربي. من المحتمل أن تكون المنطقة في بداية تحول طويل فقط، حيث تكون الديناميات الإقليمية أكثر حسمًا بكثير من التأثيرات الخارجية..

من منظور القوى الكبرى في هذه المرحلة من أزمة المنطقة متعددة الجوانب والأبعاد: سيكون من غير المجدي البحث عن أي حل شامل للمشكلات الإقليمية، فمن غير المرجح أن ينجح نهج «مقاس واحد يناسب الجميع». يبدو أكثر إنتاجية أن تتخذ نهجًا في البحث عن حلول محددة لكل حالة نزاع فردية.

على الرغم من أن الشرق الأوسط لا يعتبر مجال التأثير الجيوسياسي الأساسي للصين (وهو تمييز مخصص لشرق بحر الصين الجنوبي)، فإن المنطقة ذات أهمية أكبر لبكين من أي وقت مضى. تنظر الصين الآن إلى الشرق الأوسط على أنه امتداد لأطرافها، وتسعى إلى تطوير العلاقات مع دول المنطقة لتأمين واردات الطاقة وتأمين الصادرات عبر الطرق التي تمر عبر المنطقة، وعلى المدى الطويل، وزيادة نفوذها الإقليمي وتشريد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ولكن يجب تقييم آفاق نجاح BRI في الشرق الأوسط في سياق السمات والقضايا والتحديات الدينية والثقافية الخاصة بالمنطقة. وتشمل هذه الدين الإسلامي ونظام القيم الثقافية، والفجوات الطبقية الاجتماعية، والمشاكل العرقية والدينية، وتمتد إلى عدم معرفة الصينيين باللوائح المحلية وكذلك النزاعات العمالية والتجارية.

إن المفتاح الأساسي لنجاح مبادرة BRI هو الاستقرار في الشرق الأوسط، وهو هدف يبدو أنه يتجاوز القدرة الجيوسياسية للصين فكلما انخرطت بكين اقتصاديًّا في المنطقة، زاد تعرضها لعواقب عدم الاستقرار الإقليمي والمحلي. لضمان نجاح مبادرة BRI، يجب على الصين أن تساهم في تسوية النزاعات في الشرق الأوسط، فهل

لديها القدرة على فعل ذلك، حتى وإن امتكلت الإرادة السياسية وهي: «ثقيلة الوزن اقتصاديًّا، مع خفة وزن دبلوماسي، ووزن ريش عسكري في الشرق الأوسط»، كما أشارت دراسة حديثة لمؤسسة راند.

3- **حوكمة المؤسسات:** على عكس الاستثمارات من الغرب أو روسيا، غالبًا ما تنظر الدول المتلقية إيجابيًّا إلى التعاون مع الصين والقروض منها، لأنها لا تأتي بشروط مرفقة. إن الصين لا تصر على الشفافية أو المعايير الديمقراطية أو التحرر الاقتصادي كما يفعل الغرب، كما أنها لا تدعو إلى تنازلات سياسية فورية كما تفعل روسيا. الصين ونهجها المتمركز حول الدولة يعزز الأنظمة القائمة. ومع ذلك، فقد أثبتت العديد من الأنظمة عبر أوراسيا أنها غير فعالة وفاسدة، وبالتالي تزرع بذور عدم الاستقرار في المستقبل. علاوة على ذلك ، غالبًا ما تكون الصين غير راغبة في الاعتراف بأن الاستدامة والنمو طويل الأجل في أوراسيا -من خلال إنشاء الحزام- يتطلب إصلاحات مؤسسية.

تؤكد أمثلة كثيرة من تعامل الصين مع الدول النامية، أن القضايا الهيكلية مثل ضعف سيادة القانون، ونقص القدرة المؤسسية، والمحسوبية المتفشية أعاقت النمو والتحديث فيها، ففي آسيا الوسطى، يتوقع المسؤولون الصينيون أن يخسروا حوالي

30٪ مـن اسـتثماراتهم بسـبب الفسـاد، وفي أحـد الأمثلـة الأخـيرة، أوقف البنـك الصينـي للتنميـة الدوليـة تمويـل بنـاء خـط السـكك الحديديـة الخفيفـة في العاصمـة الكازاخسـتانية نـور سـلطان بعـد أن بـدأت الأمـوال تختفـي. وبمـا أن الفسـاد منتـشر أيضًـا في القطاعـين العـام والخـاص في الصـين، فقـد يكـون مـن الطبيعـي افـتراض أن المشـاريع العملاقـة ستشـمل مدفوعـات جانبيـة أو رسـومًا زائـدة مـن أي مـن الجانبـين.

4- التفاوتـات الاجتماعية/الاقتصاديـة: مـن خـلال خـبرة التعامـل الصينـي في أوراسـيا، تـدور اهتمامـات الخـبراء والشـعب حـول ثـلاث قضايـا أساسـية: أولًا، يُنظـر إلى الاعتـماد عـلى الصـين عـلى أنـه يدعـو إلى المخاطـرة ويـؤدي إلى تفاقـم التفاوتـات القائمـة. ثانيًـا، التعـاون مـع النخـب المحليـة الفاسـدة قـوض سـمعة الصينيـين لـدى المسـتثمرين والمراقبـين المحليـين. وأخـيراً، تكشـف الكثـير مـن التعليقـات عن شـكوك أساسـية حـول الصـين، ففـي حـين أن الصينيـين يظهـرون عـلى أسـاس شـخصي في أوراسـيا، إلا أنـه عـلى المسـتوى الأوسـع، غالبًـا مـا يكـون هنـاك القليـل مـن المعرفـة حـول الإسـتراتيجية الكامنـة وراء مشـاركة الصـين. إن الافتقـار إلى الثقـة في نخبهـم السياسـية يجعـل العديـد مـن السـكان الأوراسـيين يشـتبهون في أنهـم قـد يخدمـون الأمـوال الصينيـة أكـثر مـن المصالـح الوطنيـة.

وملمح آخر هنا هو أن الشركات الصينية المملوكة للدولة تقوم في الغالب بتعيين مواطنين صينيين للعمل في مشاريع خارجية على حساب توفير فرص عمل محلية، لذا فمن المرجح أن تتفاقم التوترات بين العمال الصينيين والمجتمعات المحلية. في سيناريو مستقبلي افتراضي حيث تتحول الاحتجاجات المحلية المناهضة للصين في إفريقيا إلى العنف، مما يؤدي إلى النهب أو التدمير الواسع النطاق للمنشآت المملوكة للدولة الصينية، وقد تواجه قوات الأمن المحلية صعوبة في اتخاذ إجراءات، خاصة وأن مديري المؤسسات المملوكة للدولة قد كافحوا من أجل دمج المقاولين المحليين أو أفراد الأمن بشكل صحيح في العمليات الأمنية. وقد يؤدي هذا بدوره إلى تحفيز جيش التحرير الشعبي أو الشرطة المسلحة الشعبية الصينيتين لإعداد استجابة سريعة في الخارج لحماية المصالح الاقتصادية الصينية. وهذا بدوره يطرح قضية هامة للصين والمنطقة تتعلق بتعريفها للإرهاب ومدى مساهمة أجهزتها الأمنية والعسكرية في الحرب عليه تحقيقًا وحفاظًا على المصالح الصينية.

وبعد، فإن هذا المقال يسعى إلى تطوير منظور من وجهة نظر قوى الإصلاح والتغيير في المنطقة العربية للتطورات والاتجاهات الإستراتيجية التي سيدفع بها فيروس كورونا في المدى القريب والمتوسط.

الفصل الرابع
من أزمات الانتفاضات

المقال الأول - الانتفاضات والاستثمار في الاستقرار*

يجادل كاتب هذا المقال بأن هناك طلبًا متزايدًا على الاستقرار من الأطراف الفاعلة كافة في المنطقة العربية، بما يدفعها جميعًا إلى الاستثمار فيه، إلا أن التنافس فيما بينها حول تحديد مضمونه ومحاولة فرضه أحد الأسباب الأساسية وراء ما بات يعرف في دراسات المنطقة «بالاضطراب العربي».

يزعم البعض أنه بدون الوصول إلى حد أدنى من التوافق على تحديد ما المقصود بمكونات الاستقرار ستظل المنطقة في وضع تتهدد فيه مصالح جميع الأطراف، داخلية وخارجية، وإقليمية ودولية، في هذا التصور يعد مدخل الأمن الإقليمي الجماعي هو المدخل الرئيس لتجنب «الموت الجماعي».

ويطرح البعض الآخر ضرورة استعادة الولايات المتحدة لدورها الفاعل في تحقيق الأمن وذلك بعد انسحابها وتراجع الاهتمام بالمنطقة، في حين يناقش البعض كلًّا من الدور الروسي الذي شهد تعاظم حضوره في قضايا ونزاعات المنطقة، ودور كل من الاتحاد الأوروبي بدوله التي لم تصل إلى حد أدنى من التوافق حول تمثيل

---

* نُشر على موقع الجزيرة نت بتاريخ 17 أغسطس 2020.

مصالحها، ودور الصين المتصاعد التي زادت شراكتها الاقتصادية دون الأمنية بما يعنيه من عدم رغبة في تورطها في صراعات المنطقة.

المشكل مع هذه التصورات أنها تغلب الفواعل الإقليمية والدولية في صياغة مفهوم الاستقرار، وكأن المنطقة خواء، ومع قناعتي أن أحد التداعيات الهامة لحقبة الربيع العربي أنه جرى تدويل السياسات الداخلية، إلا أن هذا التدويل الذي زاد بأكثر مما ينبغي قد ثبت -بعد عقد من السنين- فشله بما يستدعي البحث عن مداخل أخرى تساهم -مع الاقتراب الإقليمي/الدولي- في الوصول إلى الاستقرار المنشود من الجميع.

حقبة الربيع العربي

المدخل الذي أطرحه هنا هو ضرورة الانطلاق من فهم أعمق لحقبة الربيع العربي وما خلفته من تداعيات وما أثارته من قضايا، وأنه بدون الوصول إلى هذا الفهم مع السعي إلى التعبير عنه وصياغته في مشاريع لإعادة بناء الدولة العربية المأزومة، فسيظل ما يحكم نظرة الفواعل الدولية للمنطقة هو: «الحد من الآثار السلبية لمشاكل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مناطق أخرى من العالم».

سردية الانتفاضات العربية

يجادل كاتب هذه السطور بأن هناك سردية جديدة لانتفاضات الربيع العربي تعلن نهاية صيغ القرن العشرين وفي القلب منها دولة ما بعد الاستقلال والحركات السياسية الإسلامية والعلمانية التي استندت إلى أيديولجيات شمولية، وأننا بصدد صيغ جديدة لم تتمأسس بعد، فقد غلب عليها الاحتجاج وافتقدت بلورة قاعدتها الاجتماعية الحاضنة والدافعة لها.

القراءة التاريخية لانتفاضات الربيع العربي هي أننا أمام إعادة تشكل للتاريخ كله في المنطقة، نحن أمام محطة تاريخية فاصلة: فالقديم قاد إلى الانفجار، ولم يعد قادرًا على تقديم استجابات لتحديات المجتمع والدولة، ولكن الجديد لم يتبلور بعد وهذه هي مهمتنا التاريخية كما أعتقد، واللحظة تمتلىء بالكثير والكثير مما يصب في المستقبل، وبمقدار قدرة الفواعل الاجتماعية على التقاط مقومات هذه اللحظة بمقدار ما سنكون على أول طريق الاستقرار.

أنا أدرك أن مشاريع الماضي المرتحل لم تكن مجرد صياغات وعبارات عابرة تحملها قوة السلطة بالمعنى الذي يقدمه فوكو، إنها شكل ومقترح للحياة، ولطبيعة المجتمع بشبكة علاقاته وهي خطاب وممارسة لتصورات وخيال سياسي واجتماعي واقتصادي، وتصور معرفي للحياة والدولة، تنبثق عنهما أعراف

وتقاليد ومؤسسات ولغة وتصور للمجتمع ولأفراده، تصور للذات والآخر يعبر عن نفسه في قوانين وتشريعات ودستور وعلاقات إنتاج.

لذا فإن الحوار بين الجديد القادم والقديم المرتحل مسألة ضرورية لتحقيق الاستقرار. نحن نعيش فترة انتقالية تستدعي الطمأنة المتبادلة وإدراك مصالح الجميع لدمجها بعناية في مشاريع الإصلاح.

ضرورة إدراك الزمن الانتقالي

سردية الانتفاضات العربية بحث عن عقد اجتماعي جديد يتم به إعادة بناء الدولة الوطنية بنخب جديدة، ويستند هذا العقد إلى مقومات ثلاثة: الحرية/الديمقراطية، والعدالةالاجتماعية/التوزيع العادل للموارد، وتحرير الإرادة الوطنية من الهيمنة الإقليمية والدولية. هذا الحلم قوته المحركة أجيال جديدة من الشباب مع حضور نسائي طاغٍ. هذا الحلم تؤيده شرائح اجتماعية متسعة إلا أنه في نفس الوقت يثير هواجس ومخاوف فئات أخرى من تداعياته التي باتت حقيقة مؤكدة في بلده أو في بلدان مجاورة، ففي رأيهم أنه قوض الاستقرار السياسي والاقتصادي في عدد من الدول، وأشعل حتى الآن ثلاثة حروب أهلية، وترك 10 ملايين لاجئ معظمهم في سوريا ولبنان والأردن وتركيا. ويحاول

البعض إلصاق عدم الاستقرار وتصاعد الصراعات بحقبة الربيع العربي.

هذا الحديث يغفل عددًا من الاعتبارات:

1. ضرورة التمييز بين جوهر الربيع العربي وبين عدم القدرة على إدارة مقتضيات الفترات الانتقالية

الربيع العربي -كما قدمنا- في موجتيه تطلع الشعوب العربية وخاصة الفئات الشابة منها إلى الحرية والعدالة الاجتماعية والحكم الرشيد، واحتجاج على الفساد وسوء توزيع الدخل. هو تعبير -من وجهة نظري- عن تحول تاريخي في المنطقة يعلن نهاية الصيغ القديمة في السياسة والثقافة والاقتصاد والاجتماع، وبحث عن جديد لم يتبلور بعد. هو إعلان عن نهاية حقبة وبداية حقبة جديدة، فالمنطقة تعيش في طور انتقالي بين الحقبتين: القديم مرتحل والجديد لم يتمأسس بعد. ومن ثم فنحن نعيش مرحلة خلو العرش بتعبير زيجموند باومان في كتابه: «الحداثة والهولوكوست».

أما الفشل في إدارة الفترات الانتقالية فحدث ولا حرج ومن كل الأطراف، قوى التغيير لم تدرك طبيعة الزمن الانتقالي فلم تسعَ إلى بناء التوافقات فتعض عليها بالنواجذ، فنجاح مسار بعد الثورات لا يعد دائمًا أمرًا مؤكدًا، وأحد محددات تحقيق الثورات

أهدافها هو كيف تتصرف نخب التغيير. وقوى الثورة المضادة -وطنيًا وإقليميًا- حركتها ولا تزال مصالحها الضيقة الآنية فأشعلت الصراعات في كل ركن.

2. نزاعات الفترات الانتقالية -عادة- تسودها الهواجس والمخاوف لا الحقائق والوقائع، ومن ثم فلا قدرة على بناء التوافقات المرحلية أو القطع مع الممارسات السياسية القديمة التي سبقت التغيير.

ما يميز الفترات الانتقالية هو انبعاث التناقضات المسكوت عنها، حين يتصاعد الجهوي/المحلي، والإثني، واللغوي، والطائفي، والمذهبي والديني، بالإضافة إلى المطالب الاقتصادية والاجتماعية، ومن دون تطوير مقاربات واقتراحات جديدة للتعامل مع هذه التناقضات فسيكون تحقيق الاستقرار أمرًا مستحيلًا.

نحن ندرك أن الانتفاضات كانت لحظة كاشفة لمجمل أوضاعنا السياسية والاقتصاديةوالاجتماعية والثقافية والدينية، لكنها في نفس الوقت تؤدي إلى تسريع العوامل والديناميكيات الكامنة والظاهرة وتدفع إلى التفاعل بأشكال وصيغ جديدة.

كما تتسم الفترات الانتقالية بطرح سؤال الهوية الوطنية. وقد أجمعت الدراسات أنه لا نجاح لتحول ديمقراطي وتحقيق للاستقرار على المدى الطويل دون التوافق على هوية وطنية

جامعة. ومع قناعتي أن الانتفاضات الديمقراطية العربية سوف تساهم في بلورة الهوية الوطنية كما يجري في لبنان والعراق، إلا أنه يجب أن نكون متنبهين لاستخدام معارك الهوية لتبرير الصراع السياسي، وكذا محاولة بعض الهويات الفرعية الهيمنة على المشهد السياسي، مثل أكراد العراق أو شيعة لبنان أو مسيحيي مصر أو سنة البحرين، ساعين إلى تحقيق بعض المكاسب الجزئية على حساب بناء الهوية الوطنية الجامعة. وفاقم الأمر، انبعاث الوعي بمشاريع متناقضة تثير حماسة جهات معينة وهواجس فئات أخرى، مثل: الحديث عن المشروع الإسلامي أو العثمانية الجديدة أوالهلال الشيعي.

في الفترات الانتقالية تهيمن الهواجس على الجميع لذا فلا حكم إلا بالتراضي. ويجب أن تكون هناك دائمًا سياسات وخطابات الطمأنة لمواجهة الشعور بعدم الأمان على المصالح، مصالح الدول والفئات الاجتماعية، والهوية، والقوى السياسية والحزبية الأضعف، والأقليات العرقية والثقافية والمذهبية والدينية.

يتسم الطور الانتقالي العربي بأن الدولة باتت محل تساؤل بحيث يصير المطلوب بناءها بإعادة التفكير فيها، فالتحدي الأساسي الذي تواجهه الجماعة الوطنية في كل قطر عربي هو إحداث تحول ديمقراطي ذي جوهر اجتماعي، أحد شروط نجاحه إعادة بناء

الدولة، ولكن من خلال طرح صيغ جديدة لإعادة البناء. فقد انتهت صيغة دولة ما بعد الاستقلال، ويجري ذلك في ظل تحلل لمفهوم الدولة في مخيال المواطن العربي، وتبديد للرأسمال التاريخي الذي أنجز على مدار القرن الأخير في بعض الأقطار، والذي سمح بإنشاء عدد من المؤسسات ذات التقاليد الراسخة التي أدت إلى قيام الدولة بأداء وظائفها باستقلال عن توجهات النظام السياسي، بحيث بتنا الآن أمام معضلة تصيب معظم الدول العربية وهي أن استمرار الدولة مرهون باستمرار النظام السياسي الحاكم، خاصة في ظل تحلل الدولة الوطنية إلى عناصرها الأولية من طائفية وقبلية وإثنية وجهوية ومذهبية.

نقطة الانطلاق في التعامل مع الزمن الانتقالي هي أنها مرحلة مؤقتة تمهد لطور جديد، لذا يجب ألا يحكمها منطق المباريات الصفرية بين القديم والجديد، ولكن المساومات والمفاوضات والوصول إلى نقاط وسط تدمج مصالح الأطراف الفاعلة في الصيغ المطروحة، وأزعم أن الدول التي استطاعت أن تحقق قدرًا من الاستقرار مثل المغرب وتونس اتبعت إستراتيجيات مختلفة في هذا الصدد، فالمغرب دمج عددًا من المطالب الإصلاحية في النظام القائم إلا أنه لا يمكن المراهنة على تعميق الاستقرار على المدى الطويل دون استيعاب أكثر اتساعًا للمطالب الاجتماعية في بنية

النظام، أما تونس فقد مرت تجربتها بمرحلتين والثالثة تعيد طرح سؤال الاستقرار مرة أخرى: الأولى بنيت على توافق بين قوى التغيير الأساسية، قومية وإسلامية ويسارية، والثانية على اتفاق بين المعتدلين من النظام القديم (السبسي)، والقوى الإسلامية الأساسية (النهضة).

أما دول الموجة الثانية من الربيع العربي الأربعة فلم تستطع أن تصل حتى الآن إلى صيغ توافقية بين القديم والجديد، ولا تزال التجاذبات بينهما يحكمه منطق المباراة الصفرية وإن بدا غير ذلك كما في السودان، أو الالتفاف على مطالب الإصلاح كما في الجزائر والعراق، أو صم الآذان كما في لبنان.

مكونات تعميق الاستقرار

إذا كان المكون الأول للاستقرار طويل المدى هو إدراك طبيعة الطور الانتقالي بالوصول إلى صيغ توافقية بين القديم والجديد لإعادة بناء الدولة، فإن المكون الثاني هو دمج الديمقراطية في المطالب الاجتماعية لجمهور المواطنين، فهذا الدمج هو مكون أساسي للشرعية كما طرحته الانتفاضات العربية. وهنا نقطة جديرة بالنقاش هي أن تحقيق الأمن دون النمو الاقتصادي قد يؤدي إلى نوع من الاستقرار على المدى القصير فقط، ولكنه لن يعالج المطالب الشعبية بالحصول على الفرص الاقتصادية والكرامة. وعلى

العكس من ذلك، فإنه من دون ضمان الأمن تكون المبادرات الاقتصادية للحكومة عُرضة لتهديدات متزايدة من العنف خارج نطاق القانون، ومثال على ذلك ليبيا.

إن النمو الاقتصادي القوي هو مؤشر قوي للتنبؤ بالاستقرار. وبالمثل، لا يرتبط النمو الاقتصادي المنخفض دائمًا بعدم الاستقرار، ولكن ما تهمله مؤشرات النمو هو التفاوتات بين المواطنين وتوزيع الثروة، إلى جانب رضا الجمهور، ومستوى الخدمات، والرعاية الصحية، والمياه النظيفة، والسكن الميسور التكلفة، والآراء السياسية.

وهنا يصبح التعليم أحد مكونات الاستقرار، لأنه إذا كنت جادًّا بشأن تغيير الاقتصاد وتدريب الناس على العمل في القرن الحادي والعشرين، فهذا هو المكان الذي يتعين عليك البدء به، ويرتبط بالنمو الاقتصادي والتعليم «تضخم الشباب» الذي يعني المزيد والمزيد من الشباب والشابات في الاقتصادات التي لا يمكن أن توفر لهم وظائف منتجة، أو دخولًا مجدية للفرد، بما يجعل أية خطابات عن الاستقرار دون النظر إلى أوضاعهم لا معنى لها.

ولا يمكن أن نترك هذا المكون دون أن نشير إلى أن تركيز الجمهور العربي على ضرورة تحسين الظروف المعيشية اليومية لا يعني أنهم

غير مهتمين بتحسين الحكم أو أنهم يرفضون الديمقراطية. لا يعتقد العرب -كما أشار البارومتر العربي في استطلاعاته- أن الديمقراطية سيئة بطبيعتها. وبدلًا من ذلك، فقد تبنوا نهجًا قائمًا على النتائج تجاه الديمقراطية، نهجًا لا يوفر الشرعية وحكم القانون فحسب، بل أيضًا الظروف الاجتماعية والاقتصادية المزدهرة.

دمج الاستقرار بالديوقراطية

وهو المكون الثالث من مكونات تعميق الاستقرار، وفيه يجب التنبه إلى أن الفوضى هي عدو الديمقراطية، وعندما يضطر الناس إلى الاختيار بين الفوضى وأي شيء آخر، فسيختارون أي شيء آخر، بما في ذلك مستبد غشوم.

في هذا الصدد، لم تعد الفواعل الدولية والإقليمية وبالطبع النظم الحاكمة العربية تنظر إلى الديمقراطية والاستقرار على أنهما وجهان لعملة واحدة، أيقظت هذه الفواعل مصالحها الأمنية وعادت إلى الاستقرار باعتباره الخيار العقلاني الأكثر تفضيلًا في المنطقة على حساب الديمقراطية المتقلبة حديثًا، ويبدو أن إح دى الإستراتيجيات التي باتت تهيمن عليهم أنه من الأفضل أن تتوافق مع من هو في السلطة -أيًا كان- من أجل مواصلة التعاون الأمني، وهكذا تستعيد هذه الفواعل توجهها وخطواتها العملية، لأنها ترى أن الحكم الاستبدادي في سياق ما بعد

«الربيع العربي» أقل شرًا عند مقارنته بالاضطرابات المحتملة، وفشل الدولة، والراديكالية.

صحيح أن الربيع العربي أثبت في بدايته أن الأمر لم يَعد كذلك، إلا أن تداعيات الموجة الأولى ألقت بظلالها على هذا، ثم جاءت الموجة الثانية لتؤكد أن الأوتوقراطية، مهما بدت «مستقرة»، غير مستدامة. لا يمكن كبح النضال من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية، والطريق إلى الاستقرار على المدى الطويل في المنطقة هو من خلال التزام ديمقراطي طويل الأمد، فالربيع العربي جاء -كما قدمنا- تتويجًا لإخفاقات النخبة الحاكمة في بناء الدولة وبناء التوافق.

لقد أعلنت المظاهرات واسعة النطاق التي قادها الشباب المحبطون عن موت المبادئ التي قامت عليها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأظهرت كذلك حدود الإكراه والمركزية والمحسوبية في هيكل الحكم في المنطقة، وعلاوة على ذلك كشفت أيضًا عن انخفاض مستويات الالتزام بهياكل الدولة والعقود الاجتماعية القائمة.

والأمر المهم الذي كشفته الانتفاضات هو إدراك أن الدول لم تعد الفاعل الوحيد في المنطقة، ومن هنا تم تقديم الديمقراطية التوافقية كبديل لاستيعاب كافة المجتمعات في خطة شاملة

لتقاسم السلطة، كما أن الحكومات التي تحكم من خلال القوة الوحشية، دون أي شرعية في نظر سكانها، أو محاولة القضاء على مكونات ما دون الدولة، هي في النهاية نظم غير مستقرة وغير موثوقة.

وإذا تخيلنا أن في تغليب الاستقرار على الديمقراطية قضاء على الإرهاب، فإن المتغير الوحيد الذي ارتبط بشكل ثابت بعدد الإرهابيين كان مؤشر بيت الحرية للحقوق السياسية والحريات المدنية، وفيه أن البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من الحرية كانت أقل عرضة لتكون مسقط رأس الإرهابيين الدوليين.

تقدم بعض الدراسات ثلاثة تفسيرات لتراجع اهتمام بعض الفئات الاجتماعية العربية بالديمقراطية مدعومة بنتائج الباروميتر العربي: تراجع تصورات السلامة والأمن وخاصة على المستوى الشخصي، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وتصور متزايد لعدم المساواة بسبب تزايد الطائفية والفساد. وأتساءل مع هذه الدراسات هل استطاعت الدول التي شهدت نكوصًا عن الديمقراطية للقمع، أو تلك التي شهدت التفافًا على المطالب الديمقراطية، هل استطاعت أن تضمن لمواطنيها هذه العناصر الثلاثة؟!

ألخص فأقول:

1. الاستقرار في الزمن الانتقالي -الذي هو زمن مؤقت يمهد لحقبة جديدة- يتطلب توافقًا مؤقتًا بين القديم والجديد على بناء الدولة، بما يعني ذلك من عناصر للاستمرارية لبعض القديم وتغير في تأمين الجديد.

2. الاستقرار له أبعاد دولية وإقليمية، إلا أنه في جوهره طلب محلي تحدد مكوناته التوافقات التي تصل إليها الفئات الاجتماعية في مرحلة تاريخية ما، ودور الأنظمة السياسية هو التعبير عن لحظة التوافق هذه بسياسات عامة تضمن صيانته والحفاظ عليه.

3. إن البحث عن الاستقرار أمر مفهوم ومطلب مشروع للفواعل جميعًا، إلا أن دعم عودة الاستبداد يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة إلى الاستقرار ذاته على المدى الطويل.

المقال الثاني ـ مصر وليبيا: من الحرب على الإرهاب إلى مقاربة بناء الدولة*

يجادل كاتب هذا المقال -بحكم تخصصه في مجال حل النزاعات- أن الدولة المصرية إن لم تستطع أن تطور مقاربة جديدة للتعامل مع المأزق الليبي، فسيظل يمثل تهديدًا مستمرًا للأمن القومي المصري.

المقاربة الجديدة لا بد أن تدرك حقائق ثلاثًا، وتتحرر من منطلقات ثلاثة، وتستند إلى مرتكزات ثلاثة.

الحقائق الثلاث

أولًا: المنافسة الدولية على المنطقة

وتشهد انسحابًا أمريكيًا، وتعاظم دور روسيا، وضعف وانقسام أوروبي، مع تصاعد نفوذ الصين الاقتصادي دون الأمني والسياسي.

لن أناقش بالتفصيل علامات تفكك النظام الدولي كما عرفناه بعد انتهاء الحرب الباردة في تأثيره على الإصلاح في المنطقة، فقد تناولناه بالتفصيل في مقالات عدة، ولكن ما أحب أن أؤكد عليه هنا أن القوى العظمى والكبرى باتت تتعامل مع عصر «الاضطرابات

---

* نُشر على موقع مدى مصر بتاريخ 19 أغسطس 2020.

العربيـة» بأنـه حقيقيـة سـتدوم لبعـض الوقـت، وأن المطلـوب هـو: «الحـد مـن الآثـار السـلبية لمشـاكل الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا عـلى مناطـق أخـرى مـن العـالم».

تضاعفـت في الآونـة الأخيرة علامـات تفـكك النظـام الـدولي، فقـد سـاهم شـعور بالانسـحاب العالمـي للولايـات المتحـدة في إضعـاف النظـام الـدولي الـذي تـم إنشـاؤه في نهايـة الحـرب الثانيـة، وتـم توطيـده بشـكل نهـائي في نهايـة الحـرب البـاردة. وعـلاوة عـلى ذلـك، يبـدو أن القـوة المتنامية للصـين وتجـدد تأكيـد حضـور روسـيا، مقدمـة لمرحلـة جديـدة مـن انخفـاض التأثـير الغـربي عـلى بقيـة العـالم، إن لم يكـن فتـح منافسـة كبـيرة عـلى إعـادة توزيـع السـلطة والنفـوذ في الوضـع الـدولي.

أشـارت الولايـات المتحـدة إلى خيارهـا لإعـادة التـوازن بـين المـوارد والالتزامـات في الخـارج وبعيـدًا عـن المنطقـة. غـيَّر هـذا الخيـار ميـزان القـوى الإقليمـي وتحـدى في نهايـة المطـاف فعاليـة الولايـات المتحـدة كمـزود خارجـي للأمـن في المنطقـة، مـما أدى إلى فـراغ في النفـوذ والقـوة سـعى لاعبـون آخـرون إلى ملئـه. وامتـدت المنافسـة عـلى المنطقـة العربيـة تدريجيًّـا -ولكـن بشـكل مطـرد- لتشـمل مجموعـة أوسـع بكثـير مـن اللاعبـين مـما كانـت عليـه في المـاضي.

إن الخيـار الأمريـكي بتقليـص الانخـراط في المنطقـة قـد مهـد الطريـق لعـودة روسـيا، إلى درجـة أن موسـكو تعتـبر اليـوم لاعبًا رئيسـيًّا فيهـا، وتسـعى لتحـل محـل الولايـات المتحـدة كقـوة مهيمنـة. وبنـاءً عـلى هـذا التصـور والتحضـير لهـذا المسـتقبل، فـإن حـكام المنطقـة يبنـون قدراتهـم الأحاديـة بشـكل متزايـد، ويبـدءون في اسـتخدام تلـك القـدرات لزيـادة مواقفهـم المتعلقـة بإقامـة علاقـات جديـدة داخـل المنطقـة ومجـالات نفـوذ في الخـارج القريـب، والتحـوط لشراكاتهـم مـع الولايـات المتحـدة مـن خـلال توسـيع العلاقـات مـع القـوى العالميـة مثـل الصـين وروسـيا.

ستجعل هذه الديناميكيات المنطقة أقل أمانًا.

ويُنظـر إلى روسـيا عـلى أنهـا وسـيط قـوي ملتـزم بالاسـتقرار في المنطقـة، في حـين أن قدرتهـا الاقتصاديـة والعسـكرية والدبلوماسـية قـد تحـد مـن قدرتهـا عـلى الوفـاء بهـذا الـدور، وينظـر إلى الولايـات المتحـدة عـلى أنهـا تقلـص مـن التزاماتهـا في المنطقـة برغم من اسـتمرار المصالـح والاسـتثمارات والقـدرة الفائقـة لضـمان الأمـن الإقليمـي.

إن التحـدي الـذي يواجهـه الكرملـين في المنطقـة سـيكون كيفيـة تحويـل نجاحاتـه العسـكرية في سـوريا وزيـادة هـذا الوجـود في ليبيـا إلى تأثـير سـياسي أكـثر اسـتقرارًا مـن خـلال بنـاء نظـام للأمـن الجماعـي تسـيطر عليـه روسـيا أو تلعـب فيـه الـدور الأسـاسي.

كذلك لم يتمكّن الاتحاد الأوروبي من صياغة سياسة شاملة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتجاوز ما يرد في الإستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي وسياسة الجوار الأوروبي. فمن تونس إلى الكيان الصهيوني وفلسطين، لم يتمكّن الاتحاد الأوروبي من ترجمة إمكانات سياسة الجوار الأوروبية إلى وزنٍ سياسي حقيقي أو دفع التغيير الذي سعى إليه.

هناك تفاصيل كثيرة في المشهد الدولي لكن الخلاصة التي أريد أن أقدمها هنا أن العنف والاضطرابات والتدخلات الأجنبية غير المرغوب فيها قد خلقت فراغًا مؤسسيًّا في الدول الأضعف ليتم ملء هذا الفراغ لاحقًا من قبل جهات فاعلة أجنبية ومحلية وعابرة للحدود، ونتيجة لذلك زادت التوترات العرقية والطائفية والدينية وتقلصت المساحة المتاحة للحوار والتعاون.

ثانيًا: فشل صيغة المحاور الإقليمية الثلاثة

كتبت من فترة قصيرة أنه بغض النظر عن أي محور إقليمي تنتمي إليه أو تشجعه أو تصطف خلفه، من المحاور الإقليمية الثلاثة التي توزعت عليها دول وقوى وحركات تحت الدولة: المحور الإيراني، والمحور التركي القطري، والمحور السعودي الإماراتي الذي باتت مصر جزءًا منه، بغض النظر عن انحيازاتك، فقد ثبت أن صيغة المحاور الإقليمية التي استمرت لعقد حتى الآن قد ثبت فشلها، ومن ثم يجب تجاوزها.

ثبت فشلها لأنها:

1. أنتجت حتى الآن ثلاثة حروب أهلية على الأقل، واستقطابات مدنية داخل عديد من البلدان.

2. لم يستطع أحدها أن يحسم لصالحه في أي مكان، ولن يستطيع لأن توازنات القوى الدولية تحول دون ذلك، وليبيا وسوريا واليمن أمثلة لذلك.

3. إضعاف قوى المنطقة وإمكاناتها لصالح المشروع الصهيوني.

4. هذه المحاور الثلاثة ليست بعيدة عن صراعات القوى العظمى والكبرى، فقد تحولت المنطقة وستتحول بعد كورونا إلى رهينة للصراعات بين واشنطن وموسكو، وبين واشنطن وبكين. وتتعامل بعض هذه القوى مع المحاور الإقليمية بمنطق: «أمطري حيث تمطري فسيأتيني خراجك»، انظر مثالًا لما تفعله الولايات المتحدة مع أزمة الحصار القطري، أو ما تفعله مع تركيا في ليبيا لتوازن الوجود الروسي.

5. الشعوب من تدفع ثمن ذلك كله من قتلى وجرحى ولاجئين وفقر وعدم تنمية.

6. المستفيد الأول من ذلك كله الاستبداد، وانظر كيف زاد المنزع الاستبدادي وتصاعد في دول المنطقة جميعًا، بما فيها دولة كتركيا كان نظامها واعدًا من حيث المسار الديمقراطي .

وأضيف أن التناحرات بين دول المنطقة تعتبر في الوقت الحالي لعبة ذات محصلة صفرية بين الجهات الفاعلة الرئيسة. كما يبدو أن إنشاء نظام للأمن الجماعي أمر بعيد المنال، حيث يشارك الخصوم بنشاط في جهود تغيير الأنظمة والتدمير المتبادل، علاوة على ذلك بمجرد أن يواجه أحد الأنظمة تحديًا ما فإنه يعمل بشكل تلقائي على إثارة النعرات الطائفية لتعزيز قواعد دعمه، مما يؤدي إلى خلق دائرة من العنف غير المنتهي. وبالتالي مع تصاعد التنافس السياسي إلى مواجهات عسكرية وصراعات أهلية فإن العنف غير المقيد سيدمر كل احتمالات التسوية.

تنتهي تقارير دولية كثيرة إلى حقيقة أساسية: «الأمن الجماعي أو الموت الجماعي»،[1] إلا أن صياغة نظام للأمن الجماعي بعيد المنال في هذه اللحظة لأسباب عدة ليس مجال التفصيل فيها الآن، مما يزيد من تفاقم النزاع في ليبيا.

ثالثًا: طبيعة نزاعات المنطقة الآن

تتقاطع صراعات المنطقة مع تعقد الوضع حيث تتعدد أنواع الصراع بين الجهوي والوطني والإقليمي بل والدولي، وتتعدد

1- انظر تقرير مجموعة الازمات الدولية، «الشرق الأوسط بين الأمن الجماعي والانهيار الجماعي»، إبريل 2020، متاح على

https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/212-collective-security-and-breakdown-arabic.pdf

مجالاتـه بـين السـياسي والاجتماعـي الاقتصـادي والثقـافي. وتتشـابك العوامـل الدافعـة لـه ويكـثر اللاعبـون المنخرطـون فيـه.

ويمكن الحديث عن عدد من السمات لصراعات المنطقة:[1]

1. القابليـة للانفجـار بسرعـة، ففـي الوقـت الـذي أظهـرت فيـه أحـداث التصعيـد الأخـير بـين مـصر وتركيـا مخاطـر انـدلاع صراع غـير مقصـود أو مقصـود، فليـس هنـاك رغبـة عنـد أي مـن اللاعبـين الأساسـيين في أن يبـدأ حـوارًا مـع خصومـه، لـذا فـإن الصراعـات تكـون أكـثر حـدة.

2. تعـدد اللاعبـين وتشـظيهم السـياسي، فالمنخرطـون في الصراعـات دول في الإقليـم ومـن خارجـه، وقـوى إقليميـة وأخـرى عظمـى وكـبرى، أمـا القـوى دون الدولـة فهـي كثـيرة ومنقسـمة عـلى نفسـها وتتقاطـع تحالفاتهـا وتتبايـن فيـما بينهـا، وبعضهـا أقويـاء يتصرفـون كأنهـم دول حـين اتخـذوا مظاهـر سـيادية تشـبه الـدول.

إن إضعـاف الدولـة العربيـة وتنامـي عـدد مـن اللاعبـين دون الدولـة يعطـل أيـة جهـود لتحقيـق الاسـتقرار، فـما مـن جهـة واحـدة تحتكـر العنـف داخـل حـدود جغرافيـة محـددة، كـما أن تدخـلات العواصـم الإقليميـة في الصراعـات قـد غـيرت في بنيتهـا.

1 - انظر تفصيلًا لذلك في تقرير مجموعة الأزمات حول الأمن الجماعي، المرجع السابق.

3. الصراعات تبدو كأنها حزمة واحدة، فالتداخل بين صراعات مختلفة سواء على الأرض أو في تصورات الأطراف المختلفة يزيد من صعوبة معالجة الصراعات منفردة.

4. غياب وسيط قوي يتمتع بنفوذ حقيقي يمكنه من لعب دور المحكم بين الأطراف المتنازعة، ويتواكب مع ذلك محدودية الأدوات المستخدمة في احتواء الصراعات ومن ثم منع تصعيدها.

ضرورة التحرر من أمور ثلاثة

الأول: غياب التقاليد التاريخية في التعامل مع كيانات دون الدولة، فالدولة المصرية بحكم خبرتها التاريخية الممتدة التي تكونت بالأساس من تعاملها مع مجتمعها المتجانس عبر سلطة مركزية قوية، لا تتصور وجود كيانات خارج هيمنة وسيطرة السلطة المركزية التي تمثلها الدولة، وهذا ربما يفسر مع عوامل أخرى نكسة اليمن في الستينيات.

بعبارة أخرى، قامت دول المنطقة بعد تحقيق استقلالها على ثلاث ركائز رئيسة: السلطة التنفيذية القوية، والأنظمة شديدة المركزية، والمؤسسات القسرية القوية (الشرطة والاستخبارات والجيش). وهذا يثير التساؤل حول ما إذا كانت المنطقة بحاجة إلى تجاوز الفهم التقليدي للسيادة الوطنية. بمعنى آخر يمكن أن تؤدي استعادة ‹بقايا الدول› دون إعادة التفكير فيها

بتجديد أصولها وإصلاح هياكلها وإعادة بناء مؤسساتها، من أجل منع «التفكك» على حساب الاحتياجات الحقيقية للشعوب، إلى تفاقم الاضطرابات الحالية في المنطقة.

الثاني: معاداة سردية الربيع العربي، ارتكزت أحد جوانب شرعية نظام 3/7 إلى الحفاظ على الدولة المصرية من غوائل ثورة يناير مع ضرورة استعادة الاستقرار بمعالجة تداعيات الحراك الشعبي الذي دشنته انتفاضات الربيع العربي. صحيح أن دستور 2014 كان محاولة للتصالح مع ثورة يناير سرعان ما تم النكوص عنها سريعًا على مستوى الخطاب والممارسة، وأخيرًا على المستوى الدستوري عبر تعديلات 2019.

سردية الانتفاضات العربية بحث عن عقد اجتماعي جديد يتم به إعادة بناء الدولة الوطنية بنخب جديدة، ويستند هذا العقد إلى مقومات ثلاثة: الحرية/الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية/التوزيع العادل للموارد، وتحرير الإرادة الوطنية من الهيمنة الإقليمية والدولية. هذا الحلم يكاد يكون عليه توافق من الطبقة الوسطى والطبقات الدنيا وبعض شرائح من الطبقة الوسطى العليا، لكن قوته المحركة أجيال جديدة من الشباب مع حضور نسائي طاغٍ. جاء الربيع العربي -إذن- تتويجًا لإخفاقات النخبة الحاكمة في بناء الدولة وبناء التوافق. لقد أعلنت المظاهرات واسعة النطاق

التي قادها الشباب المحبطون عن موت المبادئ التي قامت عليها دول المنطقة، وأظهرت كذلك حدود الإكراه والمركزية والمحسوبية في هيكل الحكم في المنطقة، وعلاوة على ذلك كشفت أيضًا عن انخفاض مستويات الالتزام بهياكل الدولة والعقود الاجتماعية القائمة.

التحدي في ليبيا ليس استعادة دولة القذافي -كما يتصور حفتر- التي لن تعود أبدًا، ولكن في إعادة بنائها عبر الديمقراطية التوافقية التي تضمن تمثيل شرائح المجتمع ومكوناته كافة، ومن خلال عقد اجتماعي جديد. الموقف المصري الآن يتمتع بميزة الانطلاق من ضرورة استعادة الدولة الوطنية التي تفككت في المنطقة ولكنه لا يملك تصورًا لكيفية بناء هذه الدولة على أسس جديدة، وفي وجهة نظري لا يمكن تحقيق الاستقرار في المنطقة من دون تجديد سياسي في أصول الدولة الوطنية لأن القديم قاد إلى الانفجارات ولا يمكن استعادته مرة أخرى حتى لو أردنا لأن الشروط التاريخية التي أنتجته لم تعد قائمة.

الثالث: التحرر من الحرب على الإسلام السياسي، فمن الملاحظ أن الدولة المصرية في ظل نظام 3/7 تبنت سردية الإمارات والسعودية وإسرائيل في الحرب على جميع الحركات السياسية الإسلامية تحت دعاوى الحرب على الإرهاب الذي بات مفهومًا فضفاضًا يتم

تعريفه وفقًا لمصلحة كل دولة. قامت سردية الدولة المصرية من سبعينيات القرن الماضي على التمييز بين الاعتدال وبين التطرف في التعامل مع هذه الحركات، ولكن الجديد في سردية القوى الإقليمية ومنها مصر هو معاداة هذه الحركات لأنها ساهمت مع آخرين في إحداث التغيير الذي دشنته الانتفاضات العربية. معادلة التغيير/الاستقرار تقتضي أن يتم التعامل مع الإسلاميين باعتبارهم طرفًا واحدًا.

ومن الملاحظ أن الدولة المصرية لم تستطع -برغم تقاليدها التاريخية كما في الخبرة الناصرية- أن تميز بين ضرورات الداخل وبين سياسات الخارج، بمعنى أنها يمكن أن تدخل -على المستوى الداخلي- في حرب شاملة مع الإسلام السياسي، إلا أنها يمكن على المستوى الخارجي أن ترجع إلى معادلة الاعتدال/التطرف وتعريف المصالح القومية، وعندنا حماس على حدودنا الشرقية مثالًا، لكن على ما يبدو فإن التماهي مع السردية الإقليمية للحرب على الإسلام السياسي قد فرض حدودًا على التعامل المصري مع المأزق الليبي.

وتبقى نقطة أخيرة وهي أنه من الضروري أن ننتبه أيضًا إلى أن كل التجارب السابقة فى مصر (الجماعة الإسلامية في التسعينيات من القرن الماضي مثالًا) وحولها، وفى العالم كله، تؤكد أن العمل المسلح

ضد الظاهرة «الإرهابية» لا بد أن تصحبه عملية سياسية، وأنه لا يمكن أن تظل في حرب دائمة على الإرهاب لأن هذا الخطاب من كثرة الحديث فيه يستنفد غرضه -بعد فترة- عند قطاع عريض من المواطنين بما يأكل من شرعية أي نظام.

مرتكزات ثلاثة

الأول: إشراك الفواعل من غير الدول في بناء الدولة الليبية الجديدة. الأمر المهم هو إدراك أن الدول لم تعد الفاعل الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لقد أثبت النموذج السائد المرتكز على الدولة في التعامل مع الفواعل من غير الدول أنه ضار وغير قادر على تحقيق استقرار دائم وترتيبات أمنية مستدامة. كما تشير تجارب العقود القليلة الماضية إلى أنه لا يمكن القضاء نهائيًّا علي الفواعل من غير الدول، من الممكن احتواؤها، ويمكن أن تتناقص قدراتهم إلا أنهم بطبيعتهم يتكيفون مع القيود الجديدة ويستغلون الفرص ويعيدون تشكيل أنفسهم للتكيف مع البيئات الجديدة. هذه المنظمات تتبنى خصائص الدول بشكل متزايد، فهي تسيطر على الأراضي وتشارك في الدبلوماسية وتبني دوائر شعبية وتمارس السياسة. علاوة على ذلك، فإنها عادة ما تمثل مصالح حقيقية وتكون مدمجة داخل المجتمعات، لكنها عادة ما تكون مسؤولة

عن التصعيد العنيف والخرق القانوني الإنساني الدولي، وإنشاء حكم واقتصاد موازيين.

وهناك العديد من الأسباب الكامنة وراء صعود وانتشار الفاعلين من غير الدول، إلا أنها تتبع نفس الاتجاه بشكل عام، حيث تصعد عند ضعف الدول أو حين تخفق هذه الأخيرة في توفير الأمن والخدمات، ثم يندفعون لملء الفراغ الذي تتركه الدول خلفها. كما يمكن ملاحظة اتجاه مستجد في أعقاب الربيع العربي، حين أصبح الفاعلون من غير الدول مؤثرين بشكل متزايد في تشكيل سياسات المنطقة.

إن الدول العربية في الوقت الحالي تعيش وضعًا تواجه فيه مؤسساتها الضعيفة عددًا لا يعد ولا يحصى من الفاعلين من غير الدول الذين يغطون أنشطة متنوعة تمتد من الحركات السياسية والاجتماعية إلى الحركات المتطرفة العنيفة.

الفاعلون من غير الدول هم فاعلون اجتماعيون سياسيون يعملون خارج الأنظمة القائمة. في بعض الحالات يعمل الفاعلون من غير الدول بالنيابة عن الدول الأجنبية، لكن هناك أنواعًا مختلفة منها يعمل بشكل مستقل أو يختار تحقيق أهدافها بالإضافة إلى أهداف الجهات الراعية لها.

بشكل عام يختلف الفاعلون من غير الدول فيما بينهم في أربع سمات مميزة: الأراضي التي يسيطرون عليها، والأيديولوجية، والموارد المتاحة لهم، والعلاقة بالمجتمعات المحلية والدولة، ومع ذلك فإن الفواعل من غير الدول يمثلون ظاهرة معقدة ومركبة، فهم يتطورون ويحملون هويات متعددة.

تمتلئ دراسات حل النزاعات باقترابات كثيرة للتعامل مع الفواعل من غير الدول، تحتاج الدولة المصرية إلى أن تطور نهجًا شاملًا لكيفية التعامل مع هذه الظاهرة لا ينطلق من مكافحة الإرهاب ولا مواجهة التطرف العنيف ولا تقاليد الدولة المركزية والمجتمع المتجانس-كما قدمنا- وغيرها من الأساليب القمعية، وبدلًا من ذلك يتبنى إطارًا أوليًا يبدأ بالتهدئة ثم التسوية ثم الدمج والانتقال المنطقي إلى السلطة، وشرطه الضروري إحداث تحول بعيدًا عن العنف من جميع الأطراف، وأظن أننا في ظرف يسمح بذلك فقد طلب ترامب من الجميع التوقف عن التصعيد فامتثلوا إلى حين.

والخلاصة، أن الفاعلين المسلحين من غير الدول هم جزء من المشكلة في نزاعات اليوم بقدر ما يجب أن يكونوا أحيانًا جزءًا من الحل.

الثاني: عزل الملف الليبي عن نزاعات المنطقة الأخرى متعددة المستويات والأبعاد، فمن المنظور المصري سيكون من غير المجدي البحث عن أي حل شامل للمشكلات الإقليمية، فمن غير المرجح أن ينجح نهج «مقاس واحد يناسب الجميع»، ويبدو أكثر إنتاجية أن يتخذ نهجًا في البحث عن حلول محددة لكل حالة نزاع على حدة.

نقطة الارتكاز في هذا النهج هو تحقيق توافق إستراتيجي بين الدول المحيطة بليبيا تمهيدًا للتقدم به للحوار مع الأطراف الفاعلة الأخرى من خارج المنطقة، وشرطه فك الارتباط على الأقل في هذا الملف عن الموقف الإماراتي، فهي وقطر شأن البلدان الصغيرة تدفعان المنطقة إلى الفوضى.

الثالث: زيادة الطلب المحلي على السلم الأهلي وليس مزيدًا من عسكرته، فمن الملاحظات الجديرة بالاعتبار أن المجتمع الأهلي في بلداننا يدفع الفاتورة الكبرى في صراعاتها، وعادة ما تصمم عمليات الحوار والمصالحة دون إشراك جدي له، بل تتم عادة بعيدًا عنه، والمثال البارز هو مؤتمر برلين الذي حضرت فيه كل الفواعل الإقليمية والدولية في ظل غياب كامل للمجتمع الأهلي الليبي. أدرك بحكم الخبرة والمساعدة في تقديم برامج وتدريب لبعض الفواعل المحلية أن المجتمع الليبي في عمومه قد ملّ هذه

الحـرب بـين الفريقـين ويحتـاج إلى أن يرجـع إلي حياتـه الطبيعيـة ويعالـج مشـكلاتها، كـما أن هـذا المجتمـع يملـك آلياتـه الذاتيـة مثـل لجـان المصالحـات العرفيـة التـي يمكـن أن تتعامـل مـع بعض مسـتويات النـزاع وتوقـف تصاعـد العنـف.

المشـكل في هـذه النقطـة أن أطـراف النـزاع يظـل مـن صالحهـا إضعـاف قـوى المجتمـع الأهـلي جميعًـا أو اختطافهـا لصالحهـا أو اسـتقطابها لمشروعهـا، بمـا يحـول دون وجـود مجـال عـام مسـتقل عـن أطـراف النـزاع. نقطـة البـدء هـي تقويـة هـذا المجـال العـام المسـتقل بمـا يمثـل ضغطًـا عـلى أطـراف النـزاع للدخـول في عمليـة حـوار جـادة كـما يضمـن لهـا التحـرر -ولـو جزئيًـا- مـن الارتهـان للقـوى الدوليـة أو الإقليميـة.

أختـم فأقـول إن نهجًـا مصريًـا جديـدًا للتعامـل مـع المـأزق الليبـي بـات ضرورة وطنيـة في ظـل ديناميـات جديـدة تغـير طبيعتـه بمـا يفاقم مهـددات الأمـن القومـي المـصري، فهـل نشـهد ذلـك في قابـل الأيـام؟

المقال الثالث - اتفاقيات التطبيع.. من الربيع العربي إلى نهاية الأساطير*

كان الربيع العربي بموجتيه ولا يزال تغييرًا في قواعد اللعبة الداخلية لصالح شعوبه تمهيدًا لإحداث تحول على المستوى الإقليمي وفي علاقة المنطقة بالنظام الدولي، في مقابل ذلك كانت هناك قوة مضادة تستثمر فائض قوتها في الديناميكيات التي كشف سترها وفضحها هذا الربيع لتعيد تشكيل المنطقة وتغير قواعدها لصالح رؤية مناهضة لجوهر الانتفاضات العربية، التي هي بحث عن عقد اجتماعي جديد يتم به إعادة بناء الدولة الوطنية بنخب جديدة، ويستند هذا العقد إلى مقومات ثلاثة: الحرية/الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية/التوزيع العادل للموارد، وتحرير الإرادة الوطنية من الهيمنة الإقليمية والدولية.

هذا الحلم قوته المحركة أجيال جديدة من الشباب مع حضور نسائي طاغٍ.

ليس من قبيل المصادفة أن من يقود التطبيع اليوم مع الكيان الصهيوني هي الدول التي قادت الثورة المضادة، وهي وإن كانت

*- نُشر على موقع مدى مصر بتاريخ 23 سبتمبر 2020.

تزعـم أنهـا تنسـق مـع اسرائيـل لمواجهـة التهديـدات الإيرانيـة (وهـو مـا يكذبـه واقـع الجماهـير العربيـة كـما سـنرى لاحقًـا في هـذا المقـال)، إلا أن العلاقـات التـي خرجـت إلى العلـن الآن زادت وتيرتها منذ عقـد، هي عمر الربيـع العـربي. وعـلى الجهـة المقابلـة فـإن قطاعـات متسـعة مـن العـرب لم تعـد تقبـل أن تبقـى القضيـة الفلسـطينية ذريعـة لمصـادرة مطالبهـا في العيـش الكريـم، عـلى غـرار مـا فعلـت الأنظمـة القوميـة في الخمسـينيات والسـتينيات.

وإذا كانـت الانتفاضـات تعطـي أولويـة للسياسـات الداخليـة، إلا أن نماذج الممانعـة والاعتـدال باتـت غـير ذات معنـى وليسـت مقنعـة للجماهـير، والمطلـوب منهـا التحـرك لمسـاندة الفلسـطينيين بصيغـة جديـدة وأطـراف جديـدة وخطـاب جديـد وآليـات عمـل جديـدة، وإلا باللـه عليكـم هـل يمكـن لمواطـن عـربي الآن أن يثـق بإيـران في ظـل سياسـاتها المذهبيـة التوسـعية في المنطقـة، أو في تركيـا في ظـل سياسـاتها التقسـيمية، أو يثـق بحـزب اللـه بعـد مسـاندته لنظـام الأسـد ووقوفـه ضـد الاحتجاجـات الشـعبية في لبنـان، أو يثـق بالقـوى الفلسـطينية بعـد عجزهـا عـن معالجـة انقسـاماتها وعـدم قدرتهـا عـلى تطويـر إسـتراتيجيات تعالـج الأوضـاع المسـتجدة للقضيـة الفلسـطينية.

سـقطت الصيـغ القديمـة، وقطاعـات شـعبية عديـدة تبحـث عـن أشـكال جديـدة تسـتطيع أن تتعامـل مـع تحديـات الواقـع المسـتجد.

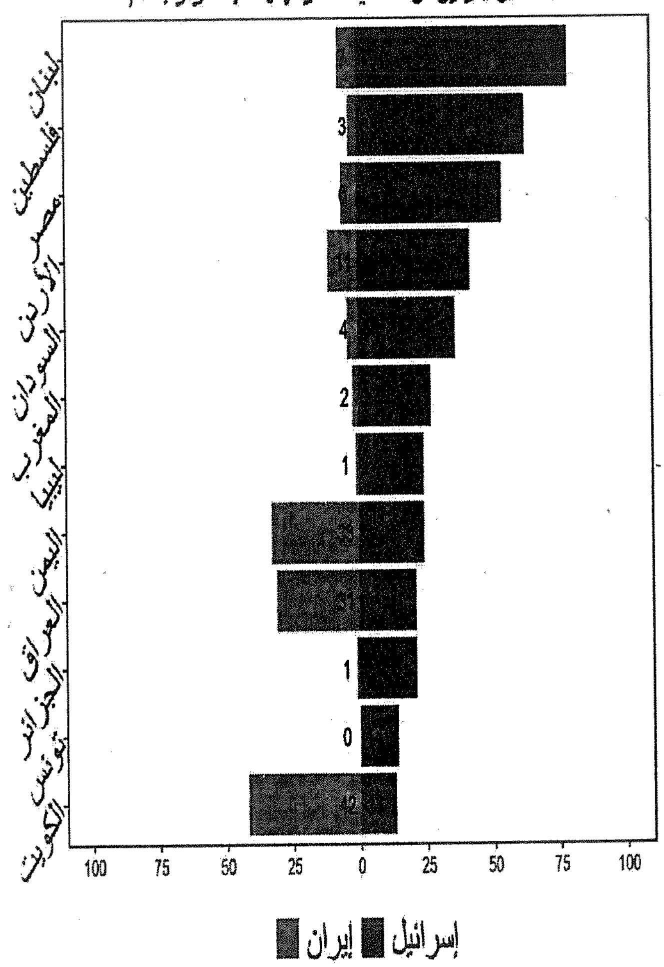
إسرائيل أم إيران أكثر تهديدًا

في الاستطلاع الأكبر من نوعه بالمنطقة، سأل الباروميتر العربي المواطنين العاديين عن آرائهم بشأن إيران وإسرائيل. تكشف النتائج أن نسبًا أكبر عبر المنطقة تعتبر إسرائيل مصدر تهديد، مقارنة بإيران، وأن قلة من المواطنين العرب يفضلون تقوية العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل.

إجمالًا، في ثلاثة أرباع الدول المشمولة بالاستطلاع، تعتبر إسرائيل تهديدًا أكبر لاستقرار المنطقة من إيران. الاستثناء هو الكويت، حيث قال 4 من كل 10 أشخاص تقريبًا إنهم يخشون إيران أكثر من أي دولة أخرى. وفي الوقت نفسه، يُنظر إلى إيران بصفتها تهديدًا متوسطًا في اليمن (33%)، وفي العراق 31%، وهما دولتان تدخلت فيهما إيران بصورة مباشرة. لكن في الدول الأخرى، هناك قلة قليلة في العالم العربي تخشى إيران. يقول 11% فحسب من الأردنيين إن إيران هي التهديد الأساسي لاستقرار المنطقة، مقارنة بـ7% في لبنان و6% في مصر و4% في السودان و3% في فلسطين و2% في المغرب و1% في كل من الجزائر وليبيا وأقل من 1% في تونس.

حسب رأيك، من هي الدولة الأكثر تهديداً لإستقرار بلدك؟

نسبة الذين يقولون أن... هي الأكثر تهديداً لإستقرار بلدهم



ملحوظة: تقديرات موزنة.

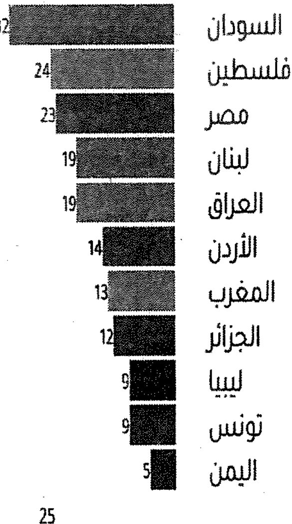
المصدر: البارومتر العربي، الدورة الخامسة

على الجانب الآخر، عدد أكبر بكثير من المواطنين العرب يقبلون على الرأي القائل بأن إسرائيل لا تزال أكبر تهديد للمنطقة. ففي جميع الدول، ذكر ذلك شخص واحد على الأقل من كل 10 أشخاص. تعتنق أغلبيات هذا الرأي في لبنان (79%) وفلسطين (63%) ومصر (54%)، في حين يؤيد هذا الرأي أكثر من الثلث في الأردن (42%) والسودان (36%). كما أن أكثر من شخص من بين كل خمسة يرى أن إسرائيل تمثل أكبر تهديد، في المغرب (27%) واليمن وليبيا (24%) والجزائر والعراق (21%). أما الدول التي بها أقل نسب فهي تونس (14%) والكويت (13%).

وفي الوقت نفسه، قلة نسبية من المواطنين العرب يؤمنون بأن التقارب بين بعض العواصم العربية وإسرائيل في الآونة الأخيرة مفيد للمنطقة. ففي جميع الدول التي طُرح فيها السؤال، أيد أقل من الثلث هذا التطور الأخير، بما يشمل أقل من الخُمس في أغلب الدول. والدول التي بها أكبر نسبة دعم لزيادة التنسيق مع إسرائيل هي السودان (32%)، فلسطين (24%)، مصر (23%)، لبنان والعراق (19%). وعلى الجانب الآخر، 9% فقط في تونس و5% في ليبيا واليمن، يؤيدون زيادة التنسيق.

تنسيق بعض الدول العربية مع إسرائيل في السياسة الخارجية جيد للمنطقة

% من يوافقون أو يوافقون بشدة



الباروميتر العربي، الدورة الخامسة (2019-2018)

أربع دلالات إستراتيجية

بوابـة اسرائيـل للمنطقـة لم تعـد مـصر ولا الأردن. إن الأحـداث الأخـيرة في الخليـج تتحـدى مكانـة الأردن كأقـوى ميـسر لإسرائيـل في العـالم العـربي، ففـي مقابـل السـلام مـع إسرائيـل، اقـترب الأردن مـن حليـف رئيـسي للولايـات المتحـدة. وكان لهـذا ميزتـان: يمكـن لـلأردن دفـع إسرائيـل إلى التوسـط للحصـول عـلى المزيـد مـن المسـاعدات الأمريكيـة، والعمـل كوسـيط سري بـين إسرائيـل والـدول المجـاورة.

وإذا كانت أبو ظبي والمنامة الآن أقرب إلى إسرائيل وواشنطن، فهل يعني ذلك أن محادثات السلام المستقبلية ستتجه بعيدًا عن عمان باتجاه الإمارات والبحرين؟ وإذا كان الأردن لا يزال يريد اهتمام واشنطن، فعليه أيضًا إرضاء الإمارات.

ستظل الولايات المتحدة تنظر في القيمة الجيوإستراتيجية للأردن، لكن انخفاض الأهمية كقناة وصول العرب إلى إسرائيل قد يعني انخفاض المساعدات وانخفاض مستويات المعيشة وزيادة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية وسط خلفية من الاضطرابات المتزايدة.

أما التحدي لمصر، والتي كان أحد ركائز شرعيتها مع الأمريكان منذ عهد مبارك هي قدرتها على أن تلعب دور الوسيط مع الفلسطينيين وفي أحيان كثيرة دور الضاغط عليهم، وقد اختزل ذلك في الفترة الأخيرة ليتركز مع حماس في قطاع غزة، هو احتمالية أن تأخذ أبو ظبي دورها في المبادرات المستقبلية. وأزعم أنه في ظل الإستراتيجية الإماراتية في السيطرة على منافذ بحرية هامة، فإن عينها ستكون على سواحل غزة، خاصة أنها قادرة علي أن تقدم ما لا تستطيع أن تقدمه مصر بحكم تاريخها. يقول أنور قرقاش، وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، في المجلس الأطلسي، إن المنطقة «لا يمكن أن تكون سجينة الخطاب» من جهة «وفي الوقت

نفسه الركود والتقاعس» من جهة أخرى، وقال: «النظرة الحصرية للعالم من خلال منظور عربي بحت لن تسمح لك باللعب إلى مستوى إمكاناتك (على المسرح العالمي).»

الخلاصة التي انتهت إليها إحدى الدراسات الإسرائيلية هي: «إسرائيل ستكون موجودة في كل المناطق العربية التي توجد فيها الإمارات، ومن المرجح أن تتطابق المصالح الأمنية الإسرائيلية والإماراتية في جميع المجالات التي تحاول فيها الإمارات تأكيد نفوذها البحري».[1]

الشرق الأوسط الجديد: الاتفاقيات وإن كانت تجعل فرصة تحقيق سلام عادل ومنصف ومستدام أكثر صعوبة بكثير، إلا أنها نزعت ورقة التطبيع من الفلسطينين كورقة مساومة ضد إسرائيل، وطرحت مفهومًا جديدًا للسلام في المنطقة.

في يناير 2020، قدم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «صفقة القرن» لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. تم تقديم إطار عمل الخطة كنموذج جديد لحل الصراع وتصميم جديد في الشرق الأوسط، على أساس تحالف عربي أمريكي إسرائيلي. الخطة تقلب مبادئ العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين على مدى

1- Amos Yadlin and Assaf Orion The UAE and Israel: Normalization over Annexation, and Denial of a Palestinian Veto, INSS Insight, No. 1367, August 19, 2020, available at: https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2020/08/no.-1367.pdf

العقود الثلاثة الماضية. إنها تتحدى الافتراض القائل بأن الوقت في صالح المسعى الوطني الفلسطيني، وأن المجتمع الدولي مع مرور الوقت سيجبر إسرائيل على قبول الشروط الفلسطينية للتوصل إلى اتفاق، وتقدم المصالح الاقتصادية كسبيل لإعادة صياغة والتغاضي عن الحقوق الفلسطينية. أما نتنياهو وحكومته، التي تجنبت دفع مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، فقد بدأ في الادعاء بإمكانية التحرك نحو التطبيع مع الدول العربية دون المضي قدمًا في العملية السياسية مع الفلسطينيين. تشير دراسات إسرائيلية عديدة إلى هذه الحقيقة: «على مدى سنوات، تجاهلت صناعة السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي التطورات الإقليمية واستمرت في نشر أكاذيب مفادها أن إنشاء دولة فلسطينية فقط على خطوط عام 1967 يمكن أن يحقق الاستقرار في الشرق الأوسط وقبول حق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية.»[1]

وتنتهي دراسة أخرى إلى: «إلا أنهم ما زالوا يشيرون خطأً [يقصد الأوربيين] إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أنه «صراع الشرق الأوسط» وينظرون إلى السلام بين إسرائيل والفلسطينيين على أنه مفتاح الاستقرار للمنطقة بأسرها».[2]

1- Dmitri Shufutinsky, The Israel-UAE Peace Agreement Spells Trouble for Ankara and Tehran, BESA Center Perspectives Paper No. 1,697, August 18, 2020, available at: https://besacenter.org/perspectives-papers/israel-uae-deal-turkey-iran/

2- Eytan Gilboa, The Israel-UAE Agreement: Busting Myths and Sending Messages, BESA

ونتساءل هل الاتفاقيات محاولة لاستعادة مفهوم شمعون بيريز عن الشرق الأوسط الجديد، الذي طرحه في التسعينيات، مستهدفًا به قيادة إسرائيلية للمنطقة تستند إلى صيغة اقتصادية تستفيد من التكنولوجيا الإسرائيلية والمال الخليجي والعمالة العربية الرخيصة؟

لحظة تحول: صحيح أن اتفاقيات التطبيع لا تغير أية ديناميكيات أساسية ثنائية أو إقليمية للصراع، إلا أنها جاءت في لحظة تحول تاريخي يجري في المنطقة منذ عقد من السنين، ويتزامن معه أيضًا لحظة تغير في هيكل القوة في النظام الدولي وفي علاقات قواه الأساسية بالمنطقة. اللحظة تتضمن صعودًا صينيًا وعودة إلى الحرب الباردة بأشكال جديدة، كما تشمل تصاعد حضور النفوذ الروسي في المنطقة مع انسحاب أمريكي وانقسام أوروبي، وصراع إقليمي بين محاور ثلاثة (التركي/القطري، السوري/الإيراني، الإماراتي/المصري) تستفيد فيه إسرائيل من ذلك.

لحظة التحول هذه تدعونا إلى المقارنة بينها وبين السياق الذي وقعت فيه اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في 1979، فقد كانت المنطقة وقتها تشهد تحولات عميقة أبرزها تراجع الدور المصري لصالح بلدان الخليج، ولا ننسى أن نشير إلى أن المعاهدة قد وقعت قبل عقد تقريبًا من انهيار الاتحاد السوفييتي.

Center Perspectives Paper No. 1,696, August 17, 2020, available at: https://besacenter.org/perspectives-papers/israel-uae-myths/

قناعتي أن هذه الاتفاقيات ستسهم في تعميق الاضطرابات التي تشهدها المنطقة منذ عقود ولن تساعد بأي حال في تحقيق الاستقرار الذي بات الجميع يتحدثون عنه دون توافق حقيقي على مضمونه ولا المقصود به، كما تجعل من إسرائيل في المستقبل جزءًا من ترتيبات الأمن الجماعي في المنطقة.

ويصبح السؤال المطروح في هذا الصدد: ما تأثير السياسات العدوانية التي تستخدمها المحاور الإقليمية الثلاثة، وقد انضمت إسرائيل إلى أحدها، على صراعات المنطقة؟

الرموز الثقافية/الدينية: هذه الرموز حاضرة في صلب الاتفاقيات، ونسبتها إلى النبي إبراهيم هدفه تسويقها جزئيًّا على أنها تقارب ديني متجدد بين المسلمين واليهود والمسيحيين. تضمن الإعلان عن الاتفاقية قسمًا (سيتم التعبير عنه أيضًا في الاتفاقية نفسها) ينص على أنه سيتم السماح لجميع المسلمين المحبين للسلام بالصلاة في المسجد الأقصى، وأن الأماكن المقدسة الأخرى في القدس ستفتح للمؤمنين من جميع الأديان، ومن ثم -كما ترى إحدى مقالات جيروزاليم بوست- فقد «حان الوقت لتطبيع الحرم القدسي»،[1] بمعنى السماح لليهود بالصلاة فيه كالمسلمين.

1- Nave Dromi, Is it time to 'normalize' the Temple Mount?, The Jerusalem Post, Sept. 13, 2020, available at:

https://www.jpost.com/opinion/its-time-to-normalize-the-temple-mount-642055

ويرتبط موضوع الرموز الدينية والثقافية أيضًا بالصراع الدائر في المنطقة حول الخطابات الدينية، ومن يمثل الإسلام السني، والصراع مع الحركات السياسية الإسلامية، كما تعمق أيضًا استخدام الانقسام الشيعي السني لمواجهة إيران.

الحقيقة التي تؤكدها هذه الاتفاقيات أن المحاور الإقليمية المتنافسة باتت تمثل نماذج سياسية وأيديولوجية وفلسفية متمايزة.

المقال الرابع - أسئلة قلقة بشأن التطرف الديني في بلادنا*

صدر للباحثين جورج فهمي وباتريخيا ساسنال (يوليو 2020) دراسة بعنوان: «المؤسسات الدينية الحكومية في الشرق الأوسط: هل يمكنها منع التطرف العنيف؟»[1] وهي ضمن سلسلة أبحاث الاتحاد الأوروبي ليستكو، يقوم فيها الاتحاد بالتحقيق في التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأوروبية من خلال تحديد المخاطر المرتبطة بمجالات الدولة المنهارة، ومن خلال تحليل الإستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي وأدوات السياسة الخارجية لأوروبا، ويقيِّم المشروع كيف يمكن تعزيز استعداد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لتوقع التهديدات بانهيار الحوكمة ومنعها والاستجابة لها، ولتعزيز المرونة في الاستجابة الأوروبية.

التوصية الأساسية التي ينتهي إليها الباحثان في هذا الصدد هي أنه «يمكن لمؤسسات الدولة الدينية في كل من مصر وتونس

*- نُشر على موقع السفير العربي بتاريخ 28 أغسطس 2020.

1- Georges Fahmi and Patrycja Sasnal, State Religious Institutions in the MENA: Can They Prevent Violent Radicalization?, EU-Listico, Policy papers Series, No. 07, July 2020, available at: https://static1.squarespace.com/static/5afd4286f407b4a0bd8d974f/t/5f05959eef1c2703e8df0251/1594201503220/EU-LISTCO+POLICY+PAPERS-07.pdf

أن تلعب دورًا مهمًّا في دحض نزاع التطرف الديني الذي يدعو إلى العنف، لكن المشكلة الأولى لهذه المؤسسات لا تكمن في خطابها الديني بل في شرعيتها الدينية. الشباب الساخطون على الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد والذين يرغبون في الانضمام إلى التنظيمات الجهادية يعتبرون المؤسسات الدينية الرسمية مجرد أبواق للنظام الحاكم. من أجل أن تلعب المؤسسات الدينية الرسمية دورًا فعالًا في مواجهة خطاب العنف باسم الدين الذي تروج له المنظمات الإرهابية، يجب عليها أولًا أن تبدأ بترسيخ شرعيتها الدينية، وبعد ذلك فقط تكيف خطابها الديني. يتطلب تعزيز شرعيتها الدينية إجراءين رئيسيين: أن تحافظ المؤسسة الدينية الرسمية على استقلالها عن النظام السياسي، وألا يحتكر النظام السياسي المجال الديني».

يجادل هذا المقال الباحثين في الكامن وراء توصياتهما والغائب عنهما .

مجال ديني تعددي حر

تعددية الخطابات الدينية باتت حقيقة واقعة بل أزعم أنها حقيقة تاريخية حكمت مسار التاريخ الإسلامي كله، وأرى أن أحد أهم الصراعات الدائرة في المنطقة هي الصراع حول أنماط التدين المتعددة، ولكنه من وجهة نظري هو صراع سياسي بامتياز يتلبس

بلبوس ديني أو باستخدام ديباجات دينية، بعبارة أكثر وضوحًا: السياسي اخترق الديني ليعيد إنتاجه تعبيرًا عن مصالح من يقف وراءه، وما نشهده هو أزمات وصراعات سياسية ذات أبعاد دينية وثقافية تختبر أطرافها المختلفة فيها توازنات القوى والمصالح فيما بينها في ظل امتزاج شديد للمصالح بالمشاعر الدينية، فمع غلبة السياسي وتغوله يتم استدعاء الجميع علي أرضيته وهو ما يشعل خطوط التماس، ومن ثم فمن الضروري التمييز بين المستويات المتعددة وخاصة بين السياسي وبين الديني والثقافي مع إدراك أرضية السياسي التي يتحرك عليها الديني.

عند هذه النقطة يبرز مأزق المؤسسات الدينية ومشاريع تجديد الخطاب الديني، فهذه المؤسسات تتعامل مع المكون الفكري فقط لظاهرة التطرف العنيف، وقد أجمعت كثير من الدراسات التي تناولت «الجهاديين الجدد» أن الظاهرة تحركت على أرضية المظالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بل والشخصية -خاصة بعد انكسار وكسر الموجة الأولى من الانتفاضات العربية- وتم استدعاء الفكري تاليًا لإعطاء مبرر لاختيار الرد العنيف على هذه المظالم.

والمشكل فيما يخص الخطابات الدينية عامة هي مسألة القبول الاجتماعي الذي يتحدد بسياقات من خارجه. فالواقع

المأزوم يستهلك خطابات مأزومة/متطرفة، تغذي الواقع المأزوم. ونكون بإزاء حلقة جهنمية لا تكسرها إلا مشاريع إصلاحية تعالج مشكلات الواقع، فتفسح المجال لإنتاج خطابات دينية تدعم هذا الإصلاح ويتحقق لها القبول الاجتماعي.

وإذا تم الاعتراف بتعددية الخطابات الدينية، وما يقف وراءها من مصالح، نكون بإزاء أجندة مختلفة على المستوى الوطني، وأدوار أخرى للمؤسسات الدينية. جوهر الأجندة الوطنية في هذا الموضوع هو تنظيم العلاقة بين الديني والمجال العام، ومنه السياسي. «الديني» لا الدين: فالأديان جميعًا لها تعلُّقٌ بالمجال العام ومنها السياسة، أما الديني فهو تأويلات وتفسيرات وقراءات للدين، ومؤسسات وأشخاص/جماعات وتنظيمات، وتوظيفات واستخدام للدين لإضفاء الشرعية على السلوك السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أو الصراع حول من يملك هذه الشرعية.

ومن ثَمَّ فإن علاقة الدينى بالمجال العام:

- متطورة لأنها ترتبط بالسياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذا السياسية.

- متعددة لأن إدراكات البشر وقراءاتهم للنص الديني تختلف وتتفاوت، وفى أحيان تكون متصادمة متناقضة مع بعضها، تناقضًا قد يصل إلى الصراع.

هنا يصبح المطلوب من المؤسسات الدينية ليس مساعدة السلطة السياسية على احتكار المجال الديني، الذي لا يمكن بأي حال احتكاره الآن لأسباب متعددة لا مجال لذكرها الآن، ولكن إدارته والمساعدة في تنظيمه بعيدًا عن العنف.

تقدم لنا تجربة ماليزيا نموذجًا على أنه في بيئة تعترف فيها الدولة بمجال ديني تعددي حر، في هذه البيئة لا تجد سردية داعش قبولًا اجتماعيًا بل تهميشًا. وتنتهي إحدى الدراسات إلى:[1]

«إن حقيقة عدم وجود خطاب ديني واحد وموحد داخل ماليزيا يقلل بشكل أكبر من جاذبية داعش. الخطابات حول الأنواع المختلفة للإسلام منفصلة ومتناقضة وحتى غير متسقة داخليًا. على هذا النحو، هناك تنافس على الأصالة الإسلامية داخل طبقات مختلفة من الدولة والمؤسسة الإسلامية الأوسع. هذه الصراعات الخطابية في السياق المحلي لها صدى أقوى لدى المسلمين الملايو أكثر من الروايات المتشددة لداعش، والتي ينفرون منها جغرافيًا وثقافيًا».

1- PIYA Sukhani, The Route to Radicalisation for Malay-Muslim Women: Tracing the Nexus Between Universals and Particulars in Malaysis, RSIS Working Paper, No. 331, August 2020, available at: https://www.rsis.edu.sg/wp-content/uploads/2020/08/WP331.pdf

الاستقلال عن المشاريع الإقليمية

أزعـم أن الخطابـات المتعـددة عـلى المسـتويات العالميـة وعـبر الوطنيـة والوطنيـة تتقـارب و/أو تتباعـد في نفـس الوقـت على المسـتوى المؤسـسي الدينـي والسـياسي في المنطقـة.

وتصير معضلـة المؤسسـات الدينيـة في المنطقـة ليـس فقـط أخـذ مسـافة متسـاوية مـن الأطـراف السياسـية كافـة وعـدم اندماجهـا في مـشروع السـلطة السياسـية، لاكتسـاب الشرعيـة الدينيـة لـدى قطاعات جماهيريـة متسـعة، ولكـن أيضًـا اتخاذها مسـافة مـن المحـاور الإقليمية الثلاثـة المصطرعـة في المنطقـة (السـعودي الإمـاراتي ومـصر جـزء منـه، والـتركي القطـري، والإيـراني)، فالمحـاور الثلاثـة توظـف مؤسسـاتها الدينيـة الوطنيـة والدوليـة في الـصراع فيـما بينهـا بمـا يـؤدي بإلقـاء ظـلال قاتمـة عـلى شرعيـة هـذه المؤسسـات، بـل أزعـم أن العـزوف عـن التديـن وبحـث فئـات اجتماعيـة متسـعة خاصـة مـن الشـباب والشـابات عـن صيـغ جديـدة يـأتي مـن أن هـذه المؤسسـات باتـت جـزءًا مـن الاسـتقطابات المحليـة والإقليميـة ففقـدت بذلـك مصداقيتها، فـ«الاتحـاد العالمـي لعلـماء المسـلمين» المقـرب مـن الحـركات السياسـية الاسـلامية ومقـره قطـر، و«اتحـاد حكـماء المسـلمين» الـذي يرأسـه شـيخ الأزهـر ومقـره أبوظبـي وقـام لمناهضـة سرديـة الإسـلام السـياسي، مثـالان صارخـان عـلى توظيـف الدينـي في صراعـات المحـاور الإقليميـة

وهـو ليـس جديـدًا علينـا (الحـرب العراقيـة الإيرانيـة مثـالًا)، ولكـن الجديـد أمـران: الأول أن المباريـات باتـت صفريـة وبالتـالي ففـي ذلـك قضـاء عـلى أي مجـال دينـي تعـددي أو محاولـة للوصـول إلى ذلـك، وهـو عكـس حركـة التاريـخ واعتبـارات الواقـع.

المســتجد الثــاني هــو فشــل صيغــة المحــاور الإقليميــة الثلاثــة. كتبـت مـن فـترة في مقـال «مـصر وليبيـا: مـن الحـرب عـلى الإرهـاب إلى مقاربـة بنـاء الدولـة»[1] أنـه بغـض النظـر عـن أي محـور إقليمـي تنتمـي إليـه أو تشـجعه أو تصطـف خلفـه، مـن المحـاور الإقليميـة الثلاثـة التـي توزعـت عليهـا دول وقـوى وحـركات تحـت الـدول، بغـض النظـر عـن انحيازاتـك، فقـد ثبـت أن صيغـة المحـاور الإقليميـة التـي استمرت لعقـد حتـى الآن قـد ثبـت فشـلها، ومـن ثـم يجـب تجاوزهـا، ثبـت فشـلها لأنهـا:

- أنتجـت حتـى الآن ثلاثـة حـروب أهليـة عـلى الأقـل، وأفـرزت اسـتقطابات مدنيـة ومذهبيـة وطائفيـة داخـل العديـد مـن البلـدان وعـبر الوطنـي.
- لم يسـتطع أحدهـا أن يحسـم الـصراع لصالحـه في أي مـكان، ولـن يسـتطيع، لأن توازنـات القـوى الدوليـة تحـول دون ذلـك، وليبيـا وسـوريا واليمـن أمثلـة لذلـك.

1- المقال الثاني في ذات الفصل.

- أضعفت قوى المنطقة وإمكاناتها لصالح المشروع الصهيوني واتفاقيات التطبيع معه.
- هذه المحاور الثلاثة ليست بعيدة عن صراعات القوى العظمى والكبرى، فقد تحولت المنطقة، وستتحول بعد كورونا، إلى رهينة للصراعات بين واشنطن وموسكو، وبين واشنطن وبكين.
- تتعامل بعض هذه القوى مع المحاور الإقليمية بمنطق: «أمطري حيث شئتِ فسيأتيني خراجك»- انظر مثالًا لما تفعله الولايات المتحدة مع أزمة الحصار القطري، أو ما تفعله مع حلفائها في ليبيا لتوازن الوجود الروسي.
- الشعوب هي من يدفع ثمن ذلك كله من قتلى وجرحى ولاجئين وفقر وعدم تنمية.
- والمستفيد الأول من ذلك كله هو الاستبداد، وانظر كيف زاد المنزع الاستبدادي وتصاعد في دول المنطقة جميعًا، بما فيها دولة كتركيا كان نظامها واعدًا من حيث المسار الديمقراطي .

وأؤكد أن التناحرات بين دول المنطقة تعتبر في الوقت الحالي لعبة ذات محصلة صفرية بين الجهات الفاعلة الرئيسية. كما يبدو أن إنشاء نظام للأمن الجماعي أمرًا بعيد المنال، حيث يشارك الخصوم بنشاط في جهود تغيير الأنظمة والتدمير المتبادل. علاوة على ذلك، بمجرد أن يواجه أحد الأنظمة تحديًا ما فإنه يعمل

بشكل تلقائي على إثارة النعرات الطائفية/المذهبية لتعزيز قواعد دعمه، مما يؤدي إلى خلق دائرة من العنف. وبالتالي مع تصاعد التنافس السياسي إلى مواجهات عسكرية وصراعات أهلية فإن العنف غير المقيد سيدمر كل احتمالات التسوية.

وتنتهي تقارير دولية كثيرة إلى حقيقة أساسية: «الأمن الجماعي أو الموت الجماعي»، إلا أن صياغة نظام للأمن الجماعي بعيد المنال في هذه اللحظة لأسباب عدة ليس مجال التفصيل فيها الآن، مما يزيد من تفاقم النزاع في المنطقة.

فهل يمكن للمؤسسات الدينية أن تواجه التطرف العنيف في سياق يحض علي العنف والعسكرة من كل الأطراف، ويصير التساؤل المطروح هنا هل تساهم المؤسسات الدينية في الحض على العنف ولو من طريق غير مباشر؟

لا نجاح من غير ديمقراطية

الاستنتاج السائد في بحوث مناهضة الراديكاليات العنيفة هو أن الديمقراطية في حد ذاتها ليست إستراتيجية لمنع التطرف العنيف. ومع ذلك، توفر الديمقراطية بيئة مناسبة لمناقشة الإستراتيجيات الوقائية على مستوى الدولة والمجتمع المدني، دون التركيز فقط على النهج الأمني، كما هو الحال غالبًا في ظل الأنظمة الاستبدادية.

وبرغم أن الأنظمة الاستبدادية قادرة على منع أعمال العنف من خلال زيادة التكاليف الشخصية للتحول إلى العنف من خلال الإجراءات القاسية، فإن مثل هذه الإجراءات هي نفسها المحرك الرئيسي للتطرف الأيديولوجي. وبمجرد تخفيف القبضة الأمنية، يجد الأعضاء المتطرفون بالفعل مساحة للعمل والاستفادة من الإحباطات الاجتماعية والاقتصادية لتجنيد أعضاء جدد، والمثل البارز الذي يقدم في هذا الصدد هي تونس بن علي، فبعد الإطاحة به بانتفاضة شعبية أواخر 2010 صارت تونس واحدة من أكبر مصدري المقاتلين السلفيين الجهاديين،[1] حيث يقاتل أكثر من 5500 تونسي مع الجماعات الجهادية في العراق وليبيا ومالي وسوريا واليمن، حسب تقديرات الأمم المتحدة في 2015.

تقدم لنا الخبرة الماليزية مثالًا آخر على لماذا فشلت أيديولوجية داعش المتطرفة في حشد دعم إسلامي كبير: «لأنها تتعارض مع الإجماع السياسي الحالي في ماليزيا -حتى لو كان هشًّا ومتوترًا في بعض الأحيان- بشأن احترام سيادة القانون ونظام الحكم. هذا الإجماع بين المسلمين وبين المسلمين وغير المسلمين (الذين يشكلون حوالي 40٪ من إجمالي السكان) الذي تم تشكيله على مدى عدة عقود من القومية، يتعارض مع أيديولوجية داعش

1- محمد رامي عبد المولى، «تونس: مأزق عودة الابن الضال»، السفير العربي، 3 فبراير 2017.

في عدم التسامح تجاه غير المسلمين والمسلمين الذين يعارضون داعش، ويتعارض مع مواقفها حول الحكم والانتخابات والحريات المدنية. ويمكن توقع أن أي محاولة من قبل أنصار داعش لزيادة نفوذها ستقابل برد قوي من معظم المسلمين الملايو».

ختامًا...

هل يمكن للمؤسسات الدينية أن تحقق استقلالها في ظل التطابق بين أنظمة الحكم والدولة العربية بما يجعل أية محاولة لتغيير هذه الانظمة يحمل مخاطر إسقاط الدولة؟

هل يمكن الحديث عن مجال ديني تعددي في ظل غياب لمجال عام تعددي حر؟

هل يمكن للمؤسسات الدينية أن تحوز الشرعية الدينية دون أخذ مسافة من المحاور الإقليمية الثلاثة المصطرعة في المنطقة؟

وأخيرا هل يمكن للمؤسسات الدينية أن تناهض التطرف العنيف دون أن تجدد خطابها ليجابه المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي غذت العنف؟

خاتمة: من دروس الفترات الانتقالية

انشغلت لبعض الوقت ولا أزال بمتابعة بعض الإصدارات التي تناولت فترة الانتقال في منطقتنا، التي دشنتها الموجة الأولى من الربيع العربي 2011، وتزيدها الموجة الثانية 2019 رسوخًا. وقد خرجت من هذه المتابعة بفكرتين أعمل عليهما الآن، الأولى: أهمية وجود مرصد عربي للتعامل مع تحديات ونزاعات الفترات الانتقالية هدفه تمكين وتقوية أصحاب المصلحة والفواعل السياسية والاجتماعية من إدارة الزمن الانتقالي بغية تحقيق السلم الأهلي المستدام بتجنب العنف، وبناء نظام ديمقراطي تعددي تشاركي/ غير إقصائي.

أما الفكرة الثانية فهي أهمية وجود دليل للتعامل مع الفترات الانتقالية على غرار دليل النقد الذاتي الذي طورناه للكيانات السياسية، وصدر في جزأين: الأول عن المركز الإقليمي للوساطة والحوار عام 2015، وحمل عنوان: «دليل تشغيلي لعملية النقد الذاتي للأحزاب والكيانات السياسية»، والثاني صدر في 2017 بالتعاون مع مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، وحمل عنوان: «الإشكاليات والفرص المتاحة للأحزاب السياسية المصرية: تقرير من منظور النقد الذاتي».

أهمية التقاط دروس الفترات الانتقالية والتحاور حولها تنبع من خصائص هذه الفترات التي تتسم بسقوط شرعية الصيغ القائمة مع ضرورة إنشاء صيغ جديدة بما يتطلبه ذلك من مراجعات فكرية وثقافية، وبناء مؤسسات أو إعادة هيكلتها، وكيفية التعامل مع التناقضات التي تبعثها أطوار الانتقال، وتفاقم الهواجس والمخاوف والاستقطابات بين القوى السياسية والاجتماعية وبين أصحاب المصلحة من الأطراف الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى عدم اليقين في نتائج العمليات الانتخابية، خاصة إذا صاحبها عدم الاتفاق على قواعد تحكمها وتكون محل قبول من أصحاب المصلحة المتشاكسين.

فيما يلي دروس سبعة، وبالطبع يمكن أن يزيد عليهم الآخرون، ولكنها بداية لحوار جاد كما أعتقد:

أولًا: لا عبور لهذا الزمن دون مراجعات كبرى في الثقافة والسياسة. هدف هذه المراجعات ينبغي أن يكون بناء توافقات تنسجم مع الأفق الذي رسمته ثورات المنطقة، والاتفاق على أهداف مرحلية محددة، وصوغ حوكمة للإجراءات التي تمكن من تنفيذ ما تم التوافق بشأنه، في تطلع للقطع التام مع النظام والممارسات السابقة.

في إدراكنا أنه منذ 2011 تواجه المنطقة حقبة جديدة معلنةً نهايةَ القديم، وإن استمر معنا لبعض الوقت. الدورة التاريخية الجديدة لا نجاح لها دون مراجعات كبرى فقد تخلخلت أركان القديم وشرعيته، وانفتحت أمامنا آفاق حقبة تاريخية جديدة.

المراجعات الكبرى تستدعي أرضية الثقافي والقيمي الذي تجعلهما في قلب السياسة، فبدونهما تصبح السياسة ضربة لازب. وهنا يحسن أن أؤكد أنه بالثقافي والقيمي يمكن أن تكون مراجعاتنا الكبرى متسقة مع الطبيعة اللاأيديولجية لثوراتنا، فثورات الربيع العربي تصدر عن نموذج معرفي ونسق قيمي جديدين ولكنها ليست بأي حال ذات طبيعة أيديولجية بل متجاوزة لها.

ولا يفهم البعض أني أقصد بالثقافي والقيمي جدالات الهوية التي انبعثت في الموجة الأولى من الربيع العربي وظهرت ذروتها في معارك صياغة الدساتير، بل إني أحذر من جدالات الهوية وأمثالها فقد أضرتنا وخبأت من الحوارات الحقيقة التي كانت يجب أن تدور حول ما عبرت هذه الثورات عنه من نموذج معرفي وقيم جديدة كانت يجب أن تسعى إلى مأسستها.

ثانيًا: ابتلاع نخب التغيير، فنجاح مرحلة ما بعد الثورات لا يعد دائمًا أمرًا مؤكدًا، وأحد محددات تحقيق الثورات أهدافها هو كيف تتصرف نخب التغيير، وهنا يمكن الإشارة إلى عدد من النقاط:

1. ضرورة إدراك النخب السياسية الثورية الروح المحركة للجماهير، فلم تكن هذه الروح بأي حال خاضعة لسياسات الهوية بل كانت في الموجة الأولى من الربيع العربي ذات طبيعة سياسية تتمحور حول الحرية لكنها استدعت المطالب الاقتصادية الاجتماعية، أما هذه الموجة فهي تتحرك على أرضية الاقتصادي/ الاجتماعي لتستدعي السياسي الذي يتعلق بالطبقة السياسية الحاكمة والصيغة التي تمكن لها.

لم يعد للشعارات التي رفعت في الميادين والساحات أي وجود في الطور الانتقالي، وأصبحنا بإزاء سلطات تروم ترسيخ نفوذها وسلطتها التنفيذية والمعرفية والاقتصادية، فقد ابتلعها السياسي -كما هي طبيعته- بدلًا من أن تتحكم به.

2. عدم الذهول عن إدراك طبيعة المراحل الانتقالية، وعدم القدرة على إدارتها: مهمة ترتيب الزمن الانتقالي لا يمكن إلا أن تكون جماعية، إنه يخص المجتمع بتعدديته وتنوعه، في لحظة سعيه لتخطي آثار سقوط النظام القديم وبناء آخر جديد. أزمنة الطور الانتقالي هي أزمنة التوافقات المرحلية المؤقتة.

3. القطع مع الممارسات السياسية التي سبقت التغيير، وهنا أشير إلى مثالين الأول هو تفاعل الفواعل السياسية بلغة المطلق في مجال السياسة الذي هو نسبي حين سيطرت المواقف القطعية

الحديـة المطلقـة في القضايـا الخلافيـة في مشـهد سـياسي معقـد ومركب، مـن أمثـال الدسـتور أولًا أم الانتخابـات أولًا. ومـن مظاهـر لغـة المطلـق أيضًـا غلبـة خطابـات المؤامـرة عـلى المشـهد السـياسي مـن قبيـل حديث الصفقـات، وطبعًـا فائـض الخطـاب الدينـي في المجـال العـام.

أمـا المثـل الثـاني لعـدم القطـع مـع ممارسـات مـا قبـل الثـورة فهـو مـن جانـب عـدم تطويـر الحـركات السياسـية الإسـلامية لموقفهـا مـن الديمقراطيـة، ومـن جانـب آخـر نظـرة القـوى المدنيـة لهـا باعتبارهـا لا تـزال حـركات محظـورة ليـس مـن حقهـا الفـوز في انتخابـات نزيهـة.

4. عـدم التخـلي عـن الحـوار في أيـة مرحلـة مـن مراحـل الزمـن الانتقـالي، فتونـس في أوج أزماتهـا تتصـارع مـن دون أن تتخـلى أطرافهـا عـن الحـوار، في حـين أن لفظـة الحـوار في مـصر كانـت لفظـة قبيحـة بحكـم أنـه قـد بـات أحـد أدوات تأجيـج الـصراع وليـس إدارتـه، والمثـل البـارز هـو الحـوار حـول المبـادئ فـوق الدسـتورية.

5. الاسـتعداد للتناقضـات المسـكوت عنهـا، فـما يميـز الفـترات الانتقاليـة هـو انبعـاث الجهوي/المحـلي والإثنيـات واللغويـات والطوائـف والمذاهـب والدينـي بالإضافـة إلى المطالـب الاقتصاديـة. ومـن دون تطويـر اقترابـات جديـدة للتعامـل مـع انبعـاث هـذه التناقضـات فسـيكون تحقيـق مقاصـد الثـورات في مـأزق كبـير.

ثالثًا: التوافق على هوية وطنية جامعة

تُجمع الدراسات أنه لا نجاح للتحول الديمقراطي دون التوافق على هوية وطنية جامعة، ومع قناعتنا أن الثورات الديمقراطية العربية سوف تساهم في بلورة الهوية الوطنية (انظر إلى ما يجري في لبنان من تجاوز للطائفية وإدراك للهوية اللبنانية، وكذا شيعة العراق الذين يتصرفون باعتبارهم مواطنين عراقيين لا تابعين لإيران).

وبرغم هذه المساهمة، فإنه يجب أن نكون متنبهين لتصاعد انبعاث التناقضات المتعددة، جهوية/محلية، وإثنية، ولغوية، وطائفية أو مذهبية ودينية... إلخ. وكذا محاولة بعض الهويات الفرعية الهيمنة علي المشهد السياسي مثل أكراد العراق، وشيعة لبنان، ومسيحي مصر، ساعين إلى تحقيق بعض المكاسب الجزئية على حساب بناء الهوية الوطنية الجامعة ونجاح التحول الديمقراطي . وفاقم الأمر انبعاث الوعي في الصدور بمشاريع متناقضة تثير حماسة جهات معينة وهواجس فئات أخرى مثل الحديث عن المشروع الإسلامي أو الهلال الشيعي.

وهنا يحسن الحديث عن عدد من النقاط الهامة التي تساعد على تحقيق الهوية الوطنية الجامعة:

1. المواطنة القائمة على التنوع، فما أعتقده هو أن أكبر تحد يواجه الدولة القومية في العالم المتقدم أو النامي في القرن الواحد والعشرين هو كيفية التعامل مع التعددية التي باتت سمة أساسية من سمات العالم الحديث، ومنطقتنا من أكثر المناطق ثراء بالتنوع لكن للأسف فإن دولة ما بعد الاستقلال (التي انتهت صيغتها بالمناسبة، وهذه الثورات إعلان لنهايتها) لم تتنبه إلى ذلك، ناهيك عن التعامل معه.

2. احترام القيم الأساسية المتوافق عليها التي عادة ما تعبر عنها الوثائق الدستورية، التي يجب أن تكون متضمنة ما يحترم التنوع والتعدد كما جرى في تعديلات الدستور المغربي بعد حراك فبراير 2011 من اعتراف باللغة الأمازيغية أو ما حاولت تعديلات الدستور الجزائري 2020 أن تعكسه.

3. حكم القانون، فالقضاء المستقل أحد الضمانات الأساسية للحفاظ على حقوق الهويات الفرعية.

4. مجتمع مدني قوي وفعال يدافع عن حقوق المواطنين المتنوعين .

5. في الفترات الانتقالية لا حكم إلا بالتراضي، فالزمن الانتقالي تهيمن عليه الهواجس أكثر من الحقائق لذا يجب أن تكون هناك دائمًا سياسات وخطابات للطمأنة للشعور بعدم الأمان على

المصالـح (رجـال الأعـمال مثـالًا)، الهويـة (الأقليـات)، ولـدى الأطـراف السياسـية الأضعـف.

6. وفي ختـام هـذا الـدرس، يحسـن أن نشـير إلى ضرورة تصالـح الجميـع مـع هويتهـم الوطنيـة وفي مقدمتهـم الإسـلاميون الذيـن لم يعترفـوا بهـا ولم يسـتطيعوا أن يخلقـوا صياغـات جديـدة في علاقـة بـين الهويـة الوطنيـة والثـورات الديمقراطيـة وبـين الانتماء العربي والإسـلامي. وهـذا المـأزق أيضًـا لا يخلـو منـه الأقليـات الإثنيـة والثقافيـة والدينيـة في العـالم العـربي الذيـن تتصاعـد بينهـم الأحاديـث عـن هويـات فرعيـة تنبعـث مـن الرمـاد منفصلـة عـن الهويـة الوطنيـة الجامعـة.

رابعًا: بناء الدولة بإعادة التفكير فيها

إذا كان لي أن أصـوغ الهـدف الأسـاسي الـذي يجـب أن يجمـع المصريـين الآن (ولا أظنـه يختلـف في جوهـره في البلـدان العربيـة الأخـرى) فسـيكون «الحفـاظ عـلى الدولـة المصريـة مـن عمليـات التحلـل التـي أصابتهـا بإصـلاح مؤسسـاتها وتجديـد أصولهـا، عـن طريق بنـاء نظـام ديمقراطـي تعـددي تشـاركي، قـادر عـلى تلبيـة الحاجـات العامـة للمصريـين بمـا يحفـظ أمنهـم الإنسـاني والقومـي».

في هـذا المقصـد يـبرز التحـدي الأسـاسي الـذي تواجهـه الجماعـة الوطنيـة في البلـدان العربيـة المختلفـة وهـو إحـداث تحـول ديمقراطـي أحـد شروط نجاحـه، إعـادة بنـاء الدولـة ولكـن مـن خـلال طـرح صيـغ

جديدة لإعادة البناء. فقد انتهت من المنطقة صيغة دولة ما بعد الاستقلال، وفي مصر مثلًا انتهت دولة يوليو التي يدق فيها الآن آخر مسمار في نعشها، تلك الدولة التي قامت على تلبية الاحتياجات الأساسية للمصريين مقابل تخليهم عن حريتهم.

إن أخطر ما جرى وما يجري في المنطقة هو تبديد رأس المال التاريخي الذي أنجزه المواطنون على مدار العقود الماضية من إنشاء عدد من المؤسسات ذات التقاليد الراسخة التي سمحت بقيام الدولة بأداء وظائفها الأساسية باستقلال عن توجهات النظام السياسي. وأخشى ما أخشاه أن يكون استمرار الدولة العربية مرهونًا باستمرار النظام الحاكم ونخبته كما جرى في ليبيا والعراق. خاصة في ظل تحلل الدولة الوطنية إلى عناصرها الأساسية من طائفية وقبلية وإثنية وجهوية/مناطقية.

وأخيرًا وليس آخرًا فإن التفكير في الدولة العربية التي نروم إعادة بنائها في القرن الواحد والعشرين، يجب أن يكون مبنيًّا على تفكير جديد وليس إعادة إنتاج القديم، وهنا أشير فقط إلى مثال واحد وهو قيام الدولة العربية الحديثة تأثرًا بالدولة القومية على مبدأي التجانس القومي والمركزية المقيتة، لكن التحدي الآن هو كيفية تعاملها مع التعددية الظاهرة في كل ركن، والتي تم التغطية عليها لسنوات طويلة، بالإضافة إلى كيفية إعادة التوازن

بـين المجتمـع والدولـة التـي تعـد قضيـة اللامركزيـة إحـدى تجلياتهـا.

خامسًا: من إسقاط النظام إلي تفكيك الدولة العميقة

كان هـذا عنـوان مقـال لي نـشر في جريـدة الـشروق المصريـة ديسـمبر 2011،[1] وأظـن أنـه مـن أوائـل المقـالات إن لم يكـن الأول الـذي يطبـق هـذا المفهـوم عـلى الدولـة المصريـة. مـن هـذا المنظـور يمكـن الإشـارة إلى عـدد مـن الـدروس:

1. عمليـة التفكيـك ممتـدة وتأخـذ وقتًـا طويـلًا قـد تسـتغرق عقـودًا، وليـس المهـم السرعـة في التحـول، وإنمـا اتصـال خطـوات الإصـلاح وعـدم انقطاعهـا بحيـث لا يعطـي الفرصـة للدولـة العميقـة بتحالفاتهـا الدوليـة والإقليميـة والمحليـة أن تسـتعيد قوتهـا وتعيـد تنظيـم صفوفهـا.

مـن هنـا فـإن النضـال السـلمي المسـتمر شرط ضروري لتفكيـك مرتكزاتهـا، وهنـا يحسـن أن نؤكـد أن أي اسـتخدام للعنـف لـن تسـتفيد منـه إلا الدولـة العميقـة بمؤسسـاتها.

2. تماسـك قـوى التغيـير وتوافقهـا وتجانسـها مـع وجـود دعـم شـعبي أحـد مسـتلزمات تفكيـك مرتكـزات الدولـة العميقـة. بالطبـع ليـس مهـمًا التوافـق التـام بـين نخـب التغيـير، ولكـن مـن الـضروري

---

1 - هشـام جعفـر، «مـصر مـن إسـقاط النظـام إلى تفكيـك الدولـة العميقـة»، جريـدة الـشروق المصريـة، 31 ديسـمبر 2011، متـاح عـلى:

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=31122011&id=ade52ece-81f7-4e02-b88b-ecb1ffda193e

الاتفاق على الحد الأدنى من قواعد التحول الديمقراطي ومطالبه العملية بالإضافة إلى حوكمة الإجراءات الموصلة إليه.

وهنا يحسن أن نثير هذا التساؤل: لمن تقدم التنازلات في الفترات الانتقالية، هل للدولة العميقة أم للمتفقين معنا أيديولجيًا وإن كانوا غير ديموقراطيين، أم لشركاء الميدان من القوى الديمقراطية. لا تحول ديمقراطي من غير ديموقراطيين حقيقيين.

3. في حديث الانتخابات في الفترات الانتقالية يمكن الإشارة إلى عدد من النقاط، ففي معظم تجارب الانتقال لا يتم اللجوء إلى الشعب -إن في استفتاءات أو انتخابات- بعد أسابيع من انهيار النظام القديم وذلك لعدم تصدير خلافات النخبة إلى الشارع قبل التوافق حولها (من وجهة نظري لم يكن المشكل في مارس 2011 في مصر هو الدستور أولًا أم الانتخابات أولًا، وإنما الانقسام المبكر بين نخب التغيير وقواه) الديمقراطية ليست انتخابات فقط، ولكن أيضًا من دون انتخابات نزيهة وتعددية، لا يمكن الحديث عن تحول ديموقراطي، لذا فإن استمرارها مع التركيز على دفع العملية الديمقراطية هو الضمان الوحيد للانتقال السلمي، حتى ولو لم تأتِ الانتخابات الأولى بالحكومات التي تلبي المطالب. إن استمرار العملية الانتخابية قادر على تصحيح الخيارات الخاطئة، وفي تجارب التحول الديمقراطي عادة ما تخسر أول حكومة الانتخابات التالية بسبب ثورة التوقعات المتزايدة للمواطنين.

4. التفاهـم بـين النظـام القديـم والجديـد مـن الأمـور التـي انطـوت عليهـا أغلـب خـبرات التحـول الديمقراطـي . في هـذه النقطـة أشـير إلى مـا يـلي:

- مـن الخطـإ انفـراد مؤسسـات الدولـة العميقـة بـإدارة الفـترات الانتقاليـة والخيـارات التـي تعتمدهـا، ففـي الحـالات الناجحـة مـن الانتقـال الديمقراطـي التـي لعبـت مؤسسـات الدولـة العميقـة دورًا فيهـا، اقتـصر دورهـا إمـا عـلى تهيئـة المشـهد السـياسي لانتخابـات وإمـا تسـليم السـلطة للمدنيـين.

- في حديـث الصفقـات بـين مؤسسـات الدولـة العميقـة وبعـض قـوى التغيـير ليـس مسـتبعدًا وليـس عيبًـا أو نقيصـة مـن الرومانسـية الثوريـة، لكـن المشـكلة الأساسـية ألا تكـون قـوى التغيـير موحـدة ومتوافقـة عـلى ذلـك، لأنـه بـدون ذلـك يكـون حديـث الصفقـات سـبيلًا إلى انقسـامها، كـما يفتـح الطريـق إلى شـق صفوفهـا والتلاعـب عـلى انقسـاماتها.

- تحالـف أي تيـار سـياسي مـع النـواة الصلبـة للدولـة العميقـة والسـكوت عـلى قمـع أي تيـار آخـر، لـه تداعيـات سـلبية جسـيمة عـلى التياريـن معًـا، فهـو مدمـر لهـما معًـا ولعمليـة التحـول الديمقراطـي . كـما لا يتصـور أن تنسـحب هـذه النـواة الصلبـة مـن السـلطة بعـد تدمـير المدنيـين أو التيـارات السياسـية المنظمـة، فالفـراغ يجـب أن يُمـلأ.

5. لا بـد مـن توفـير شروط خارجيـة مناسـبة، فتفكيـك الدولـة العميقـة ليسـت مسـألة داخليـة فحسـب بـل تتقاطـع معهـا الفواعـل الدوليـة والإقليميـة بحكـم امتـداد شـبكة تحالفاتهـا إلى هذيـن النطاقـين.

6. ضرورة اسـتمرار الضغـط الشـعبي عـلى الدولـة العميقـة، مـع وجـود رأي عـام مسـاند، وهنـا يحسـن أن نفـك التناقـض بـين الإصلاحي (بنـاء المؤسسـات والانتخابـات) وبـين الثـوري (اسـتمرار الاحتجاجـات في الشـارع)، فالاثنـان يجـب أن يعمـلا بتناغـم معًـا بغيـة إحـداث التفكيـك المطلـوب.

وأخـيرًا فـإن الدولـة العميقـة قـد ثبـت فشـلها، لأن صيغتهـا القديمـة قـد انتهـت في كثـير مـن مقوماتهـا، ولم تعـد قـادرة عـلى توليـد صيـغ جديـدة تلبـي الحاجـات العامـة للمواطنـين أو تسـتجيب للتحديـات التـي تواجـه المجتمـع والدولـة معًـا.

سادسًا: منظومة عدالة انتقالية مستقلة وذات موثوقية

في صيـف 2011 -فيـما أذكـر- التقيـت أحـد خـبراء التعامـل مـع المـاضي [يُفضـل البعـض اسـتخدام هـذا المصطلـح بـدلًا مـن العدالـة الانتقاليـة] الـذي أوصـاني بـضرورة إيـلاء هـذه العمليـة أولويـة في الحـراك الثـوري في مـصر وقتهـا، ولكـن للأسـف لم أدرك أهميـة هـذا الأمـر في علاقتـه بالتحـول الديمقراطـي إلا بعـد فـترة طويلـة نسـبيًا.

العدالـة الانتقاليـة تتضمـن أربعـة عنـاصر: كشـف الحقيقـة فيـما يخـص الانتهـاكات الجسـيمة التـي يتعـرض لهـا المواطنـون في ظـل الاسـتبداد، ومحاسـبة المسـؤولين المتورطـين في الانتهـاكات الجسـيمة، وجـبر الـضرر للضحايـا وتعويضهـم ماديًّـا ومعنويًّـا، وأخـيرًا إحـداث إصلاحـات مؤسسـية وتشريعيـة تضمـن عـدم تكـرار هـذه الانتهـاكات وبمـا يحـول دون إعـادة إنتـاج الاسـتبداد مـرة أخـرى.

في علاقـة العدالـة الانتقاليـة بفـترات التحـول الديمقراطـي يمكـن الإشـارة إلى النقـاط التاليـة:

1. ضرورة بنـاء تحالفـات وتوافقـات تضمـن توفـير الإرادة السياسـية التـي تدعـم إطـلاق آليـة للعدالـة الانتقاليـة مسـتقلة وذات موثوقيـة، وهـذه التحالفـات لا يجـب أن تتوفـر عنـد البـدء فقـط بـل يجـب أن تسـتمر بمـا يضمـن تنفيـذ مخرجـات هـذه العمليـة مـن سياسـات وتشريعـات وإجـراءات وقـرارات. العدالـة الانتقاليـة هـي تعبـير عـن توازنـات القـوى بـين قـوى التغيـير مـن جهـة، وقـوى النظـام القديـم مـن جهـة أخـرى. فهـي ذات طبيعـة اسـتثنائية تتعامـل مـع لحظـة اسـتثنائية، لـذا فـإن تعثراتهـا ونجاحاتهـا يرتبـط بالسـياق الـذي تتحـرك فيـه. لقـد تعـثرت تجاربهـا في البلـدان العربيـة لافتقـاد الإرادة السياسـية، وضعـف المجتمـع المـدني، وهشاشـة مؤسسـات العدالـة، وعـدم القـدرة عـلى التعبـير الديمقراطـي عـن تنـوع المجتمعـات. مـن المهـم اختيـار اللحظـة المناسـبة بمـا يضمـن توفـر الإرادة السياسـية.

2. ضرورة التوازن بين المحاسبة وبين التسامح، فالأولى تضمن عدم تكرار الفعل وتفكيك البنية التي أنتجته مع تعويض الضحايا ماديًا ومعنويًا، أما الثاني فهو سبيل تقدم عملية التحول الديمقراطي واستمرارها وعدم تحطيمها بالكلية نتيجة استثارة تحالفات وقوى قد تحطم التحول بالكلية.

مشكل العدالة الانتقالية أنها تتم في مرحلة تطبعها الصراعات والتجاذبات بين قوى تسعى إلى التمسك بالماضي والمحافظة على الوضع القائم، وأخرى تبغي التغيير وتنحو نحو تجاوز إكراهات الماضي، بما يجعل العملية تتحدد -طبيعة ومجالًا واتساعًا -بموازين القوى بين الطرفين- كما قدمت، لذا فهي ليست عملية سهلة لأن المطلوب هو التوفيق بين ما يتم اختياره من آليات العدالة الانتقالية، وبين الأوضاع السياسية القائمة التي تتسم بالهشاشة وعدم الاستقرار [مثال الامتناع في تونس عن حظر رموز النظام السابق].

3. ضرورة تضمين الجانب الاقتصادي في عملية العدالة الانتقالية، مثل جرائم الفساد ونهب المال العام، فالعدالة الانتقالية ترتبط بالتنمية لأنها توفر شروط الاستقرار واحترام القانون اللازمين لها.

4. ضرورة الانطلاق من مقاربة شمولية لعملية العدالة الانتقالية، فما شهدناه في مصر بعد 2011 أنشطة متعددة ومبادرات

كثيرة، مثل استرداد أموال الدولة أو استرجاع شركات القطاع العام أو المجلس القومي لشهداء ومصابي الثورة أو حتى لجان تقصي حقائق، لكننا لم نشهد أية عملية متكاملة، وإنما جهودًا متفرقة لا يجمعها رابط. كما عانت هذه الجهود المتفرقة من غياب التوافق حولها، ناهيك عن أنها لم تكن أولوية عند قطاعات مؤثرة من قوى التغيير في ظل انقسام مبكر بينها حول الشرعية الدستورية والشرعية الثورية.

سابعًا: الخارج داخلي، والداخل خارجي.. ضرورة اعتبار الفواعل الدولية والإقليمية

في علاقة العوامل الخارجية بالتحول الديمقراطي ، أجمعت الدراسات على ضرورة توفر بيئة خارجية داعمة ومساندة، إن لم تكن على الأقل محايدة. هذا ما جرى في أوروبا الشرقية في ثوراتها البرتقالية، وقد استفادت تركيا 2000/2012 من تقدمها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لإخراج المؤسسة العسكرية من هيمنتها على المجال السياسي، بل يشير البعض أن حزب العدالة والتنمية التركي جاء في إطار صفقة تمت مع الولايات المتحدة أبرمها فتح الله كولن الذي يطالب أردوغان بتسليمه الآن.

في هذا الدرس يمكن الإشارة إلى عدد من النقاط:

1. أحد بدايات الحراك الشعبي في مصر الذي نقل العمل السياسي نقلة نوعية مختلفة، تعلق بقضايا إقليمية حين تفاعل المجتمع السياسي مع الانتفاضة الفلسطينية وحصار غزة والعدوان على لبنان 2006، والحرب علي العراق 2003. وقد انتقل الفعل السياسي من الغرف المغلقة وإصدار البيانات إلى تعبئة الجماهير والنزول إلى الشوارع بكثافة لأول مرة.

2. انتفاضات الربيع العربي كانت من لحظتها الأولى فعلًا إقليميًّا، لقد كانت بمثابة تداعي الدومينو الذي انتقل من دولة إلى أخرى بسرعة البرق[1].

3. بالرغم من أن الثورات المضادة قد نسقت فيما بين أطرافها على المستوى الإقليمي، وفيما بينها وبين من يعبر عن مصالحها داخليا (وقد لحظنا تصاعد دور الفواعل الإقليمية منذ الموجة الأولى من الربيع العربي مقارنة بدور الفواعل الدولية) بالرغم من ذلك، إلا أن القوى الثورية أو قوى التغيير لم تبذل جهدًا -على المستوى الإقليمي- يوازن انقضاض الثورة المضادة على التغيير.

1- يمكن مراجعة تقرير حال الأمة الذي أصدره مركز دراسات الوحدة العربية في 2013، الذي يشرح فيه بالتفصيل كيف تعاملت البلدان العربية المختلفة، وإن لم يحدث فيها حراك شعبي كدول الخليج -مع تسونامي الانتفاضات- ومن الظريف أن من أشرف عليه هو أ. د. علي الدين هلال الذي أعتز بأستاذيته، لكن الانتفاضات قامت وهو أحد أركان نظام مبارك.

4. وإذا عجزت قوى التغيير أن تبني تحالفاتها على المستوى الإقليمي، فإنها للأسف لم تدرك الدلالة الحضارية لحراكها والتأثيرات الدولية لفعلها، فقد حركت هذه الانتفاضات ميادين عالمية كثيرة، وتأمل هذا التداعي العالمي للحراك بين مناطق كثيرة في العالم بما يعكس تطلعات الشعوب نحو الكرامة والإنسانية والعدالة.

لهذا الحراك جذوره الاجتماعية/الاقتصادية ودلالاته الثقافية/ القيمية والسياسية، بما يستدعي التنبه لأهمية بناء تحالفات عولمية يمكن أن تجابه الليبرالية الجديدة وتقدم حلولًا لأزمات الديمقراطية التمثيلية. فهذا الحراك الممتد عالميًّا في القلب منه إعادة تعريف السياسة، وطبيعة العقد الاجتماعي/الاقتصادي في الدولة المعاصرة.

5. لأول مرة، كان للرأي العام العربي/الشعوب دور كبير في تحديد التغيرات الجيوإستراتيجية في مواقع اللاعبين الدوليين والإقليميين، ولقد كان لهذا الجمهور دور فاعل في تعريف أمنه القومي ودوائر الحركة فيه (وتأمل كيف زادت فاعلية الجامعة العربية في هذه الفترة إلى أن تم الانقضاض على الحراك).

6. يجب أن نتابع تصاعد الشعور بالكيانية العربية -مع إعادة تعريفها- إلى جانب تعزيز الوطنية المحلية [تأمل تفاعل حراك 2019 مع هموم بلدان عربية أخرى].

وأخيرًا وليس آخرًا فقد شاعت -بعد انكسار الموجة الأولى

مـن الربيـع العـربي- روايـة سـمعتها في السـجن، وأظنهـا موجـودة بـين بعـض رمـوز التغيـير، أن الحـراك في المنطقـة تقـف وراءه وتحركـه قـوى خارجيـة، وهـو بالمناسـبة نفـس منطـق خطـاب أنظمـة الثـورات المضـادة. قامـت الثـورات العربيـة متناقضـة مـع سياسـة الولايـات المتحـدة وأوروبـا في دعـم الأنظمـة المسـتبدة مثـل مبـارك وبـن عـلي، والقبـول بالأمـر الواقـع مـع مـا كان يطلـق عليـه الـدول المارقـة كليبيـا وسـوريا، بـل إن حـس السياسـة الخارجيـة في هـذه البلـدان يخلـو مـن استشـعار أو التنبـؤ بالتغيـير (حالـة الثـورة الإيرانيـة والربيـع العـربي مثـالًا)، وهـذا بالطبـع لا ينفـي محاولـة التوظيـف أو الاسـتفادة لتحقيق أهـداف إسـتراتيجية.

هكـذا السياسـة لا تعـرف حديـث المؤامـرة، وتعـرف التوظيفـات واغتنـام الفـرص.

تم بحمد الله...

التعريف بالمؤلف

هشام جعفر باحث متخصص في شؤون الحركات الإسلامية، ومستشار لعدد من المؤسسات الدولية في حل النزاعات. حصل على تمهيدي الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة ١٩٩٤. مؤسس وعضو مجلس إدارة المركز الإقليمي للوساطة والحوار، وهو مركز متخصص في تصميم عمليات الحوار والوساطة.